بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات

دورية، علمية، محكمة، نصف سنوية

تصدر عن المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة- الجزائر

ISSN : 2392 - 5361

اللجنة المشرفة على المجلة

- مجلة ميلاف للبحوث والدراسات -

مديـــــر المجلـــــة: أ.د. شمام عبد الوهاب – مدير المركز الجامعي

مديـــــر النشـــــر: د. عقون شراف

رئيس هيئة التحريـر: د. عقون شراف

هيئـــــة التحريـــــر:

د. حراق مصباح عضو هيئة التحرير

د. بومالي حنان عضو هيئة التحرير

أ. بوطلاعة محمد عضو هيئة التحرير

أ. بوفاس عبد الحميد عضو هيئة التحرير

التدقيق الإحصائـي:

د. حراق مصباح

الإشـــــراف اللغوي:

د. بوسالم أبوبكر

أ. ليلى بلور

أ. بوفاس عبد الحميد

أ. بوشوشة مريم

الإشـــــراف الفني:

د. عقون شراف ت. بوحلوفة شعبان

أمانة المجلة: بوحوحو حميدة

جميع الحقوق محفوظة لمجلة ميلاف للبحوث والدراسات JMRS© 2016

(www.centre-univ-mila.dz)

اللجنة العلمية

لمجلة ميلاف للبحوث والدراسات

أ.د. شمام عبد الوهاب	المركز الجامعي ميلة – الجزائر – رئيسا
أ.د أحمد بوراس	جامعة أم البواقي– الجزائر
أ.د زلاقي محمد	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
أ.د حمري نصر الدين	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
أ.د يحيى عبد الوهاب	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
أ.د الأطرش رابح	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
أ.د فريد كورتل	جامعة سكيكدة– الجزائر
أ.د بوخمخم عبد الفتاح	جامعة جيجل – الجزائر
أ.د عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر–3 – الجزائر
أ.د صالحي صالح	جامعة سطيف–1 – الجزائر
أ.د بن بوزيان محمد	جامعة تلمسان – الجزائر
أ.د رابح بوقرة	جامعة المسيلة– الجزائر
أ.د السعدي رجال	جامعة أم البواقي– الجزائر
أ.د مصطفى العبد الله الكفري	جامعة دمشق – سوريا
أ.د زكريا مطلك الدوري	جامعة الإسراء – الأردن
د. حراق مصباح	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
د. حسن مصطفى	جامعة الزرقاء – الأردن
د. مسيلي وردة	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
د. مودع سليمان	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
د. بريكة السعيد	جامعة أم البواقي– الجزائر
د. كواشي مراد	جامعة أم البواقي– الجزائر
د. زرقون محمد	جامعة ورقلة – الجزائر

شروط وقواعد النشر في المجلة

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات هي مجلة علمية محكّمة نصف سنوية، تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، تصدر عن مديرية النشر بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر.

البحوث المقبولة للنشر يجب أن تتقيد بالشروط الآتية:

- ✓ يتقدم الباحث بطلب تحريري معنون إلى السيد رئيس هيئة التحرير لغرض نشر بحثه أو دراسته في المجلة. وإذا كان البحث مشتركا تقدم الطلبات كل على انفراد مع الإشارة إلى أسماء الباحثين المشاركين فيه.
- ✓ يجب ألا يزيد عدد صفحات المقال عن 20 صفحة بما فيها الإحالات، كما يجب أن يضم المقال ملخصا من 150 حتى 300 كلمة بلغتين إحداها اللغة العربية، فضلا على كلمات مفتاحية لا تقل عن أربع تغطي الموضوع المتناول، وتقديم عنوان المقال باللغة الانجليزية.
- ✓ يكون المقال مضبوطا على قياس 23.5X16 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر، أما هوامش الصفحة فتكون كما يلي: من اليمين 2 سم ومن اليسار 1.5 سم، من الأعلى 1.5 سم من الأسفل 1.5 سم، و أن يكون الخط المستخدم من نوع (Simplified Arabic) قياس (12) باللغة العربية و(Times New Roman) قياس (12) باللغتين الانجليزية أو الفرنسية، باستخدام برنامج (Microsoft Word).
- ✓ يرقم التهميش والإحالات بطريقة آلية (Note de Fin) على أن تعرض في نهاية المقال بالترتيب التالي: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة.
- ✓ يرفق بالبحث إقرار وتعهد بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر أو المشاركة في المؤتمرات بتاريخ سابق لطلب نشره في المجلة. كما يجب إرفاق المقال باستمارة تحوي البيانات و المعلومات الأساسية عن صاحب المقال.
- ✓ يبلغ صاحب المقال باستلام مقاله، وكلّ مقال لا يوافق شروط النشر فإن هيئة التحرير ليست مسؤولة عن ابلاغ صاحبه.
- ✓ تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة فيها، والمادة المنشورة لا تعبّر إلاّ عن آراء أصحابها.

ترسل المقالات المقترحة على العنوان التالي: رئيس تحرير مجلة ميلاف للبحوث والدراسات

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ص.ب رقم: RP 26 ميلة 43000 الجزائر.

أو البريد الإلكتروني: mrsjournalmilev43@yahoo.fr

جميع الحقوق محفوظة لمجلة ميلاف للبحوث و الدراسات JMRS© 2016

(www.centre-univ-mila.dz)

محتويات العدد

كلمة هيئة التحرير	
الشعر المغربي القديم وإشكالية التأثر والإبداع: قراءة في غزل الشاعر ابن قاضي ميلة الأستاذ بوزيدي سليم	32-5
عنف اللغة ولغة العنف: بحث في الأصول وتصحيح للمفاهيم الأستاذ محمد الحبيب منادي	46-33
تجليات العنف وتمظهراته في شعر الحماسة العربي من خلال كتاب "أيام العرب" لأبي عبيدة الدكتور عبد العزيز شويط	68-47
قانون المالية كآلية لتدخل الدولة في الاقتصاد في ظل تبني الجزائر لاقتصاد السوق الأستاذ بنون خير الدين الأستاذ عصماني مختار	86-69
أثر جودة الخدمة على رضا العملاء : دراسة حالة خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة الدكتور عقون شراف	112-87
التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدكتور زبير عياش الأستاذة مناصرة سميرة	140-113
انعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية الدكتورة رشام كهينة الدكتورة شدري معمر سعاد	160-141
مساهمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في معالجة أثر التضخم في القوائم المالية دراسة تحليلية لآراء عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات بولاية قسنطينة الأستاذ الدكتور مرازقة صالح الأستاذة وادي رقية	182-161
إشكالية القياس والإفصاح عن رأس المال البشري في القوائم المالية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية بقسنطينة الأستاذ الدكتور حمام محمود الأستاذة دباش أميرة	204-183
استراتيجية إقامة الحكومة الإلكترونية "المحاولة الجزائرية" الدكتورة لعرج مجاهد نسيمة الدكتور طويطي مصطفى	226-205
L'incorporation des compétences au processus de performance le cas de SDO Bechar Rural *Belghanami Wassila Nadjet*	05-31

كلمة هيئة التحرير

بكثير من السعادة والرضا تشرف هيئة تحرير مجلة ميلاف للعلوم الإنسانية على إخراج العدد الثالث إلى قرائها الأعزاء في ظل فترة مكثفة النشاطات والانشغالات العلمية والبيداغوجية، خاصة في مراحل نهاية المواسم الجامعية.

وإن كان هذا الصدور ميمونا في فترته الزمنية، فإننا نأمل دوما أن يكون ميمونا في جانبيه العلمي والتقني، ولعلّ هذا ما تحرص عليه هيئة التحرير ، من خلال البحث عن محكمين أكفاء متعاونين مؤمنين بضرورة نهوض الجامعة ببحثها العلمي، لأنه حقيقة وجودها، ومعيار تقدمها أو انحطاطها.

بقدر ما تكون تلك الدقة والموضوعية في التقييم والنقد ، بقدر ما تكون مصداقية ما ينشر في المجلة، وهذا ما سعت هيئة التحرير إلى تحقيقه، لأن ما يبث وينشر من مقالات، وإن كان في مضمونه يعبّر عن أفكار أصحابه، إلا أنه في جانب منه يعكس إرادة المركز الجامعي في النهوض بالبحث العلمي وترقيته. ولذلك كان الانتقاء مما هو أدبي، ولغوي، وما هو اجتماعي واقتصادي، وما هو فلسفي وتربوي، وكل ما يتصل بما هو إنساني في جوهره، مجال التقاء في هذا العدد وما سبقه من أعداد.

والشيء الذي تقرّه هيئةالتحرير وتعتز به، هو تعاون الخبراء من مختلف جامعات الوطن، وعلى اختلاف تخصصاتهم، وتقديمهم جملة من الاقتراحات التي كانت دعما وسندا في قطع شوط ملحوظ، فيما هو زمني أو تقني أو علمي متصل بأعداد مجلة المركز الجامعي عبد حفيظ بوالصوف .

وعلى هذا الأساس فإن هيئة تحرير المجلة، ستسعى جاهدة من أجل البحث عما هو متميز وخصب وثري، يضمن إن شاء الله استيعاب واحتواء أفكار كل الباحثين دون أي إقصاء، لأنه لا يمكن أن نتصور حركة علمية جادة دون تعدد الأفكار أو اختلاف الرؤى والتصورات.

كما تبقى الهيئة المشرفة على تحرير المجلة سعيدة بتقبل جميع مقترحاتكم وملاحظاتكم البناءة حول المجلة و البحوث والدراسات المنشورة بها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هيئة التحرير

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثالث/ جوان 2016

Mila Univ center. Publish. Co.

الشِّعْر المغربي القديم وإشكالية التَّأَثُّرِ وَالإِبْدَاعِ

قراءة في غزل الشاعر ابن قَاضِي مِيلَة

Ancient Magreben Poetry and the problematical Issue of Imitation and Innovation

A study of the Poet Iben Kadi Mila's Madripal Poem

أ. بوزيدي سليم
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/09/15 تاريخ قبول النشر: 2016/06/02

الملخص :

يعد الشاعر ابن قاضي ميلة من الشعراء المتميزين في الأدب المغربي، فهو صاحب مدرسة شعرية متميزة؛ إذ ساهم في تطور القصيدة العربية في اللغة والأساليب. ورغم أن شعره قليل متفرق في بعض المصادر الأدبية والتاريخية، في شكل مقطوعات، فإن فائيته في مدح "ثقة الدولة بن الكلبي" نموذج لشعرية مغربية متطورة، عرف من خلالها "ابن قاضي ميلة" كيف يستفيد من المدرسة الشعرية المشرقية وكيف يصنع لنفسه شعرية لها خصوصيتها الفنية.

الكلمات المفتاحية: ابن قاضي ميلة، الأدب المغربي، الغزل، شعرية فنية.

Abstract :

Iben Kadi Mila is one of the superbly gifted Magreben poets. He is the proprietor of an outstanding school of poetry. He is mostly renowned for his contributions in developing Arabic poetry at the linguistic and stylistic levels. Notwithstanding his scarce poetic products, which are dispersed in a few literary and historical resources, his laudably matchless praises of Thiquat Eddawla Iben Elkalbi is a prototype of well-developed Maghrebian poetry. He knew through it how to take full advantage of the Eastern poetic school and craft thereafter his own peculiar poetic style.

***Key words**: Iben Kadi Mila , Maghrebian literature, love poetry, artistic poetics.*

تمهيد:

مما لا شك فيه أن موضوع الغزل قد أوجد لنفسه مكانة مهمة في القصيدة العربية منذ الجاهلية وإلى غاية العصر العباسي، ومما تلاه من العصور والبيئات، سواء أكان ذلك في المشرق أم في المغرب، والغزل – كما هو معلوم – نوعان: غزل ماجن، وغزل عفيف خال من الحس، مادته الأساسية العاطفة الطاهرة وقوامه السمو الروحي.

وقد كانت الجزائر في بلاد المغرب قد أنجبت شعراء لهم مكانة رفيعة في ميدان الشعر، منهم الشاعر عبد الله بن محمد التُّنُوخِي المعروف بابن قاضي ميلة[1]، والذي يصفه ابن رشيق القيرواني بأنه "شاعر لَسِنٌ مقتدرٌ، يُؤثِرُ الاستعارةَ، ويكثرُ مِنَ الزجر والعيافة، ويسلك طريق بن أبي ربيعة وأصحابه في نظم الأقوال، والحكايات وله في الشعر قدم سابقة ومجال متسع وربما بلغ الإغراق والتعمق إلى فوق الواجب"[2].

وقد استوقفني هذا النص النقدي الذي يحمل بعض القضايا النقدية والفنية التي أثارتني لدراستها والنظر فيها علني أخرج منها ببعض الفوائد واللطائف الجمالية في دراستي لشعر الغزل عند شاعر جزائري قديم مغمور بالنسبة لزماننا، لكنه مشهور في زمانه، ولم يصلنا من أخباره وأشعاره إلا القليل، الذي تداولته بعض مصادر الأدب واللغة والتراجم المشرقية منها والمغربية . ومما هو معروف أن شعر الغزل في بيئات الشعراء المغاربة ينزع إلى العفة والسمو الروحي في حديثه عن المرأة، " وهو الغالب على شعراء الجزائر، وما من شاعر جزائري مشهور إلا نجد عنده من هذا الغزل إشعاعات"[3] .

وقد صادفتني قصيدة غزلية للشاعر "ابن قاضي ميلة"، وهي الفائية الشهيرة التي مدح بها أمير صيقلية ثقة الدولة الكلبي[4]، ولقيمتها الفنية، والأسلوبية والتعبيرية خلدتها كتب التراجم، غير أنها لم تحظ في العصر الحديث بإعادة القراءة ولم تسلط عليها المناهج النقدية الضوء في حدود ما أعلم عدا ما ورد في كتب تاريخ الأدب للدكتور شوقي ضيف الذي أشار إلى القصيدة التي أوردها ابن رشيق في"أنموذج الزمان، بقوله: "ونلتقي بابن قاضي ميلة وقصيدته الفائية التي نوه بها ابن خلكان(....) وقد استهلها بغزل حواري على طريقة عمر بن أبي ربيعة أبدع فيه كل الإبداع"[5]، فهذا النص النقدي– على قصره– يحمل لفتة نقدية على درجة كبيرة من الأهمية لكنه لم يحلل القضية المتعلقة بالجانب الحواري والقصصي، وبكيفية تأثر الشاعر بعمر بن أبي ربيعة، وبالتقمص الأسلوبي والفني الذي يبرز في فائية الشاعر ابن قاضي ميلة.

وللتعمق في دراسة هذه الجوانب ارتأيت أن أعود إلى غزل عمرو بن أبي ربيعة، وإلى أهم الخصائص الفنية التي يتميز بها، ثم أتبين بعضا مما عَنَّ لي من وجوه التقليد وملامح التجديد في فن الغزل عند الشاعر، ولن أتعرض للقصيدة في مجملها إلا من باب الإشارة والإثراء. وقبل ذلك سألقي نظرة على التلقي النقدي القديم للقصيدة في بعض المصادر التي تعرضت لها بالرواية والنقد، وهي قصيدة من ستين بيتاً رواها ابن خلكان في الوفيات كاملة.

1- شعر ابن قاضي ميلة والتلقي النقدي:

فقد وردت القصيدة في مجموعة من النقاد والبلاغيين أذكر منهم: ابن رشيق القيرواني في كتابه:" أنموذج الزمان في شعراء القيروان"، وابن خلكان في "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، وابن بسام في "الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة"، وابن دحية الكلبي في كتاب: " المطرب من أشعار أهل المغرب"، وابن معصوم المدني في كتابه: "أنوار الربيع في أنواع البديع"، وفي غيرها من أمات الكتب، ولكن الناقد والمؤرخ الوحيد الذي رواها كاملة هو ابن خلكان، ولذا نبدأ به أولا:

أ_ ابن خلكان:

عُنِيَّ ابنُ خَلّكَان بشعر "ابن قاضي ميلة" عناية كبيرة، إذ يعود الفضل إليه في رواية فائية الشاعر، وإثبات أبياتها في كتابه الشهير" وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، وإن كان ابن خلكان مؤرخا للأعلام من الناس، فهذا لا يعني أنه لا يستطيع أن يمارس الفعل النقدي على النصوص الشعرية، فها هو يتعرض لقصيدة "ابن قاضي ميلة" بقوله: "وإذ قد ذكرنا ثقة الدولة المذكور فنذكر قصيدة أبي محمد عبد الله بن محمد التنوخي المعروف بابن قاضي ميلة التي مدحه بها في عيد النحر، وهي قصيدة بديعة لا توجد بكمالها في أيدي الناس، ولقد ظفرت بها في ظهر كتاب، ولم يكن عندي منها سوى البعض، ولا سمعت أحدا يروي منها إلا ذلك القدر، فأحببت إثباتها لحسنها وغرابتها وهي هذه"[6]، وهي تحوي نسقا غزليا له من السمات ما جعل هذه القصيدة تذيع كل هذا الذيوع وتشتهر كل هذه الشهرة.

وقد أَلْفَتَ ابنُ خلكان انتباه القارئ إلى قضية أغفلها العديد من النقاد والدارسين، وهي: قضية اختيار النص الشعري وارتباطه بالسياقات السياسية والاجتماعية فجعل من أسباب اختياره لفائية الشاعر ارتباطها بشخصية لها شأنها العظيم في عصره، وهو ثقة

الدولة الكلبي، وبمناسبة دينية عظيمة عند المسلمين، وهو (عيد النحر)، وهي عوامل تحفيز للشاعر ابن قاضي ميلة.

ولست أزعم أن ابن خلكان نقد غزل الشاعر، وإنما أزعم أنه راويةٌ مُتذوقٌ للشعر، له رؤية يمكن القول إنها نقدية إلى حد بعيد؛ كونها تشتمل على حكم نقدي كلي يركز على ثلاثة أحكام جزئية وردت في قوله وهي أنها: قصيدة بديعة، ثم حسنة، ثم غريبة، وهي مصطلحات ترد في كتب النقد القديم، وبخاصة في النقد الانطباعي الذي نجده عند ابن قتيبة وابن سلام وغيرهما[7]، فمن الممكن أن نعد آراءه الانطباعية أحكاما نقدية تحمل في طياتها إضاءات لنظرية التلقي الشعري في النقد المغربي القديم، عملت على إبراز الملامح الفنية لفائية ابن قاضي ميلة، ثم إن اهتمامه بروايتها لخير دليل على مكانتها في الشعر العربي وبخاصة شعر المدح والغزل.

ب- ابن رشيق القيرواني:

يعد ابن رشيق القيرواني أول ناقد مغربي تعرض "لفائية" ابن قاضي ميلة بالرواية والنقد؛ إذ أوردها في كتابه الشهير "أنموذج الزمان في شعراء القيروان". وفيه يورد نصا نقديا يتعرض فيه للشاعر وشعره، ورد فيه أن ابن قاضي ميلة "شاعر لسن مقتدر، يؤثر الاستعارة، ويكثر الزجر والعيافة، ويسلك طريق ابن أبي ربيعة وأصحابه في نظم الأقوال والحكايات وله في الشعر قدم سابقة ومجال متسع وربما بلغ الإغراق والتعمق إلى فوق الواجب وهو لهج بذلك مطالب به"[8].

فهذا نص نقدي آخر لابن رشيق القيرواني، يتعرض لشعر عبد الله بن محمد "ابن قاضي ميلة"، يستحق منا الوقوف عنده، بشيء من التحليل والدراسة، كونه يحمل في ثناياه إشاراتٍ نقديةً مهمةً، قلما نعثر على مثلها في مصادر الأدب، فهو يكتسي قيمة نقدية كبيرة لقصيدة شعرية ذائعة الصيت والشهرة، فكلاهما يعطي للآخر قيمة، ويكتسب منه قيمة أخرى؛ وهو نص يطرح مجموعة من القضايا المتعلقة بأسلوبية أو شعرية "ابن قاضي ميلة"، في غرض الغزل، وهي عبارة عن مفاتيح يمكننا أن نلج من خلالها إلى عالم النص:

1- كونه شاعر لسن مقتدر.

2- يؤثر الاستعارة.

3- يكثر الزجر.

4- يسلك طريق ابن أبي ربيعة.

وإذا كان ابن رشيق لم يفصل القول فيها، ولم يشرح أيًّا منها، إلا أنني سأحاول أن أكمل ما بدأ به هو بالشرح والدراسة.

1_ شاعر لسن:

يجعل ابن رشيق من اللسن، وهو الفصاحة في اللفظ، معيارا نقديا في تعليقه على شعر ابن قاضي ميلة، لذلك يطلق النقاد القدامى مصطلح "اللَّسَنْ" على اللغة الشعرية التي يستخدمها الشاعر في قصائده، وهم بذلك يميزون بين الاستخدام العادي للغة وبين الاستخدام الجمالي الشعري، وهذا ملمح نقدي له قيمة كبيرة في تقدير القصيدة "الفائية" لابن قاضي ميلة؛ فاللغة فيها تتناسب مع الغرض الشعري الذي نظم فيه الشاعر وهو المدح والغزل. وبالنسبة للغزل نجده يوظف معجما لغويا رفيعا في كل أبيات القصيدة: (الهوى، دمعي، قلبي، الوجد، الأغن، أحور، ساجي الطرف، وصله، غيران، يجفو النوم). في الأبيات الأولى(1، 2، 3، 4، 5، 6، 7).

يقول الشاعر: [9]

يُذِيلُ الهَوَى دَمْعِي وَقَلْبِي المُعَنَّفُ وَتَجْنِي جُفُونِي الوَجْدَ وَهْوَ المُكَلَّفُ
وَإِنِّــي لَيَدْعُونِي إِلَى مَـا شَنَفْتُــهُ وَفَارَقْتُ مَغْنَــاهُ الأَغَنُّ المُشَنَّــفُ
وَأَحْوَرُ سَاجِي الطَّرْفِ أَمَّا وِشَاحُهُ فَصِفْــرٌ وَأَمَّــا وَقْفُــهُ فَمَوْقِّــفُ
يَطِيبُ أُجَاجُ المَاءِ مِنْ نَحْوِ أَرْضِـهِ يُحْيِي وَيُنْدِي رِيحُهُ وَهْوَ حُرْجُفُ
وَأَيْـأَسَنِي مِـنْ وَصْلِـهِ أَنَّ دُونَــهُ مَتَالِفُ تَسْرِي الرِّيحُ فِيهَا فَتُتْلِفُ
وَغَيْرَانَ يَجْفُو النَّوْمَ كَيْ لاَ يَرَى لَنَا إِذَا نَـامَ شَمْلاً فِي الكَرَى يَتَأَلَّفُ
يَظَلُّ عَلَى مَا كَانَ مِنْ قُرْبِ دَارِنَا وَغَفْلَتِهِ عَمَّـا مَـضَى يَتَـأَسَّـفُ

فلغته تدل على أنه شاعر متمكن من قرض الشعر، لسن كما وصفه ابن رشيق القيرواني؛ وإذا كان عمر بن أبي ربيعة صاحب مدرسة في الغزل نشأت في حاضرة المدينة المنورة، فإن ابن قاضي ميلة يعد امتدادا لهذه المدرسة ولكن في حاضرة المغرب الأوسط (الجزائر)، وبالضبط في مدينة ميلة، وهي بلدة من إفريقية[10]، وإذا نظرنا إلى الحاضرتين المشرقية والمغربية سنجد أنَّ هناك فروقا كبيرة بينهما، فيما يتعلق بغرض الغزل عند الشاعرين عمر بن أبي ربيعة وابن قاضي ميلة. من حيث البيئة والمؤثرات والعوامل.

وإذا كانت مكة والمدينة غارقتين في النعيم والرفاهية بفضل أموال الفتوح الإسلامية وشيوع الموسيقى والغناء[11]، مما عمل على إشاعة هذا الغرض الشعري فبرع فيه عمرو بن أبي ربيعة، وأصبح زعيمَ مدرسة الغزليين، فإن حاضرة المغرب الأوسط (الجزائر)، التي منها ميلة، لا نعرف الكثير عن ملامح مدرسة الغزل إلا من خلال النماذج الشعرية التي وصلت إلينا، كما لا نعرف الأسباب والعوامل التي دعت الشعراء في المغرب الأوسط على الخوض في فن الغزل، وما إذا كان فن الغزل عبارة عن انعكاس للنهضة الأدبية المغربية الوافدة من المشرق. ويمكن الجزم مع ابن رشيق القيرواني أن أثر عمرو بن أبي ربيعة في شعر "ابن قاضي ميلة" واضحٌ بَيِّنٌ، ومن خلاله يمكن القول إن تقمص شعرية عمر بن أبي ربيعة هو ما يُهِمُّنَا في دراسة الغزل في فائية الشاعر ابن قاضي ميلة في مدح ثقة الدولة الكلبي.

2- يؤثر الاسْتعارة:

وأما المعيار النقدي الثاني فهو الاستعارة والتي لم يتعرض ابن رشيق لدراستها في شعر ابن قاضي ميلة بشكل مفصل غير أنه أشار إليها باعتبار أنها مكون أسلوبي يلمحه القارئ للنص الشعري منذ البداية؛ فقصيدة الشاعر فيها من الاستعارة الشيء الكثير نذكر منها:(يذيل الهوى دمعي)، فبين المستعار والمستعار له مسافة كبيرة تحرك في النص شعرية الصورة النفسية وترسم كيفية تعبيرها عن موقف غزلي مثير ومؤثر في الآن نفسه، وكذا التعبير الاستعاري: (وتجني جفوني الوجد)، فهي استعارات دورها تحريك الخيال في المتلقي وصناعة شعرية النص الغزلي، فهي أدوات لا يمكن لأي شاعر أن يستغني عنها في تشكيل لغته الشعرية التي يطبعها بطابعه الخاص المميز لمدرسته.

3- يكثر الزجر:

وأما الزجر فهو "العيافة، وهو ضرب من التكهن؛ تقول: زجرت أنه يكون كذا وكذا. والزجر للطير هو التيمن والتشاؤم بها والتفوُّل بطيرانها"[12]، وهي فعادة قديمة من عادات العرب تعتمد على الفطنة في تتبع الأثر، وهي من إبداعات الشاعر في غزله لم تكن موجودة في شعر عمرو بن أبي ربيعة، فالزجر بهذا الشكل يصبح مولدا لغويا مهما في بلورة اللغة الشعرية في النص الشعري، وبهذا فهو معيار نقدي ثالث ينفرد به ابن رشيق عن غيره من النقاد.

إن العيافة عند الشاعر ابن قاضي ميلة هي ذكره لأماكن المشاعر المقدسة، مثل عمرو بن أبي ربيعة من حيث الصورة الشعرية كمكون خيالي تقمصه الشاعر من المدرسة العمرية، فنراه ينقل من منى إلى عرفات وهي أشرف بقعة في الحج وليس يكمل الحج إلا بها، لكن الاستخدام الشعري هنا لهذا الشعر يدل على براعة ابن قاضي ميلة:

وَفِي عَرَفَــاتٍ مَــا يُخَبِّرُ أَنَّنِي بِعَارِفَةٍ مِنْ عَطْفِ قَلْبِكِ أُسْعَفُ
وَأَمَّا دِمَاءُ الهَدْيِ فَهْيَ هُدًى لَنَا يَــدُومُ وَرَأْيٌ فِي الهَـوَى يَتَأَلَّفُ
وَتَقْبِيلُ رُكْنِ البَيْتِ إِقْبَالُ دَوْلَــةٍ لَنَا وَزَمَــانٌ بِالمَــوَدَّةِ يَعْطِفُ

فيزداد تفاؤل الشاعر ببلوغ مآربه في نيل الوصال مع محبوبته كلما انتقل وانتقلت هي بين هذه المشاعر (الأماكن) والمناسك على هذا النحو:

في عرفاتٍ.....عطفٌ يسعف قلب الشاعر.

دماء الهدي.....هدًى وتآلف في المحبة.

تقبيل الحجر.....اقبالُ دولةٍ المحبين(الشاعر ومحبوبته).

4- يسلك طريق ابن أبي ربيعة:

وفيما يتصل بسلوك ابن قاضي ميلة لطريق عمرو بن أبي ربيعه فهي مزية تحسب للشاعر؛ فالنزعة القصصية في هذه القصيدة تشبه إلى حد بعيد القصص الغرامي الذي ألفناه عند شاعر المدينة المنورة كبير الغزليين في زمنه عمرو بن أبي ربيعه، وهذا من خلال المضامين والأخيلة والحوار كتقنية من تقنيات السرد الشعري في مدرسة عمرو بن أبي ربيعه. وهو ولا شك من الخصائص التي تميز بها فن الغزل في مدرسة عمرو والتي تقمص منها شاعرنا فنه في غزله.

وتقوم القصيدة على بنية فنية تعكس من خلالها طريقة الشاعر، وقد تحدث النقد القديم عن التقاليد الفنية للقصيدة العربية القديمة، وقد حدد ابن قتيبة تلك العتبات الفنية بنص نقدي يمتاز بالدقة، يقول فيه: "وسمعت بعض أهل الأدب يذكر أن مقصد القصيد إنما ابتدأ فيها بذكر الديار والدمن والآثار، فبكى وشكا، وخاطب الربع، واستوقف الرفيق، ليجعل ذلك سبباً لذكر أهلها الظاعنين عنها، إذ كان نازلة العمد في الحلول والظغن على خلاف ما عليه نازلة المدر، لانتقالهم عن ماءٍ إلى ماءٍ، وانتجاعهم الكلأ، وتتبعهم مساقط الغيث حيث كان"[13].

أما بالنسبة للشاعر ابن قاضي ميلة فقد تخلى عن هذا التقليد الفني الذي ساد طويلا، وهو الوقوف على الأطلال ليستبدله بالمقدمة الغزلية التي يعبر عنها إبن قتيبة بالنسيب،" ثم وصل ذلك بالنسيب، فشكا شدة الوجد وألم الفراق وفرط الصبابة، والشوق، ليميل نحوه القلوب، ويصرف إليه الوجوه، وليستدعي به إصغاء الأسماع إليه، لأن التشبيب قريبٌ من النفوس، لائطٌ بالقلوب، لما قد جعل الله في تركيب العباد من محبة الغزل، وإلف النساء، فليس يكاد أحدٌ يخلو من أن يكون متعلقاً منه بسببٍ، وضارباً فيه بسهمٍ، حلالٍ أو حرامٍ"[14]، وهذه هي طريقة عمرو بن أبي ربيعة في بناء قصائده الغزلية .

ثم ينتقل إلى أهم الأقسام في القصيدة، وهو فيقول:"فإذا علم أنه قد استوثق من الإصغاء إليه، والاستماع له، عقب بإيجاب الحقوق، فرحل في شعره، وشكا النصب والسهر وسرى الليل وحل الهجير، وإنضاء الراحلة والبعير، فإذا علم أنه قد أوجب على صاحبه حق الرجاء، وذمامة التأميل وقرر عنده ما ناله من المكاره في المسير، بدأ في المديح، فبعثه على المكأفاة، وهزه للسماح، وفضله على الأشباه، وصغر في قدره الجزيل"[15].

ويجعل من هذه العتبات الفنية تقليدا لا يسمح بالخروج عليه، "فالشاعر المجيد من سلك هذه الأساليب، وعدل بين هذه الأقسام، فلم يجعل واحداً منها أغلب على الشعر، ولم يطل فيمل السامعين، ولم يقطع وبالنفوس ظمآءٌ إلى المزيد. [16]

وإذا كانت هذه القصيدة قد التزمت بهاته التقاليد الفينة فيما يتعلق بالنسيب والمدح فقد أسقط منها الشاعر الوقوف على الأطلال وهو في ذلك مجدد ومقلد في الآن نفسه، وتبدأ القصيدة بمطلع غزلي "يَعْذُبُ فِي الدَّوقِ"[17]، على وزن الطويل:[18]

يُذِيلُ الهَوَى دَمْعِي وَقَلْبِي المُعَنَّفُ وَتَجْنِي جُفُونِي الوَجْدَ وَهْوَ المُكَلَّفُ
وَإِنِّي لَيَدْعُونِي إِلَى مَا شَنَفْتُهُ وَفَارَقْتُ مَغْنَاهُ الأَغَنُّ المُشَنَّفُ
وَأَحْوَرُ سَاجِي الطَّرْفِ أَمَّا وِشَاحُهُ فَصِفْرٌ وَأَمَّا وَقْفُهُ فَمَوْقِفُ

فواضح من هذا المطلع الغزلي أن الشاعر ابن قاضي ميلة متأثر بعمرو بن أبي ربيعة إلى حد بعيد؛ فاختياره لروي الفاء لم يكن صدفة بل كان عن قصد، والمعجم الشعري مأخوذ من شعر عمر بن أبي ربيعة في قصيدته الفائية التي مطلعها:[19]

هَاجَ فُؤَادِي مَوْقِفُ ذَكَّرَنِي مَا أَعْرِفُ
مَمْشَايَ ذَاتَ لَيْلَةٍ وَالشَّوْقُ مِمَّا يُشْغِفُ

إلى قوله: [20]

قُلْتُ فَإِنِّي هَائِمٌ صَبٌّ بِكُمْ مُكْلَفُ

وهو البيت الذي يحيل إلى صاحبه في فائية ابن قاضي ميلة، لكنه على غير وزنه العروضي حينما يقول:

يُذِيلُ الهَوَى دَمْعِي وَقَلْبِي المُعَنَّفُ وَتَجْنِي جُفُونِي الوَجْدَ وَهْوَ المُكَلَّفُ
كَأَنِّي إِذَا مَا لاَحَ وَالرَّعْدُ مُعْوِلٌ وَجَفْنُ السَّحَابِ الجَوْنُ بِالمَاءِ يَذْرِفُ

وهذا البيت الثاني يحيل معجميا على قول عمر بن أبي ربيعة:

قَالَتْ لَنَا وَدَمْعُهَا وَجْدًا عَلَيْنَا يَذْرِفُ

فاللغة هي لغة عمر بن أبي ربيعة أما السبك والأسلوب فهو لابن قاضي ميلة. ويبلغ التقمص اللغوي ذروته في فائية ابن "قاضي ميلة" عندما نعود إلى فائية عمر بن أبي ربيعة التي مطلعها:[21]

أَفِي رَسْمِ دَارٍ دَارِسٍ أَنْتَ وَاقِفُ بِقَاعٍ تُعَفِّيهِ الرِّيَاحُ العَوَاصِفُ

التي هي على وزن بحر الطويل الذي نظم عليه "ابن قاضي ميلة" فائيته، وهنا تطغى المسحة الفنية للشعر الغزلي في المشرق بتقاليدها الفنية العريقة على نظيره في المغرب العربي عند شاعر الجزائر "المغرب الأوسط" وليس هذا التأثير غريبا في عرف النقاد والدارسين؛ في قوله:[22]

وَلَمَّا التَقَيْنَا مُحْرِمِينَ وَسَيْرُنَا بِلَبَّيْكَ رَبًّا وَالرِّكَائِبُ تَعْسِفُ
نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَالمَطِيُّ كَأَنَّهَا غَوَارِبُهَا مِنْهَا مَعَاطِسُ رُعَّفُ

إلى قوله:

وَقَدْ أَنْذَرَ الإِحْرَامُ أَنَّ وِصَالَنَا حَرَامٌ وَإِنَّا عَنْ مَزَارِكَ نَصْدِفُ

ولئن كان لعمر بن أبي ربيعة نقاد يتلقون شعره ويعملون على نشره فإن الشاعر المغربي" ابن قاضي ميلة" لم يحظ بالشكل الذي يتيح له الذيوع والانتشار، وإلا لكان وصلنا شعره كاملا، وليس مجرد مقطوعات شعرية متفرقة في بطون الكتب، وهذا هو الفرق الوحيد بين الشاعرين.

ولنأت إلى ذكر بعض مواضع تقليد "ابن قاضي ميلة" لشعر عمرو بن أبي ربيعة، فإن "فائية" الشاعر تحيل على شعرية بديعة في "فائية" عمر المشهورة والتي مطلعها:[23]

أَفِي رَسْمِ دَارٍ دَارِسٍ أَنْتَ وَاقِفُ بِقَاعٍ تُعَفِّيهِ الرِّيَاحُ العَوَاصِفُ

إن اختيار ابن قاضي ميلة لروي "الفاء" لم يكن اعتباطيا بل كان عن حسٍّ شعري فني رفيع، إذ استند إلى قصيدة عمرية من أقوى قصائده التي أعطته شهرة في المشرق والمغرب، وليس هذا فحسب فالمقومات البنائية والشعرية فيها قد جرت الشاعر إلى تقليدها.

ففي قوله:[24]

نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَالمَطِيُّ كَأَنَّمَا غَوَارِبُهَا مِنْهَا مَعَاطِسُ رُعَّفُ

يحيلنا إلى بيت عمر بن أبي ربيعة في فائيته:[25]

وَتُصْغِي إِلَيْكَ العِيسُ شَاكِيَّةَ الوَجَا مَنَاسِمُهَا مِمَّا تُلَاقِي رَوَاعِفُ

إن الصورة الشعرية تكاد تكون واحدة في كلا البيتين فالموصوف واحد هو العيس وما تشتكي من تعب الرحلة وطول السفر الذي أدمى أقدامها، وهذا كله لغرض استعطاف المحبوبة التي رحل الشاعران من أجلها وهذا الأمر جلي لا خفاء به على المتلقي. غير أن هناك فرقا بين الصورتين لا يستهان به، وهو الصدق العاطفي؛ فالصورة عند "ابن قاضي ميلة" يبدوا عليها التكلف واضحا، وهي تنتمي إلى عالم الخيال أكثر من الحقيقة على خلاف الصورة ذاتها عند الشاعر عمر بن أبي ربيعة. وهذه مزية أسلوبية فنية تحسب في الحقيقة للشاعر "ابن قاضي ميلة" إذا نظرنا إلى هذه الصورة من زاوية "أم جندب" في حكمها على الصورة التي رسمها كل من امرئ ألقيس، وعلقمة الفحل لفرسيهما[26].

وحكمنا النقدي هذا على "ابن قاضي ميلة" هو في الحقيقة وقوف أمام رؤية شعرية وكشف معين يتأتى من خلال ملامسة القصيدة في كل جزئياتها ومقارنتها بنظيرتها عند عمرو بن أبي ربيعة، على أن الجزء الأوضح في عملية التقمص الشعري في الأبيات التالية:

وَلَمَّا التَقَيْنَا مُحْرِمِينَ وَسَيْرُنَا بِلَبَّيْكَ رَبَّــا وَالرَّكَائِبُ تَعْسِفُ
نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَالمَطِيُّ كَأَنَّهَا غَوَارِبُهَا مِنْهَا مَعَاطِسُ رُعَّفُ
فَقَالَتْ أَمَا مِنْكُنَّ مَنْ يَعْرِفُ الفَتَى فَقَدْ رَابَنِي مِنْ طُولِ مَا يَتَشَوَّفُ
أَرَاهُ إِذَا سِرْنَا يَسِيرُ حِذَاءَنَا وَنُوقِفُ أَخْفَافَ المَطِيِّ فَيُوقِفُ

فهذه الأبيات لا يختلف فيها متلقيان في كونها صورة منتسخة عن غزل عمر بن أبي ربيعة، حتى لكأنها تكاد تكون لعمر، وليست لابن قاضي ميلة فالمعروف في أوساط

النقاد والدارسين أنه لا يوجد من تعرض لمغازلة النساء في موسم الحج والطواف بالكعبة إلا بن أبي ربيعة كما يصرح هو نفسه بهذا في شعره، ولنتأمل قوله:[27]

يَقْصِدُ النَّاسُ للطَّوَافِ احْتِسَابًا وَذُنُوبِي مَجْمُوعَةٌ فِي الطَّوَافِ

فكان عمر يتغزل بكل فتاة جميلة بمكة وخاصة "الثُّرَيَا" بنت علي الأموية وفي المدينة يتصدى للقرشيات الجميلات مثل سكينة بنت الحسين وزينب الجمحية [28]، وهذا هو الفرق بين الشاعرين؛ فابن "قاضي ميلة " لم يخص بشعره امرأة معينة كما هو واضح في أشعاره "المقطعة"، ومن "فائيته" التي نحن بصدد الحديث عنها، إن الشاعر في هذه الفائية يبدي تقمصا واضحا لفن الغزل العمري بطريقة القصة التي يعتمد فيها على الحوار بين الشخصيات الواردة، تماما كما فعل عمرو بن أبي ربيعة يقول:

نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَالمَطِيُّ كَأَنَّمَا غَوَارِبُها مِنْهَا مَعَاطِسُ رُعَّفُ
فَقَالَتْ أَمَا مِنْكُنَّ مَنْ يَعْرِفُ الفَتَى فَقَدْ رَابَنِي مِنْ طُولِ مَا يَتَشَوَّفُ

وهي على طريقة عمر في مجموعة من الأمور الفنية نذكر منها: نرجسية عمر التي عرف بها، وهي تشبيبه بنفسه حينما يصور شغل ثلاث أخوات به، فيقول:

قَالَتِ الكُبْرَى أَتَعْرِفْنَ الفَتَى قَالَتْ الوُسْطَى نَعَمْ هَذَا عُمَرْ
قَالَتِ الصُّغْرَى وَقَدْ تَيَّمْتُهَا قَدْ عَرَفْنَاهُ وَهَلْ يَخْفَى القَمَرْ

وعمرو بن أبي ربيعة في أثناء ذلك يتدلل ويتمتع ويتأبى عليها، وهي تسعى جاهدة إلى الوصول إليه منتهزة كل فرصة حتى بين مشاعر الحج، فالشاعر "ابن قاضي ميلة" في البيت الثاني يبدو وكأنه يشبب بنفسه على أنه مطلوب من طرف المرأة التي بادرت إلى سؤال رفيقاتها عن الشاعر، ويجعلها تصدح بما أصابها من قلق وريبة من نظرته إليها. لكنه تجنب الإفراط والغلو الذي وقع فيه عمر بن أبي ربيعة، ثم يصورها على أنها تراقب حركاته تجاهها بقولها:[29]

أَرَاهُ إِذَا سِرْنَا يَسِيرُ حِذَاءَنَا وَنُوقِفُ أَخْفَافَ المَطِيِّ فَيُوقِفُ

وهنا يتدخل الشاعر ليخفف من نرجسيته التي لم تكن طافحة بشكل مباشر لديه، فيقول:[30]

فَقُلْتُ لِتِرْبَيْهَا أَبْلِغَاهَا بِأَنَّنِي بِهَا مُسْتَهَامٌ قَالَتَا: نَتَلَطَّفُ

وهنا يكون الحوار قد أدى دوره في إبراز التقمص الفني والأسلوبي لطريقة الحوار عند عمر بن أبي ربيعة التي أصبحت مدرسة فنية أثرت في شعراء المشرق والمغرب العربي على حد سواء.

وإذا كان عمر بن أبي ربيعة "يغامر في غزله مع نساء نبيلات، وهي عنده لا تتعدى اللقاء والمتعة بالحديث" [31] فإن "ابن قاضي ميلة" لا يحدد شخصية ولا اسم المتغزل بها أو بهن في قصيدته، كما أن غزله لا يتعدى حدود التعبير عن خوالج نفسه وهيامه بها ويتمنى الوصال فيطلب من رفيقاتها:

وَقُـــولاَ لَهَا يَا أُمَّ عَمْرو أَلَيْسَ ذَا مِنًى وَالمُنَى فِي خَيْفِهِ لَيْسَ يُخْلَفُ
تَفَاءَلْتُ فِي أَنْ تَبْذُلِي طَارِفَ الوَفَا بِأَنْ عَنَّ لِي مِنْكِ البَنَانُ المُطَرَّفُ

فهو هنا يذكر كنيتها فقط "أم عمرو" ولا يصرح باسمها، وهذا من حياء الشاعر والتزامه الأخلاقي الذي هو معروف به وعنه، والشعر يشي بأخلاق الشاعر، ويطلب منها أن تفي بوعودها، ويحاول إلزامها أو بالأحرى إقناعها مستعينا بقداسة المكان (منى) التي يبيت بها الحجاج، وليس من المقبول منها أن تمني الشاعر ثم تخلف وترده خائبا.

ثم يواصل حواره القصصي مع رفيقتيها اللتان أوصلتا رسالته الكلامية:

فَـأَوْصَلَتَا مَـا قُـلْتُ فَتَبَسَّمَتْ وَقَالَتْ: أَحَادِيثُ العِيَافَةِ زُخْرُفُ
بِعَيْشِي أَلَمْ أُخْبِرْكُمَا أَنَّـهُ فَتًى عَلَى بُرْدِهْ لَفْظُ الكَلاَمِ المُفَوَّفُ
فَلاَ تَأْمَنَا مَا اسْتَطَعْتُمَا كَيْدَ نُطْقِهِ وَقُولاَ: سَتَدْرِي أَيُّنَا اليَومَ أَعْيَفُ

إن هذه الأبيات الشعرية مفعمة بأسلوب حواري قصصي يدور بين مجموعة شخصيات بطلها الشاعر والفتاة كشخصيتين رئيسيتين تبنى عليهما مجريات الأحداث ومعهما الرفيقتان اللتان تلعبان أدوارا مساعدة إن لم نقل إنها رئيسية أيضا، على اعتبار أن بين الشاعر ومحبوبته مسافة من الحياء والالتزام لا تسمح بلقائها لقاءا مباشرا في الأماكن المقدسة في الحج.

وفي هذا الحوار يعود الشاعر إلى التغزل بنفسه لا بمن يتحدث عنها، من خلال قولها:

بِعَيْشِي أَلَمْ أُخْبِرْكُمَا أَنَّهُ فَتًى عَلَى بُرْدِهْ لَفْظُ الكَلاَمِ المُفَوَّفُ

ففيه نرجسية مثل نرجسية عمر بن أبي ربيعة التي برزت في أغلب قصائده، فابن قاضي ميلة ينسج على المنوال غير أنه أظهر براعة كبرى في هذا النسج الفني البديع على طريقة عمرو بن أبي ربيعة في قوله:[32]

بَيْنَمَا يَذْكُرْنَنِي أَبْصَرْنَنِي دُونَ قَيْدِ المَيْلِ يَعْدُو بِي الأَغَرْ
قَالَتِ الكُبْرَى أَتَعْرِفْنَ الفَتَى قَالَتِ الوُسْطَى نَعَمْ هَذَا عُمَرْ
قَالَتِ الصُّغْرَى وَقَدْ تَيَّمْتُهَا قَدْ عَرَفْنَاهُ وَهَلْ يَخْفَى القَمَرْ

ج ـ ابن بسام:

إن كتاب "الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة" لمن المصادر الأدبية والنقدية الهامة في الأدب المغربي والأندلسي، وقد تعرض فيه ابن بسام الناقد المغربي الكبير إلى قصيدة "ابن قاضي ميلة" "الفائية"، كما أورد نصا نقديا يصف فيه شعر ابن قاضي ميلة وصفا دقيقا ينم عن حس نقدي مرهف يتمتع به ابن بسَّام جاء فيه: "فصل في ذكر الأديب الأريب أبي عبد الله ابن قاضي ميلة وهو ممن طرأ ذكره، وانتهى إلي شعره، إذ ضرب في الأدب بأعلى قدح، وافتر عنه على أوضح صبح، وأقام دوحه على سوقه، وبنى المنازل على سواء طريقه، ورأيت أبا علي بن رشيق قد ذكره فيما اندرج من كلامه في شعراء الأنموذج، وأعرب عن فضائله، وأوضح ما لم يخفى من دلائله"[33].

وفي هذا النص النقدي اهتمام واضح من ابن بسام بفائية ابن قاضي ميلة، وتلقي شعره وتمييزه عن غيره من الأدباء، ويصفه بأنه ضرب في الأدب بأعلى قدح، فحظ الشاعر منه كبير وتوسعه فيه عظيم فاق فيه أقرانه من الشعراء. فهي مزية من المزايا الفنية، ولفتة نقدية لم يغفل عنها ابن بسام فتكوين الشاعر في ميدان الأدب يطلق عليه القدماء مصطلح "الفحولة" في الشعر وهي أن يقرأ الشاعر الأدب فيحفظ جيد شعره لشعراء سبقوه ثم يزيد عليهم، فهذا هو المقصود من قول ابن بسام النقدي، وقد أخذ هذا المبدأ النقدي عن الأصمعي الذي في كتابه "فحولة الشعراء"؛ عندما سأله تلميذه أبو حاتم عن معنى الفحولة فقال: "من كان له مزية على غيره كمزية الفحل على الحقاق" [34]، وهو معيار نقدي يتم من خلاله الموازنة بين الشعراء والمفاضلة بين أشعارهم.

ثم يقدم بعد هذا المعيار النقدي معيارا آخر يطبقه على شعر "ابن قاضي ميلة" وهو الإيضاح أو الوضوح، الذي جعل منه ميزة فنية، وأسلوبية لفائية الشاعر يقول: "وافتر عنه على أوضح صبح"[35]، فالوضوح في لغة القصيدة معيار يرفع قيمتها في النقد، وهو

عكس الغموض الذي يحط من قيمتها الفنية فلا يتم تداولها بين النقاد والدارسين ويكون مصيرها الإهمال.

ثم ينتقل إلى معيار نقدي لا يقل أهمية عن الوضوح اللغوي والمعنوي وهو قوله: "وأقام دوحه على سوقه"[36].

وهذه العبارة وإن اكتنفها بعض الغموض فإنها تشير إلى الوثبة الفنية والأدبية التي قطعها الشاعر ابن قاضي ميلة بشعره في مسار الشعر العربي في منطقة بلاد المغرب الأوسط ممثلا بالجزائر، فمن الطبيعي أن يقفز الشعر قفزة نوعية في أغراضه وأساليبه إذا انبرى له شعراء متفوقون في صناعة القريض.

وهذه الأحكام النقدية التي وردت عند ابن بسام وغيره من النقاد حول شخصية وشعر "ابن قاضي ميلة" تدور أغلبها في فلك النقد الانطباعي الفني ذي الأحكام غير المعللة، التي تشير إلى الظاهرة دون توصيفها بشكل دقيق بالشكل الذي نراه عند النقاد الذين جاءوا بعدهم في القرون التالية.

بيد أن ابن بسام يطرح قضية ثالثة لا تقل أهمية عن سابقاتها، وهي إتباع المدرسة الشعرية المشرقية في شكل لفتة نقدية ضمنية في كلامه، يقول فيها:" وبنى المنازل على سواء طريقه"[37]، وفي هذه الالتفاتة إشارة إلى أن "ابن قاضي ميلة" صاحب مدرسة شعرية متفوقة ولكنها لم تخرج عما رسمته المدارس الشعرية في المشرق، وهو ما أشار إليه الناقد المغربي ابن رشيق القيرواني في كتاب "أنموذج الزمان" إذ يقول عن الشاعر ابن قاضي ميلة: "ويسلك طريق ابن أبي ربيعة في نظم الأقوال والحكايات"[38].

ولعل انتقال الشاعر من المشرق إلى المغرب في رحلات علمية جعله يَعُبُّ من معين الشعر العربي الصافي، مما أكسبه قوة وتمكنا، وشاعرية.

هذا فيما يتعلق بنظرة النقاد والدارسين القدماء في مؤلفات ومصادر المغاربة والمشارقة التي تناولت شعر "ابن قاضي ميلة" بالنقد والتلقي.

وهي–ولا شك– طريقة لا تلبي حاجات نقاد العصر الحديث ولا تقنعهم ولا تلائم ذوقهم الحديث، وأطماعهم العلمية الواسعة، والسبب في هذا أن النقاد القدماء كانوا يتعجلون في أحكامهم النقدية، ويجتزئونها اجتزاء، ويعممونها في غير موضع التعميم[39]، ولكنني – على خلافهم– أرى فيها أنها القاعدة الصلبة والمتينة التي تفتح للنقد آفاقا أوسع بما تحمله

من لفتات نقدية، وهي وإن لم تتعمق في دراسة القصيدة إلا أنها قدمت مفاتيح مهمة يمكن الولوج من خلالها إلى عالم النص الشعري عند ابن قاضي ميلة.

وقد صرح الدكتور علي بن محمد أن الباحث في نقد ابن بسام للشعر قد يصاب بخيبة أمل إذا أراد النقد بمعناه الفني والجمالي، وهذا لغلبة النظرة الدينية والأخلاقية على فكر ابن بسَّام[40]، فليس من السهولة بمكان العثور على منهج نقدي واضح لدى الرجل إلا من خلال استقراء الأحكام النقدية التي اشتمل عليها كتابه "الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة". وقد ذكر منها الدكتور علي بن محمد مجموعة سماها مقاييس نقدية وهي: المقياس البديعي، المقياس اللفظي والمعنوي، المقياس الانطباعي [41]، وقد كانت أحكام ابن بسام المتعلقة بفائية الشاعر "ابن قاضي ميلة" تدور في إطار هذه المقاييس، وبخاصة المقياس اللفظي والمعنوي، والمقياس الانطباعي ويأتي المقياس الانطباعي في المرتبة الأخيرة، وقد أعرب عنه في بداية قوله حينما ذكر أن "ابن قاضي ميلة" شاعر طرأ ذكره في الأنموذج، وأن إعجابه به كان سببا في إيراد قصيدته بين أشعار شعراء القيروان .

والملفت للنظر في هذا النقد أن "ابن بسام" لم يكن لديه المجال متسعا ليدرس القصيدة بشكل جزئي عن طريق التمثيل كما فعل مع العديد من الشعراء؛ إذ كان يورد نماذج شعرية تحتوي استعارات أو معاني ثم يعلق عليها. فربما تجنب هذا مع "ابن قاضي ميلة" كون "فائيته" ذات مستوى فني في جميع أبياتها، ولأن "ابن بسام" يركز في أحكامه النقدية على ما لا يروقه من ألوان البديع.

د- ابن دحية الكلبي:

اهتم ابن دحية الكلبي بشعر ابن قاضي ميلة فنراه يفرد له بعضا من النقد لمقطوعات شعرية اختارها له، وفيه يقول:" ومن أفاضل شعراء المغرب المعروفين بالإجادة، الموصوفين بالإحسان والإفادة أبو عبد الله ابن قاضي ميلة أشعر من دب بميلة ودرج، ودخل بها وخرج فمن رقيق شعره قوله":[42]

قُلْتُ لِلحَسْنَاءِ لَمَّا أَبْصَرَتْ دَمْعَ عَيْنِي قَدْ جَرَى فِيمَا جَرَى
لاَ تَظُنِّي الدَّمْعَ مَا عَايَنْتِه أَنَا مَنْ يُهْدِي إِلَيْكِ الخَبَرَا
جَالَ فِي خَدَّيْكِ مِنْ مَاءِ الصِّبَا رَوْنَقٌ يَسْبِي سَنَاهُ البَشَرَا
تَأْخُذُ الأَجْفَانُ مِنْهُ رَيَّا فَإِذَا جَازَ الثَّبَاهِي قَطَرَا

وهذا الحكم النقدي لابن دحية الكلبي على شعر ابن قاضي ميلة يمس صميم التجربة النقدية والممارسة الفنية؛ فقد عرف ابن دحية في تعمقه في قراءة أشعار الشعراء المغاربة، وبحسه وذوقه الرفيع، وهو لا يختار أي شعر لأي شاعر هكذا دون اعتبارات فنية متعلقة بمعايير الجودة الفنية، إنما يراعي هذا كله دون محاباة لشاعر على آخر.

وينطلق في هذا الموقف النقدي من اعتبارات يبدأ فيها بالاعتبار الأخلاقي إذ يصف الشاعر "ابن قاضي ميلة" بأنه من أفاضل شعراء المغرب، ثم ينوه بشهرته في ميدان الشعر والشعراء، وشعره معروف بالجودة، وهي من أهم المعايير النقدية التي يستند إليها حكم "ابن دحية" على الرغم من عدم توسعه في ذكر صفاتها أهي في جانب اللفظ أم في جانب المعنى إلا أنه يقدم مثالا شعريا لابن قاضي ميلة في مقطوعة شعرية من أربعة أبيات نكتشف من خلالها الأبعاد الفنية لحكمه النقدي الذي مس غرض الغزل الذي اشتهر به "ابن قاضي ميلة" وهو ما أكسبه عذوبة ورقة في كل الأشعار التي جادت بها قريحته، حتى أصبح أشعر من دب بميله وهذا يعني أن ميلة كانت لديها شعراء وأفضلهم هو ابن قاضي ميلة ولهذا حظي بعناية ابن دحيه الكلبي.

هـ- ابن معصوم المدني:

أما البلاغي ابن معصوم المدني صاحب كتاب: "أنوار الربيع"، فيورد نصا نقديا في الجزأين الثاني والثالث، يتناول فيه جانبا من أسلوب الشاعر ابن قاضي ميلة، في باب التفويف، فيعرفه بقوله:" وحقيقته إتيان المتكلم بمعان شتى من أغراض الشعر من غزل أو مدح أو غير ذلك في جمل من الكلام، كل جملة منفصلة عن أختها مع تساوي الجمل في الوزنية، ويكون بالجمل الطويلة والمتوسطة والقصيرة وهي أحسنها، لدلالتها على قدرة الشاعر وتذليله صعب الألفاظ، فإنها أصعب مسلكا مما كان بالجمل الطوال والمتوسطة، ووجه تسمية ذلك بالتفويف أن المتكلم خالف بين جمل المعاني في التقفية كمخافة البياض لسائر الألوان، لأن بعده من سائر الألوان أشد من بعد بعضها من بعض، فكان الكلام حينئذ برد مفوف"[43] .

وهذا النص البلاغي النقدي هو عبارة عن تلقي نقدي من ابن معصوم المدني حاول من خلاله أن يدرس مصطلح "التفويف" من الناحية البلاغية، ثم يطبقه على "فائية" الشاعر" ابن قاضي ميلة "حينما ربط بينها وبين حقيقة أو مفهوم التفويف، وبين غرض الغزل في شعر ابن قاضي ميلة؛ فحديثه عن الجمل الطويلة والمتوسطة والقصيرة ينطبق

على "فائية" الشاعر إذ يصفها بالحسنة إذا كانت جملها قصيرة، ثم يصف الشاعر بعدها بالقدرة على تذليل ألفاظ قصيدته.

ومن الجمل القصيرة التي ساعدت على الوصف، وقد تميز بعضها بميزة زادت من شعريتها، وهي أسلوب العدول في تركيب الجملة، فيعمد إلى كسر الرتابة اللغوية لأنماطها على مستوى البنية العميقة، وهي ظاهرة أسلوبية تشمل أيضا الجمل الطويلة نسبيا، ومن نماذجها جمل وردت في مطلع القصيدة:

وإني ليدعوني إلى ما شنفته وفارقت مغناه الأغنُّ المشنَّف

فقد نقل الفاعل في التركيب من الصدر إلى العجز وفصل بينه وبين فعله ومفعوله بمجموعة من الجمل القصيرة على النحو الآتي:

وإني ليدعوني الأغنُّ المشنف: وتتكون من (إن+ اسمها+ خبرها (جملة فعلية))

أما الجمل التي صنعت العدول هنا، فهي:(إلى ما شنفته وفارقت مغناه)، فهذه العناصر التركيبية تقوم بخلخلة للنسق الفكري للنص، وهذا بسبب اعتماد الشاعر على ظاهرة الاشتقاق؛ فالفاعل (الأغن) تأخر لتأخر المفعول به (مَغْنَاهُ): مغنى . وهذا الاشتقاق يكاد يسيطر على هذه الجملة، فيحدث فيها عدولا أسلوبيا قسريا له مبرراته الفنية عند الشاعر.

أما في قوله:

كَأَنِّي إِذَا مَا لاَحَ وَالرَّعْدُ مُعْوِلٌ وَجَفْنُ السَّحَابِ الجُونِ بِالمَاءِ يَـذْرِفُ

سَلِيمٌ وَصَوتُ الرَّعْدِ رَاقٍ وَوَدْقُهُ كَنَفْثِ الرُّقَى مِنْ سُـوءِ مَـا أَتَكَلَّفُ

(كَأَنِّي سَلِيمٌ) جملة قصيرة مكونة من (مبتدأ + خبر) تفصل بينهما مجموعة جمل:

الجملة الأولى: إذا ما لاح والرعد معول.

الجملة الثانية: وجفن السحاب الجون بالماء يذرف.

فهذا من إبداعات الشاعر وقدرته اللغوية على رصف المباني اللغوية الوصفية داخل تركيب اسمي بسيط.

أما الجمل البسيطة فهي تقريرية وصفية لا نجد فيها انزياحا ولا خروجا عن القاعدة الأصلية:

ففي البيت الأول جملتان من النوع القصير:

(يذيلُ الهَوَى دَمْعِي)= فعل + فاعل+ مفعول به.

(تَجْنِي جُفُونِي الوَجْدَ): فعل+ فاعل+ مفعول به.

ومع ذلك فشعريتها تتجلى في النسق الصوتي للتماثل التركيبي الذي يشحن البيت بمعان الرقة والمرونة التي تنسجم وغرض الغزل.

ثم يختم ابن معصوم هذا النص النقدي بحكم نقدي آخر يمكن أن يعد في النقد الفني البلاغي الذي تميز بها نقد القرن الرابع الهجري، فيقول: "وعلى ذلك فما أحلى قول أبي محمد عبد الله بن محمد التنوخي المعروف بابن قاضي ميلة من قصيدته المشهورة: (44)

وَلَـمَّا التَقَيْنَا مُحْرِمِينَ وَسَيْرُنَا بِلَبَّيْكَ رَبًّا وَالرَّكَـائِبُ تَعْسِفُ
نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَالمَطِـيُّ كَأَنَّمَا غَوَارِبُها مِنْهَا مَعَاطِسُ رُعَّفُ

إن النظرة النقدية لابن معصوم لم تكن بعيدة عن ملامسة الفن الشعري في جوانبه الأساسية وهي التشكيل اللغوي وبذلك يزيح النقاب عن شعرية ابن قاضي ميلة وإن لم يتوسع في التحليل النقدي.

و- ابن حجة الحموي:

أما ابن حجة الحموي فو ناقد بارع يشهد له كتابه بحسه الشعري المرهف وذوقه الأدبي الرفيع، وهو الآخر ممن تعرضوا لشعر ابن قاضي ميلة بالرواية والنقد، حينما درس قضية المطلع في القصيدة، فنراه يعلق على مطلعها الغزلي بقوله:" مما يَعْذُبُ فِي الذَّوقِ مِنْ هَذَا البَابِ قَوْلُ ابن قاضي ميلة(45):

يزيدُ الهَوَى دَمْعِي وَقَلْبِي المُعَنَّفُ ... وَيُحْيِي جُفوني الوَجْدُ وَهْوَ المُكَلَّفُ

فعذوبة المطلع من هي التي تقدم للمتلقي حكما أو صورة أولية عما بعدها ولذلك حرص عليه الشاعر، "وقد نبه مشايخ البديع على يقظة الناظم في حسن الابتداء، فإنه أول شيء يقرع الأسماع ويتعين على ناظمه النظر في أحوال المخاطبين والممدوحين، وتفقد ما يكرهون سماعه ويتطيرون منه، ليتجنب ذكره، ويختار لأوقات المدح ما يناسبها"(46). ولا غرو فهذا المطلع لابن قاضي ميلة من أحسن المطالع التي يفتتح بها القصيد في مدح الملوك والقادة والخلفاء وهذا لا يعزب عن ذهن ابن قاضي ميلة الذي يعرف كيف يستدعي إصغاء الأسماع إليه ويشدهم دون أن يملوا من كلامه. وقد جعل ابن حجة الحموي هذا المطلع لابن قاضي ميلة ضمن أروع النماذج وأفضلها، ثم يردفه بذكر نماذج غير لائقة لشعراء أمويين في سوء الابتداء؛ يقول: "وخطاب الملوك في حسن الابتداء هو العمدة في

حسن الأدب فقد حكي أن أبا النجم الشاعر، دخل على هشام بن عبد الملك في مجلسه، فأنشده من نظمه"[47]:

صَفْرَاءُ قَدْ كَادَتْ وَلَمَّا تَفْعَلِ ... كَأَنَّهَا فِي الأُفْقِ عَيْنُ الأَحْوَلِ

وكان هشام بن عبد الملك أحولا، فأخرجه وأمر بحبسه، وكذلك اتفق لجرير مع أبيه عبد الملك، فإنه دخل عليه وقد مدحه بقصيدة حائية أولها: "أتصحو أم فؤادك غير صاح"، فقال له عبد الملك: بل فؤادك يا بن الفاعلة[48]. وهنا نستنتج أن الشاعر ابن قاضي ميلة المغربي يلتحق بنظرائه من الشعراء المشارقة، ولولا قوة شاعريته لما احتج ابن حجة الحموي بشعره.

هذا ما ورد من تلقي لشعر ابن قاضي ميلة في كتب الأدب والنقد والتراجم مما أمكنني العثور عليه من نقد وتحليل ودراسة وهي آراء نقدية لكبار النقاد الذين يجمعون على أن الشاعر قد بلغ مرتبة من الشاعرية يستحق معها الشهرة والتنويه وإن كان مقلا مقارنة مع نظرائه في المشرق العربي ممن تخصصوا في الشعر بكل فنونه.

ب- ابن قاضي ميلة في النقد الحديث:

أما في النقد الحديث فلم تحظ هذه القصيدة بعناية النقاد في المغرب بخلاف المشارقة كون المشارقة سبقوا غيرهم إلى دراسة الشعر المغربي بخاصة والأدب بعامة؛ ونذكر منهم الدكتور شوقي ضيف الذي أورد تعليقا نقديا جميلا على هذه القصيدة جاء فيه:" وابن قاضي ميلة يذكر التقاءه بصاحبته وهما محرمان يلبيان ربهما قائلين لبيك اللهم لبيك، وكل منهما يركب مطيته مجهدة كبقية مطايا الحج والعرق يسيل منهما مدرارا، وهو ما يزال ينظر إلى صاحبته، سائرا بجوارها وكلما توقفت مطاياها وصحبها توقف، فقال لصاحبتيها وقد دنا منهما أبلغاها بأنني هائم بها، وقولا لها إننا سننزل منى وينبغي أن تحقق لي في خيف منى اللقاء، وسنقف بعدها في عرفات، فهل تجود على بملاقاة، وحدثاها عنه فابتسمت وقالت تلك أحاديث عيافة وكهانة وتفاؤل مزخرف، إننا محرمان والإحرام يحرم وصالنا، وإنني لصادفة عنه مزورة، ولن ألقاه، وتمضي قائلة إن قذفنا للجمرات ليخبرك بأن كلانا سيقذفه البعد والنوى إلى ديار متباعدة"[49] .

2- بوادر التجديد في شعر ابن قاضي ميلة:

ليس من اليسير أن نحدد بوادر التجديد الشعري عند ابن قاضي ميلة، لكنن سأحاول أن أتلمس التجديد من خلال النظر في كيفية التقليد لعلي أعثر على ما يفيدني،

وقد قيل قديما إن الشاعر الفحل من قلد غيره ثم زاد عليه وأجاد فيما قال من شعر، ولعل بنية النص تتيح لنا أن نميز ملامح التجديد عند الشاعر ابن قاضي ميلة:

أ- بنية النص الشعري عند ابن قاضي ميلة:

تقوم القصيدة العربية على بنية فنية تعكس من خلالها طريقة الشاعر، وقد تحدث النقد القديم عن التقاليد الفنية للقصيدة العربية القديمة، وقد حدد ابن قتيبة تلك العتبات الفنية بنص نقدي يمتاز بالدقة، يقول فيه: "وسمعت بعض أهل الأدب يذكر أن مقصد القصيد إنما ابتدأ فيها بذكر الديار والدمن والآثار، فبكى وشكا، وخاطب الربع، واستوقف الرفيق، ليجعل ذلك سبباً لذكر أهلها الظاعنين عنها، إذ كان نازلة العمد في الحلول والظغن على خلاف ما عليه نازلة المدر، لانتقالهم عن ماءٍ إلى ماءٍ، وانتجاعهم الكلأ، وتتبعهم مساقط الغيث حيث كان"(50).

أما بالنسبة للشاعر ابن قاضي ميلة فقد تخلى عن هذا التقليد الفني الذي ساد طويلا، وهو الوقوف على الأطلال ليستبدله بالمقدمة الغزلية التي يعبر عنها ابن قتيبة بالنسيب،" ثم وصل ذلك بالنسيب، فشكا شدة الوجد وألم الفراق وفرط الصبابة، والشوق، ليميل نحوه القلوب، ويصرف إليه الوجوه، وليستدعي به إصغاء الأسماع إليه، لأن التشبيب قريبٌ من النفوس، لأئطٌ بالقلوب، لما قد جعل الله في تركيب العباد من محبة الغزل، وإلف النساء، فليس يكاد أحدٌ يخلو من أن يكون متعلقاً منه بسببٍ، وضارباً فيه بسهمٍ، حلالٍ أو حرامٍ"(51)

ثم ينتقل إلى أهم الأقسام في القصيدة، وهو فيقول: "فإذا علم أنه قد استوثق من الإصغاء إليه، والاستماع له، عقب بإيجاب الحقوق، فرحل في شعره، وشكا النصب والسهر وسرى الليل وحل الهجير، وإنضاء الراحلة والبعير، فإذا علم أنه قد أوجب على صاحبه حق الرجاء، وذمامة التأميل وقرر عنده ما ناله من المكاره في المسير، بدأ في المديح، فبعثه على المكأفاة، وهزه للسماح، وفضله على الأشباه، وصغر في قدره الجزيل.

فالشاعر المجيد من سلك هذه الأسالب، وعدل بين هذه الأقسام، فلم يجعل واحداً منها أغلب على الشعر، ولم يطل فيمل السامعين، ولم يقطع وبالنفوس ظمآءٌ إلى المزيد. (52)

3- البنية القصصية للنص:

هذا الحوار القصصي عند عمرو يلهم "ابن قاضي ميلة" إلى اختيار هذه الطريقة واتباعها في نسج قصصه الغزلي. إنها التقنية التي جعلت منه شاعر المغرب العربي بميلة يخرج بمدرسة جديدة لها من المميزات ما يؤهلها كي تلتحق بركب المشرق في قيمته الفنية.

عمر بن أبي ربيعة الذي قيل فيه إنه" راق الناس وفاق نظراءه، وبرعهم بسهولة الشعر، وشدة الأسر، وحسن الوصف، ودقة المعنى، وصواب المصدر، والقصد للحاجة، واستنطاق الربع، وإنطاق القلب، وحسن العزاء، ومخاطبة النساء وعفة المقال، وقلة الانتقال، وإثبات الحجة، وترجيح الشك في موضع اليقين، وطلاوة الاعتذار وفتح الغزل، ونهج العلل، وعطف المساعدة على العذال"[53]، وهي صفات يتوفر عليها شعر ابن قاضي ميلة؛ ففي عطف المساءة على العذال يقول:[54]

وَغَيْرَانَ يَجْفُو النَّوْمَ كَي لاَ يَرَى لَنَا إِذَا نَامَ شَمْلاً فِي الكَرَى يَتَأَلَّفُ
يَظَلُّ عَلَى مَا كَانَ مِنْ قُرْبِ دَارِنَا وَغَفْلَتُهُ عَـمَّا مَـضَى يَـتَأَسَّـفُ

إنها طريقة عمر في وصف العاذل الحسود:[55]

إِذَا زُرْتُ نُعْمًا لَمْ يَزَلْ ذُو قَرَابَةٍ لَهَـا كُـلَّمَا لاَقَيْتُهَـا يَتَنَمَّـرُ
عَزِيــزٌ عَلَيْـهِ أَنْ أُلِمَّ بِبِيْتِهَا يُسِرُّ لِيَّ الشَّحْنَاءَ وَالبُغْضَ يُظْهِرُ

فنراه يمعن في تحليل نفسية الحاسد وأثر الشاعر على نفسيته، فقد بلغ به الأمر حدا أو مبلغا حتى أنه لا ينام كي لا يرى الشاعر مجتمعا بمحبوبته، فنفسه قد امتلأت بالوساوس والهواجس، أصبح كثير الندم والتأسف على ما مضى من حياته دون أن يحول بين الشاعر ومراده. أما عن حسن العلل (نهج العلل)، فلابن قاضي ميلة حظٌّ منه غير قليل، فبعد خطابه لها عن طريق رفيقاتها يحاول إقناعها بوصاله قائلا:[56]

تَفَاءَلْتُ فِي أَنْ تَبْذُلِي طَارِفَ الوَفَا بِأَنْ عَنَّ لِي مِنْكِ البَنَانَ المُطَرَّفُ
وَفِي عَرَفَاتٍ مَـا يخُــبِّرُ أَنَّنِي بِعَارِفَةٍ مِنْ عَطْفِ قَلْبِكِ أُسْعَفُ
وَأَمَّا دِمَاءُ الهَدْيِ فَهْيَ هُدًى لَنَا يَـدُومُ وَرَأْيٌ فِي الهَوَى يَتَأَلَّفُ
وَتَقْبِيلُ رُكْنِ البَيْتِ إِقْبَالُ دَوْلَةٍ لَنَا وَزَمَـانٌ بِالمَــوَدَّةِ يَعْطِـفُ

وهي تقنية في الإقناع يستعملها "ابن قاضي ميلة" في محاورة محبوبته لإقناعها في شكل مساجلة أو مناظرة بين فيها ضعف المرأة مهما كانت قوية الحجة فهي تخفي في نفسها عكس ما تبديه للرجل، وهو أسلوب يمدح به الشاعر نفسه ويقلل من شأن المرأة التي ردت عليه باستخدام الحجج نفسها بعد أن وصلها خطابه مع صديقتيها:

فَأَوْصَـلَتَا مَـــا قُـلْـتُ فَتَبَسَّمَـتْ وَقَالَتْ: أَحَادِيثُ العِيَافَةِ زُخْرُفُ
إِذَا كُنْتَ تَرْجُو فِي مِنًى الفَوْزَ بِالمُنَى فَبِالخَيْفِ مِنْ إِعْرَاضِنَا تَتَخَوَّفُ
وَقَـدْ أَنْـذَرَ الإِحْـرَامُ أَنَّ وِصَالَنَا حَـرَامٌ وَأَنَّا عَـنْ مَزَارِكَ نَصْدُفُ
فَهَذَا وَقَذْفِي بِالحَصَى لَكَ مُخْبِرٌ بِأَنَّ النَّوَى بِي عَنْ دِيَّارِكَ تَقْذِفُ
وَحَـاذِرْ نِفَـارِي لَيْلَةَ النَّـفْرِ إِنَّهُ سَرِيـعٌ فَقَلْبِي بِالعِيَـافَةِ أَعْـرَفُ

لقد ردت على حجته واحدة بواحدة:

عرفات.....عطف يقابله.... خيف منى= الإعراض.

الهدى.....وصال يقابله....إحرام = وصال محرم.

تقبيل الحجر....إقبال دولة يقابله....رمي الجمرات=قذف بالنوى والبعد.

لقد استفاد الشاعر "ابن قاضي ميلة" من كونه في موسم الحج الذي يحقق فيه ما يتمناه ويطمح إليه؛ فهو يوظف المقدسات والمشاعر الإسلامية التي يعظمها الحاج في شعره، فيما يشبه أحاديث العيافة لينتج نصا شعريا يمتزج فيه المقدس دينا بالممنوع شرعا، ليحولها إلى شفرات نصية رفيعة المستوى تفوق عمر بن أبي ربيعة في طريقة توظيفه لها إذ لم يهتد عمر إلى مثل هذا التوظيف للغة الشعرية في موضوع الغزل العفيف.

وهنا تتضح لنا طريقة الشاعر ابن قاضي ميلة في استنطاق اللغة وهي طريقة انفرد بها في شعراء المغرب وكذا شعراء المشرق .لكنهم لم يعطوه حقه من الرواية والنقد، ولذلك يعقب ابن رشيق بقوله:"لو أن هذا الشعر لمن تقدم ذكره كابن أبي ربيعة ومن سلك مسلكه لاستجيد لهم وذكروا به وقدم على كثير من أشعارهم ولا عيب له إلا أنه متأخر"[57].

ومن عادة النقاد المعاصرين للشاعر أن يغفلوا ذكره كونه من المتأخرين، وهي النظرة التي حاربها ابن قتيبة في زمنه؛ إذ يقول: "فإني رأيت من علمائنا من يستجيد الشعر السخيف لتقدم قائله، ويضعه في متخيره، ويرذل الشعر الرصين ولا عيب له عنده إلا أنه قيل في زمانه، أو أنه رآى قائله"[58] ويؤكد أن الشعر ليس مقصورا على زمن دون آخر، ولا مختصا بقوم دون قوم، بل هو شيء مشترك بين الناس في كل زمن[59].

وعلى مستوى المعجم اللغوي الذي وظفه ابن قاضي ميلة فيمكن بيان شعريته بالرجوع إلى معجم الغزل العمري في مدرسته الشعرية؛ واللغة في الحقيقة هي مادة خام

أولية متاحة في الاستخدام اللغوي العربي الشائع. ولعل الفرق بين اللغتين العادية والشعرية هو طريقة الشاعر في نظم عباراته وأساليبه وصناعة شعره.

وعلى الرغم من اتفاق النقاد على اتباعية الشاعر ابن قاضي ميلة لمدرسة عمر فإن هناك خصائص فنية تميز بينهما أو بين شعرية اللغة بينهما، وهذا ما حدا بابن رشيق بالإعجاب الشديد بها إلى القول: "وما أعلم لأحد في وزنها ورويها مثلها"[60].

والناقد هنا لا يقصد البحر والروي كقالب موسيقي فقط، ولكنه يقصد اللغة وطريقة الشاعر في نظم شعره وفائيته. ومع أن ابن رشيق متأثر بالمدرسة المشرقية إلا أنه أبى إلا أن يشهد للشاعر المغربي الجزائري ابن قاضي ميلة بالبراعة والتفوق.

إذا انطلقنا من كون الشاعر في موقف غزلي اقتضى ذلك أن يخاطب العاطفة ويحرك مكامن النفس والخيال في المتلقي. وهذا ما أردت أن أختتم به هذا البحث لأترك المجال لمن يأتي بقراءة أخرى تكشف عما لم استطع الكشف عنه. ولن أدرس كل الأبيات الشعرية فهذا ليس يتسع مجاله الآن لكنني سأنتقي ما أراه شعريا وفنيا يرتبط بتجربة ابن قاضي ميلة في الغزل. وفي اعتقادي أن الأساس في الغزل أمور معينة هي: الشاعر وكيف يعبر عن عواطفه، والمحبوبة وكيف يصفها.

أما عن الشاعر (نفسه)، فيقول:

يُذِيلُ الهَوَى دَمْعِي وَقَلْبِي المُعَنَّفُ وَتَجْنِي جُفُونِي الوَجْدَ وَهْوَ المُكَلَّفُ

ينطلق الشاعر من موقف ضعف أمام الهوى الذي يهين دمعه ويشاركه في هذا قلبه المنكسر الذي تعرض لعنف القطيعة من محبوبته. وهنا يختلط الحس بالإحساس أي ما هو مادي بما هو معنوي؛ فالهوى معنوي يسيطر على الدمع والقلب. أما الجفون فهي ذلك الذي يجني الثمار ولكن أي ثمار يجنيها إنها "الوجد" الذي حوله الشاعر من حقل الثمار والشجر إلى حقل المشاعر والعواطف.

ويصور ألمه فيختار(البرق، الرعد، والسحاب) ولكنه_ يضفي عليها وهي مظاهر من الطبيعة_ صفات إنسانية تزيد من شعريتها وتأثيرها في المتلقي في قوله:

وَجَوْنٍ بِمُزْنِ الرَّعْدِ يَسْتَنُّ وَدْقَهُ يَرَى بَرْقَهُ كَالحَيَّةِ الصِّلِ تَطْرِفُ
كَأَنِّي إِذَا مَا لاَحَ وَالرَّعْدُ مُعْوِلٌ وَجَفْنُ السَّحَابِ الجُونِ بِالمَاءِ يَذْرِفُ
سَلِيمٌ وَصَوْتُ الرَّعْدِ رَاقٍ وَوَدْقُهُ كَنَفْثِ الرُّقَى مِنْ سُوءِ مَا أَتَكَلَّفُ

فالرعد معول صورة استعارية لما هو إنساني لما هو غير إنساني، فيجعل منه رجلا يصدر عنه صوت البكاء الشديد، والسحاب له جفون وهو الآخر يبكي بالماء وليس بالدموع.فاستعار الطبيعة ليبين لنا شخصية المحب الباكي الذي يعاني الفراق والصدود من امرأة حوراء العين معرضة عنه كل الإعراض، ثم يجعل من صوت الرعد راق له من سم الحية التي سممته بطرفها لا بسمها فأصبح مسهدا كلديغ الأفعى الحقيقية.

فالبرقُ.....حيةٌ سامةٌ

الرَّعْدُ.....راقٍ

الشَّاعرُ.....لديغٌ مِنْ نَظْرَتِهَا.

فأنتج لنا صورة كلية فيها مجموعة صور متداخلة في لوحة اعتمد في تشكيلها على المصدر الطبيعي، وأحسن استثمار آلية التشبيه المركب أي التمثيلي؛ فالحالة العاطفية لا تبرز إلا من خلال مقارنتها بمثيلتها في صورة يجسد من خلالها الحالة والمعنى التي يريد إثباتها في ذهن المتلقي ونعني بالمتلقي هنا هي المرأة المتغزل بها بسبب إصرارها على جحوده ولذلك كانت الأولوية هنا "للمعنى التجربة" قبل النظم، وهو ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني(61).

فالتعبير المجازي في هذه الأبيات له مزية كبيرة في إثبات المعنى وبخاصة التمثيلي منه، إذ يعتمد فيه الشاعر ابن قاضي ميلة على تقوية العلاقة بين طرفي التعبير الشعري حتى كأن المتلقي لا يكاد يميز بين المشبه والمشبه به . ولذلك فإن شعرية النص عند ابن قاضي ميلة تعتمد على آليات البلاغة في رسم الصورة والتأثير العاطفي حتى يجعل من تجربته صورة حقيقية يمكن إسقاطها على كل عاشق يمر بتجربة الحب ويعاني الصدود من محبوبته .

هذا فيما يتعلق بتجربة الشاعر وطريقة وصفها، فإذا انتقلنا إلى حديثه عن المرأة نجده يحاول تصويرها من الناحية النفسية والسلوكية، غير أنه لم يغفل الإشارة إلى بعض محاسنها الظاهرة التي يجعلها سببا للحديث عنها والتعلق بها:

وَأَحْوَرُ سَاجِي الطَّرْفِ أَمَّا وِشَاحُهُ فَصِفْرٌ وَأَمَّا وَقْفُهُ فَمَوْقِفُ

فالعين الحوراء جميلة تجذب كل ناظر إليها وهي في الآن نفسه تؤثر في قلب الشاعر. ثم يصف ابتسامتها التي شجعته على طلب الوصال والمغامرة في سبيله:

فَأَوْصَلَتَا مَـا قُلْتُ فَتَبَسَّمَتْ وَقَالَتْ: أَحَادِيثُ العِيَافَةِ زُخْرُفُ

إنها تمنيه ثم تصدف عنه حسب ما تشي به ظواهر الكلمات في قولها:

فَلَا تَأْمَنَا مَا اسْتَطَعْتُمَا كَيْدَ نُطْقِه وَقُولاَ: سَتَدْرِي أَيُّنَا اليَوْمَ أَعْيَفُ
إِذَا كُنْتَ تَرْجُو فِي مِنًى الفَوْزَ بِالمُنَى فَبِالخَيْفِ مِنْ إِعْرَاضِنَا تَتَخَوَّفُ
وَقَدْ أَنْـذَرَ الإِحْرَامُ أَنَّ وِصَالَنَا حَـرَامٌ وَأَنَّـا عَنْ مَزَارِكَ نَـصْدِفُ
فَهَذَا وَقَذْفِي بِالحَصَى لَكَ مُخْبِرٌ بِـأَنَّ النَّوَى بِي عَنْ دِيَّارِكَ تَقْذِفُ
وَحَـاذِرْ نِفَـارِي لَيْلَةَ النَّفْرِ إِنَّـهُ سَـرِيعٌ فَقَلْبِي بِالعِيَّـافَةِ أَعْـرَفُ

لقد اختار "ابن قاضي ميلة" شعرية التوليد والاشتقاق اللفظي المعتمد على أسماء أماكن مقدسة كما فعل هو في قوله السابق. حيث ينتج منها معان ضدية فيها رد على كلامه ومضمون خطابه الذي حملته المرافقتان إليها، فالجناس بين: (منى والمنى)، والاشتقاق:(الخيف وتتخوف)، و(الإحرام وحرام) و(قذفي وتقذف)، فكلها تعمل على تشكيل المعنى وشعريته في رسم الصورة النفسية للمرأة ونظرتها إلى الشاعر. غير أن هذه الدلالات التي تفهم من ظاهر الألفاظ غير حقيقية إنما أرادت أن تبرز له حذقها في صياغة القريض ومعرفتها بطرق الكلام وأساليب الرد على المعاشق ولذلك قالت:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَيْنَا خَلِيلَي مَحَبَّةٍ لِكُلِّ لِسَانٍ ذُو غَرَارَيْنْ مُرْهَفُ

فالمرأة هنا ممتنعة عن الشاعر غاية الامتناع وهذا ما دفعه ليتعلق بها أكثر فالمصدر الديني قد أغنى الشاعر بمعجم لغوي ثري ومعين لا ينضب فكلمات التحليل والغريم، والمشاعر الدينية (أسماء الأماكن) :عرفات، منى، الخيف، تم توظيفها توظيفا شعريا راقيا عن طريق تحميلها وشحنها بشحنات غزلية يندر وجودها في شعر غيره من الشعراء.

خَاتِمَة:

هذا ما أمكنني قوله عن شعرية الغزل عند ابن قاضي ميلة، وهو من أقوى النصوص الغزلية التي تأثر فيها الشاعر بالمدرسة المشرقية عند عمر بن أبي ربيعة؛ فقد استفاد منه في طريقة الحوار والوصف، وكذلك في استثمار موسم الحج والمشاعر الدينية، وقد تفوق عليه بخاصية العيافة التي عرف بها والعيافة هي الحدس والتفرس في الأشياء، وقد ساعدته هذه القدرة على التميز بشعره عن شعر عمر بن أبي ربيعة، ومحاولة الاستقلال بشعرية المغرب العربي الذي طالما تعرض للإهمال من طرف النقاد والدارسين.

الاحالات والمراجع

[1]– ابن رشيق القيرواني: أنموذج الزمان في شعراء القيروان، تح محمد العروسي المطاوي وبشير البكوش، الدار التونسية للنشر، تونس،1986، ص209. أما "ميلة"، فهي بلد الشاعر ومسقط رأسه، ويذكر شوقي ضيف في تعريفه لميلة:" وتقع ميلة في الشمال الغربي لقسنطينة والجنوب الشرقي من بجاية، و بها نشأ **عبد الله بن محمد التنوخي** في بيت علم إذ كان أبوه قاضيها، ولذلك اشتهر بابن قاضي ميلة، ويقول ابن رشيق إنه صحب أباه إلى جزيرة صقلية، فاتصل عن طريقه بواليها ثقة الدولة (388هـ– 389هـ) وكان حسن السيرة ، ضبط صقلية وساس رعيتها سياسة عادلة حببته إليها، ودوّخ الروم و استقامت له فيها الأمور، وكان كريما كرما فياضا فقصده كثيرون من كل فج، فأكرمهم وفي مقدمتهم **قاضي ميلة**. وكان ابنه عبد الله شاعرا محسنا، فمدحه بقصيدة فائية بارعة، فقرب منزلته ومنزلة أبيه وأجزل صلته، ويبدو أنهما لم يمكثا طويلا بصقلية". من كتاب، **شوقي ضيف: تاريخ الأدب العربي، عصر الدول والإمارات،ج10، ص133.**

[2]– المصدر نفسه، ص209.

[3]– شوقي ضيف: تاريخ الأدب العربي، عصر الدول والإمارات،ج10،ط1، دار المعارف،القاهرة مصر،1995، ص171.

[4]– ينظر، ابن رشيق: أنموذج الزمان في شعراء القيروان، ص210.

[5]– شوقي ضيف: المرجع السابق، ج10، ص172.

[6]– ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح إحسان عباس، دار صادر بيروت، مجلد6، ص159.

[7]– ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ج1، تح أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص65_66_67.

[8]– ابن رشيق: المرجع السابق، ص209.

[9]– المرجع نفسه، ص209.

[10]– المرجع نفسه، ص209.

[11]– شوقي ضيف: العصر الإسلامي، ط7، دار المعارف، مصر، 1963، ص347.

[12]– ابن منظور: "لسان العرب"، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1990، المجلد4، ص319، مادة (ز.ج.ر).

[13]– ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ت أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، مصر،1958، ج1، ص ص 74.

[14]– المرجع نفسه، ج1، ص 74.

(15)– المرجع نفسه، ج1، ص ص 74– 75 – 76 .

(16)– المرجع نفسه،ج1، ص ص 74– 75 – 76 .

(17)– ابن حجة الحموي: خزانة الأدب وغاية الأرب، تح. كوكب دياب، ط1، دار المدار الثقافية،الجزائر،2013، ج1، ص310.

(18)– ابن رشيق: المرجع السابق، ص210.

(19)– عمر بن أبي ربيعة: ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم، بيروت، لبنان، (د ت)، ص132.

(20)– المرجع نفسه، ص132.

(21)– المرجع نفسه، ص132.

(22)–ابن رشيق: المرجع السابق، ص211.

(23)– عمر بن أبي ربيعة: المرجع السابق، ص133.

(24)– ابن رشيق: المرجع السابق، ص211.

(25)– عمر بن أبي ربيعة: المرجع السابق، ص134.

(26)– طه أحمد إبراهيم: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ص35.

(27)– شوقي ضيف: تاريخ الأدب العربي، ج2، ص350.

(28)– المرجع نفسه:ج2، ص352.

(29)– ابن رشيق: المرجع السابق، ص211.

(30)– المرجع نفسه: ص211.

(31)– شوقي ضيف: تاريخ الأدب العربي، ج10، ص354.

(32)– عمر بن أبي ربيعة: المرجع السابق، ص90.

(33)– ابن بسام: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تح إحسان عباس، ط1، دار الثقافة بيروت، لبنان، 1979، القسم4، مجلد1، ص529.

(34)– الأصمعي: "فحولة الشعراء"، تح المستشرق، ش توري، تقديم صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت لبنان، 1980، ص05.

(35)– ابن بسام: المرجع السابق، ص529.

(36)– المرجع نفسه، ص529.

(37)– المرجع نفسه، ص529.

(38)– ابن رشيق: أنموذج الزمان في شعراء القيروان، ص209.

(39)– ينظر، محي الدين عبد الحميد: شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1952ص72.

(40)– ينظر، علي بن محمد: ابن بسام الأندلسي وكتاب الذخيرة ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص334.

(41)– ينظر، المرجع نفسه، ص374.

(42)– ابن دحية الكلبي: المطرب من أشعار أهل المغرب، تح إبراهيم الأنبا ري وآخرون، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان، (دط)، (دت)، ص48.

(43)– علي بن معصوم المدني: أنوار الربيع في أنواع البديع، تح شاكر هادي شاكر، ط1، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، العراق، 1968، ج2، ص308.

(44)– المرجع نفسه، ص308.

(45)– ابن حجة الحموي: خزانة الأدب وغاية الأرب، تح. كوكب دياب،ط1، دار المدار الثقافية،الجزائر،2013، ج1، ص310.

(46)– المرجع نفسه، ج1، ص311.

(47)– المرجع نفسه، ج1، ص311.

(48)– المرجع نفسه، ج1، ص311.

(49)– شوقي ضيف: تاريخ الأدب العربي، عصر الدول والإمارات،ج10، ص ص 172– 173.

(50)– ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ت أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، مصر،1958، ج1، ص ص 74.

(51)–المرجع نفسه، ج1، ص ص 74.

(52)–المرجع نفسه، ج1، ص ص 74– 75 – 76 .

(53)– محي الدين عبد الحميد: المرجع السابق، ص70.

(54)– ابن رشيق: المرجع السابق، ص210.

(55)– عمر بن أبي ربيعة: ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص64.

(56)– ابن رشيق: المرجع السابق، ص211.

(57)–المرجع نفسه، ص213.

(58)– ابن قتيبة: الشعر والشعراء، تح أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، مصر، ج1، ص62_63.

(59)– ينظر، المرجع نفسه،ج1، ص63.

(60)– ابن رشيق: المرجع السابق، ص210.

(61)–عبد الواسع الحميري: شعرية الخطاب في التراث النقدي والبلاغي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 2005، ص94.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثالث/ جوان 2016

Mila Univ center. Publish. Co.

عنفُ اللغةِ ولغةُ العنف: بحثٌ في الأُصُول وتصحيحٌ للمفاهيم

The violence of language and the language of violence : A Search for origins and a correction of concepts

أ. محمد الحبيب منادي
جامعة عمّار ثليجي- الأغواط (ملحقة آفلو) - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/11/19 تاريخ قبول النشر: 15/ 2016/02

الملخص :

يأتي هذا البحث ضمن مباحث " العنف اللساني " ويهدِف إلى مناقشة موضوع " عنف اللغة "لمعرفة كيف تتحوّلَ الكلمات إلى " لَكَمَات" ؟، وكيف تصيرُ اللغةُ " لُغماً" ، وخُيُوط الكلام تغدو كمينا"! ؟ ويسعى البحث للإجابة على سؤال مؤدَّاه : هل لغتنا العربيَّة عنيفة ؟! وما مظاهر هذا العُنف في لغتنا ؟ وما هي أسبابه ودوافِعُه ؟

والدَّافع لمثل هذه التَّساؤُلات ما تتضمَّنه أُصُول لغتنا العربيَّة ... إذ نجد أنَّ الإعراب من معانيه "الفُحش"!، والكلام من معانِيه " الكَلْم "! ... ، وأمثلة كُتُب النَّحو لَم تَمَلَّ يوماً من ضربِ زيدٍ لعمرو ، وقتلِ خالدٍ لسعيد ...

ويتناول البحثُ – أيضاً – ما يصنع هذا العُنف في لغتنا العربيَّة ، بتصحيح بعض المفاهيم المغلوطة عن المصطلحات القرآنيَّة كمفهومَي (الشَّهادة) و(التَّفجير) ... ، وهما ما بات يصنع صُورة (المسلم) و(العربي) على شاشات التّلفاز ، وصفحات الجرائد ، لا سيما وأنَّ كلماتٍ من قبيل: " قطع الأعناق " و" سَحل الجثث " و" سبي النّساء " و" تفجير المباني " ... وغيرها من مظاهر العنف التي باتت تتسابق إلى عرضها " غُرَف الأخبار" هي ما يُعرَّف به مصطلح (العربي) أو (المسلم) عند (الآخر) ... لنُبيِّن أنَّ (التَّفجير) و(الشَّهادة) لم يكُن لهما أيُّ ارتباط بمعاني (العُنف) من قريبٍ أو بعيد !.

كما يعرِض البحث بعض مظاهر العُنف اللغوي في ثقافتنا الشَّعبيَّة المتداولة ، لنختم بدعوة لـ (السَّلام) وكيفيَّة تطوير خطابنا اللغوي ، لتتحوَّل معه لغتنا من (خِطاب القوَّة) إلى (قوَّة الخِطاب)، والانتقال من (عُنف اللغة) إلى (نفع اللغة). ولهذا ارتأينا أن يكون عنوان هذا البحث: عُنفُ اللغةِ ولُغةُ العنف (بحثٌ في الأُصُول وتصحيحٌ للمفاهيم) .

الكلمات المفتاحية: اللغة ، العنف ، الإرهاب ، التَّفجير .

Abstract :

This study is a part of the investigations into verbal violence. It aims at discussing the violence of language to see how words turn into bashes, language into shots, and the threads of speech into an ambush. The study seeks to answer the following question: is our Arabic language violent? How is violence manifested in our language? What are its causes and effects?

The motivation for these questions is what constitutes the assets of the Arabic language. One of the meanings of "syntax", for instance, is "obscenity", and one of the meanings of "speech" is "hurt. Grammar books never tire of giving examples such as:" Zaid hits Amr " and "Khaled kills Said".

This study also tackes the effect of violence on our Arabic language. It corrects some misunderstandings of Quranic terminology, such as: «al-shahadah" (martyrdom) and «al-tafjeer" (infidel), which now constitute the image of Muslim and Arab on television and in the newspapers. Words like "cutting necks", "dragging corpses", "women captivity", and the "bombing of buildings" and other manifestations of violence are what define the terms (Arab) or (Muslims) for the (Other). We shall evince that (explosion) and (martyrdom) do not have any relation with the meaning of (violence). The paper shows some aspects of linguistic violence in our popular culture, and we end with an invitation for (peace) and how to develop our linguistic discourse so that our language will evolve from the (discourse of power) into the (power of discourse) and from the (violence of language) into the(benefit of language). That is why we have chosen the title above.

***Key words**: language of violence, violence of language, terrorism, peace.*

القسم الأوَّل : البحثٌ في الأُصُول :

من مظاهر العنف في لغتنا العربيَّة:

نسعى في هذا القسم من البحث للإجابة على سؤال مؤدَّاه : هل لغتنا العربيَّة عنيفة ؟! وذلك بتتبُّع بعض مظاهر العُنف في أُصُول العربيَّة وأمثلتها وشواهدها ... بعرض نماذج لما يفرضه مقامُ المقالِ.

01 – العنف بين " الإعراب " و" التَّعريب " !

يقول ابن فارس في مادَّة (عنف) : « العينُ والنُّون والفاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على خِلافِ الرِّفق. قال الخليل : العُنفُ : ضدُّ الرِّفقِ . تقول عَنُفَ يعنُف عُنفاً فهو عنيف، إذا لم يَرفُق في أمره ... ويُقال: اعتنفْتَ الشَّيء ، إذا كرهتَه ووجدتَ له عُنْفاً عليك ومشقَّة. ومن الباب: التَّعنيف ، وهو التَّشديد في اللوم . فأمَّا العُنفوانُ فأوَّلُ الشَّيء » [1]. وأوَّل مظاهر العنفِ في (العربيَّة) ما يظهر في جُرثومتها المتكوِّن من (ع . ر . ب) ، وهذا بعض مظاهر العُنف فيها : (عرب) : « العين والرَّاءُ والباءُ أُصُولٌ ثلاثة : أحدُها فسادٌ في جسمٍ أو عُضو » [2] .

« وقولُهم : [عَرِبَت] معدتُه ، إذا فسدت ، تَعْرَب عَرَباً . ويُقال من ذلك : امرأةٌ عَروبٌ ، أي فاسدة » [3] . وليس هناك سببٌ لرفض العنف وشدَّته إلاّ لما يكون منه من فساد ، وإلاّ فخير الكلام ممَّن بعض أسمائه السَّلام أُنزل على نبيّ السَّلام يحمل شدّة وثقلاً : [إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا] [المزمل : 05] .

ولفظة (الإعراب) و(التّعريب) ، تنصرف إلى معنى فيه من العُنف بقدر ما فيه من الفُحش، وذلك أنَّ " «الإعراب" و"التّعريب" الفُحش وما قبُحَ من الكلام. قال ابن عبَّاس في قوله تعالى "فلا رفث ولا فُسُوق" هو العِرابة في كلامِ العرب. والعِرَابة كأنَّه اسمٌ موضوعٌ من التَّعريب وهو ما قَبُحَ من الكلام » [4]. وقد احتفظت بعض تقليبات الأصل (ع . ر . ب) بمظاهر العنفِ أيضاً ، وهذه التَّقليبات ستٌّ هي (عرب، عبر، برع، بعر، ربع، رعب)، وإليك بيان ما أوردته معاجم اللغة الضَّابطة للأُصُول من بيان مظاهر هذا العُنف:

– (رعب): « الرَّاء والعينُ والباءُ أُصُولٌ ثلاثةٌ: أحدُها الخوف، والثَّاني المَلْء، والآخر القَطْع » [5].

– (ربع) : وهو أحدُ ثلاثة أُصُول وتعني الإشالة والرَّفع . يُقال : رَبَعْتُ الحجر، إذا أشَلْتُه . والمِربعة : العصا التي تُحمل بها الأحمال حتَّى تُوضَع على ظُهور الدَّواب.

– (عبر) العين والباء والرَّاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على النُّفُوذ والمضيِّ في الشَّيء. يُقال : عَبَرتُ النَّهرَ عُبُوراً . ومن الباب العَبْرَة ، قال الخليل : عَبْرَة الدَّمع : جَريُه . قال : والدَّمع أيضاً نفسُه عَبْرَة . قال امرؤ القيس : وإنَّ شِفائي عَبرةٌ إن سَفَحتُها = فهَل عند رسمٍ دارِسٍ من مُعوَّلِ .

وقولهم : عَبِرَ فلانٌ يَعْبَرُ عَبَراً من الحزن ، وهو عَبْرَانُ . والمرأةُ عَبْرَى وعَبِرَةٌ ، فهذا لا يكون إلاّ وثَمَّ بُكاء [6]. والبكاء هو أحد نواتج من يُمارَس عليه العنف ، ولعلّه أهونه على المعتدى عليه .

ولأنّ الكلام هو أبرز مظاهر التَّجسُّد اللغوي فإنّنا نجد من معانيه الأصليَّة (الكَلْم) أي الجرح ، والكلام في قسوته وعنفه يفوق (الكَلْم) ، كما يُبيِّنُه قول الشَّاعر :

جراحات السِّنان لها التئامٌ = ولا يلتامُ ما جرح اللسانُ .

وعنف اللسان يعكس عُنف الباطن والجَنان ، وهذا أشدُّ أنواع العنف كما يقول ابن المقفَّع : « إنَّ أشدَّ العداوة عداوة الجوهر... وليست لعداوة الجواهر من صلح ، فإنَّ الماء وإن أسخن ... فليس يمنعه ذلك من إطفاء النَّار... » [7].

وبهذا يُمكن فهم كيف يكون " الكلام "" فِعلاً " ، وهو آخر ما توصَّل إليه الدَّرس اللساني الحديث فيما يُسمَّى بنظريَّات (أفعال اللغة) في الدَّرس التَّداولي ، حيث إنّ ألفاظ وتعبيرات العنف تمثّل أفعالاً لغويّة إنجازيّة وتأثيريّة تؤدّي وظائف تداوليّة معيّنة ، وتسهم في بناء الخطابات العنيفة وتخصيصها بنيويّا ونمطيّاً ...

ولا يخفى على أحد ما للكلمة من فعل في حياتنا ، حتّى إنّه ليسهُل علينا وصف " القول " بأنّه " فعل " ، بل قد يكون " القول " هوَ هوَ " الفعل " ، وفي القرآن الكريم عتابٌ شديدٌ لمن يُخالف قولُه فعلَه، ونكتفي منه في هذا السّياق بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [سورة الصّفّ : 02] . ويكفينا دلالةً على "فعل الكلام " أنّ أصل وُجودنا " الفعلي " كان بـ " كلمة " (كُنْ) فـ (كُنَّا) . ولهذا يقول " ديريدا " : إنَّ « اللغة ليست أداةً نستعملها ، بل هي المادَّة التي نحن مصنوعون منها » [8] . فـ (في البدء كانت الكلمة) ...

وأعظمُ مظاهر العُنف (عنفُ كلمة) : فالطَّلاق وهدمُ الأُسر يتمّ بكلمة ، وقذفُ المحصنات والجَلْدُ عليه يتمّ بكلمة ، والكذبُ كلمة ، وشهادة الزُّور كلمة ، و(أوَّل الحرب كلمة) [9] ، والسبّ كلمة ، والرِدَّة والخروج من الملّة – والعِياذُ بالله – إنّما يكون برفض " كلمة " ، كلمة (لا إله إلاّ الله) وأعظِم بها من كلمة ... ودخول الجنَّة بكلمة ، ودخول النَّار – والعياذ بالله – بكلمة ، « وهل يكبُّ النَّاس في النَّار على وُجوههم إلاّ حصائد ألسنتهم » [10] .

02 – ضربَ زيدٌ عمرواً ! :

لا يكاد يخلو كتابُ نحوٍ – قديم أو حديث – من هذا المَثَل الذي أوجع فيه زيدٌ عَمرواً الضَّربَ لقُرون ! ، ولسبب هذا الضَّرب قصَّةٌ طريفة يرويها " المنفلوطي " [11] عن " داود باشا " – أحد وزراء الدَّولة العثمانيَّة – حين أراد أن يتعلَّم اللغة العربيَّة – وسأل شيخه يوماً : ما الذي جناه عمرو من الذُّنوب حتَّى استحقَّ أن يضربه زيدٌ في كلّ درس ... إلى أن جاء من يُبرِّر سببه بالقول : إنّ زيداً اعتدى على "واو" الوزير فسرقها من اسمه " داود" وأضافها إلى اسمه "عمر" ليصير " عمرو" ! فسُرَّ الوزير واستبشر لذلك ... وهذا المثال يُرسِّخ العنف المتجذِّر عند العرب في تعليم مبادئ العربيَّة ، حتَّى أصبح موضع تندُّر وفُكاهة . [انظر الملحق 01] .

03 – الشَّتائم من مظاهر عنف اللغة :

الشَّتم مُشتقّ من (الشَّتامة) أي (قُبح الوجه) كأنّ الإنسان الذي يشتم يراه النّاس قبيحاً وإن كان حسن الوجه . والعكسُ صحيح أيضاً فحُسنُ البيان يجعل المرءَ جميلاً في أعيُن سامعيه ، فها هو الرّسول صلّى الله عليه وآله وسلّم في وصفه لعمّه العبّاس بأنّه (جميل)، ما يُبيِّن أنَّ جمال الخِلقة يُمكن أن يصنعه جمال اللغة ، إذ عند استغراب العبَّاس – رضي الله عنه – لذلك الوصف، أجابه الرّسول صلى الله عليه وآله وسلّم بأنّ بيانه جميل ، ممّا جعله هو جميلاً في عيني رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم .

وقد ساهم الإعلام – لا سيما الغربيّ منه، والأمريكي خُصُوصاً – في توظيف مظاهر القبح والعنف بأنواع عديدة من العنف اللفظي ، باستخدام ألفاظ الشَّتم ، والسبّ ، ممّا أصبح على ألسنة كلّ بذيء. وعنف الشَّتائم في " الأفلام الأمريكيَّة " – مثلاً – جعل المترجمين يُخفّفونها بالتّرجمة إلى عبارات لا تقلُّ عن أصل الملفوظ عُنفاً مثل: "عليك اللعنة" ! . و"سُحقاً ! " و" بُعداً "... وغيرها من الألفاظ النَّابية . كما يُستعان في مجتمعاتنا العربيَّة بـ " الحمار " و"الكلب" وألفاظ "الجنس" وسوءات الرِّجال والنِّساء لاستحداث مُعجم العُنف الذي يتمّ استخدامه عند غياب العصا والسكّين – أو معهما – في المشاجرات، والمهاترات التي صِرنا نقرأ عنها في صفحات الجرائد، ونُعاينها على شاشات التّلفاز، وذلك لتسديد لَكَمَات لُغويَّة من قبيل: " يا ابن الفاعل ! ". أو يا ابن "الفاعِلة" ! ... وإذا كان الرَّسول صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قد بيَّن أنَّ المؤمن ليس بالسبَّاب ولا اللعَّان ولا الفاحش ولا البذيء ، فقد نقل القرآن الكريم بعض شتائم اليهود وحذَّر منها ، أين يتمّ لَيُّ عُنُق اللغة ليُصنع منها كلمات في غاية السُّوء يُراد بها الإساءة للرَّسول صلَّى الله عليه

وآله وسلَّم ومنها كلمة " راعِنا " ، التي أمر القرآن باستبدالها والنَّهي عن استعمالها ، و"راعنا " « هي كلمة ظاهرها الأدب ، ولكنّها في العربيّة لها معانٍ أخرى حمقاء . وفي العبرانيَّة كلمة شتمٍ قريبةٌ منها ، فإنّ لفظ (رع) عند اليهود معناه شقيّ شرّير. ولفظ (راع) معناه الشرّ والشّقاوة فإذا أضيف إلى ضمير المتكلّم صار بلسانهم (راعينو) ومعناه في الخطاب أنت ضرّنا وشقوتنا ... » [12] . وكما يكون " السكّين " مستعملاً للخير والشرّ ، فكذلك كلمات اللغة ، وهو ما استعان به اليهود في كلمة " راعنا " لما لها من تعدُّد في الدّلالة « ولعلّهم – والله أعلم – كانوا يلوون ألسنتهم في النّطق بها ليقرّبوها من الصّيغة العربيَّة ستراً لنيّتهم واكتفاءً بالرّمز المفهوم فيما بينهم (وهو راعنا) . فأمر الله المؤمنين أن يُخاطبوا الرّسول بقول (انظرنا) حتّى لا يجد المنافقون سبيلاً إلى التّلاعُب بلفظٍ ذي وجهين » [13] .

04 – عنف اللغة من عنف البيئة :

وعنف اللغة قد يكون بسبب عنف البيئة ، وقسوتها ، وعدم رفقها على من فيها ، ومنها ما نجدُه في قول الشّاعر[14] الذي – حتّى في حال المدح – جاءت ألفاظه قاسيةً غليظةً ممجوجة ، كقسوة بيئته أو أشدّ ، وذلك حين قال في مدحه الخليفة :

أنتَ كالكلب في الوفاء = وكالتَّيس في قراعِ الخُطوب

أنتَ كالدَّلوِ لاَ عَدِمتُك دَلواً = مِن كبار الدِّلاْ كثيرِ الذّنوب .

ولا شكَّ أنَّ دلالة " الكلب " هنا غير دلالتها فيما سبق من الشَّتم ، ومع ذلك ففيها من القسوة ما لا يخفى ، لا سيما وقد همَّ بعض الحاضرين بالفتك به ، لولا أنَّ الخليفة – كما يزعم هذا الأثر الأدبي – قد تفطَّن لأثر البيئة العربيَّة القاسية عليه ، ولهذا نجد هذا الشَّاعر ذاته قد تغيَّرت لُغتُه ورقَّت بعد قَسوة ، ولانَت بعد شدَّة ، حتَّى استوقفه الخليفة وهو يقول للحاضرين : لقد خِفتُ عليه أن يذُوب رِقَّةً ! ، وذلك حين قال :

عُيُون المها بين الرّصافة والجسرِ = جلبن الهوى من حيث أدري ولا أدري

أَعَدْنَ لَيَ الشَّوقَ القَديم ولـم أكُن = سَلَوتُ وَلكن زِدتُ جمراً على جمرِ .

وهذا يُبيِّن ما للبيئة من أثرٍ في صناعة اللغة بقسوتها أو لينها .

وقد خصّ كثيرٌ من دارسي علم الاجتماع هذا الجانب ببعض الدِّراسة والبحث ، كما كتب البعض الآخر في عنف اللغة ، مثل : " جان جاك لوسركل " في كتابه " عنف اللغة " ،

الذي سبقه في الكتابة عنها عدد من الأعلام منهم : فرويد ، لاكان ، دولوز ، غواتاري ، جاكوبسون وآخرون ... [15] .

05 – عُنف اللغة في الخطاب الشَّعبي:

جاء كتاب (الأنماط الثّقافيَّة للعنف) لـ" باربـرا ويتمر" لمعالجة ظاهرة العنف الذي أصبح جزءًا من الخطاب الرَّمزي الاجتماعي ، المتجسّد في اللغة ، والذي يقوم على فرضيَّتين أساسيَّتين ، أولاهما: العُنف فطري، أو متأصِّل في البشر ، وثانيتهما ، أنَّ العنف مكتسب بالسُّلوك . [16] . وأبرز مظاهر هذا السُّلوك هو السُّلوك اللغوي .

ولغة العنف – في تطوُّرها – فاقت في خطابنا الشَّعبي الجزائري حُدُود العنف المعهود للغة، حتَّى أصبحنا ننُعت بأنّنا قومٌ " نأكل النِّساء ونزْني بالطَّعام ! " لفرط الفُحش الذي يتلفَّظ به البعض لأدنى مخاصمة... وليس عجيباً أن تقترن ألفاظ العنف بحال الخصام والبُغض والتَّنافُر بل العجيب أن تكون تلك الألفاظ سببا للمودَّة والحبّ، واعجبْ لهذا العنف اللفظي حين يُولّد حُبّاً كما يقول جميل بُثينة: وأوَّل ما قاد المودة بيننا = بوادي بغيض، يا بثين ، سبابُ

فكان العنف اللفظي الذي حدث بينهما بالسِّباب قد حَرَثَ قلب " جميل " وغرس فيه حُبّاً .

وقد تجاوز " الجزائريّ " حُدود ما جاء به " جميل بُثينة " لتُصبح ألفاظ التّفجير – في معناها الحديث – والموت والتّقتيل ، والانتحار ... هي قاموس محبَّته وتغزُّله فتجد المحبوبة تُوصف بـ "البُومبة " ! أي القنبلة ! لفرط جمالها وحُسنها، وتراهُ يقرن كلمة " أحبّك " بعبارة" ... ونموت عليك" ! وذلك عندما تصل " المحبَّة" إلى شغاف قلبه فلا تُبقي منه شيئاً ولا تذرُ ...

وإذا وَعَدَ محبوبته بشيء فلا سبيل لإثبات ذلك إلاّ زعمه أنَّ كلمته " بارود " ! كناية عن عدم التّراجُع عمّا قاله أو وعد به ...

وأعذب الكلمات – عندنا – عَذاب ، إذ تصنع أفراحُ الجزائريِّين فساد الرَّأي بـ " الرَّاي " الذي أصبحت كلماته تكتب قاموس العنف اللغوي ، فالعيون " حبّات رصاص" ! ، وقُلوب العشَّاق معلّقة عند الجزَّارين" قلبي وقلبك عند البوشي معلقين " ! ، وإذا كان من الحبّ ما قتل، فإنَّ أشكاله عندنا تنوَّعت بين وضعه على سكّة حديد " نحطّ راسي على الرّاية" ! أي سكَّة الحديد ، وإذا لم تكن هذه الطَّريقة معبِّرة أُعطيت المحبوبة ما تُعبِّر به عن حُبِّها، ويُعبِّر به المحبّ عن صِدق هُيامه بقوله: " هاكي البيا، تيري عليا وفرغي

الشّـارجور" !!! ... ممَّا يجعل اللغة – من أفصح مستوياتها – عندنا – حتَّى أكثرها عاميَّةً – لا تجد لدَّتها إلاّ بما تحمله من عُنف أو فُجور أو قسوة ...

القسم الثّاني : تصحيحٌ المفاهيم :

إنَّ بعض ما شكَّل مظاهر العنف عندنا أفكارٌ كثيرة مغلوطة ترى (الظّلم) من شيم النّفوس ، وغيرُ السَّويّ هو من لا يظلم كما قال الشّاعر :

والظّلم من شيم النّفوس فإن تجد = ذا عِفّـةٍ فَلِعِـلّةٍ لاَ يَظْـــــلِمُ

وعلى هذا المنطق نجد من يرى أنَّ العربيَّ لا تكتملُ عربيَّته إلاّ بعنفه ، ولسانُ حاله:

وما أنا إلاّ من غزيّـة إن غـوت = غـويتُ وإن ترشُد غزيَّةُ أرشُدِ

وهناك من لا يرى في المسلم غير العنف، فهو إن لم يُمارسه فقد نواه – ولسان حاله، أيضاً:

فكل هؤلاء في الهوا سوى = **من لم يمارس عنفه فقد نوى**

وينسى كلُّ هؤلاء مخاطبة الله لأفضل خلقه قائلاً : [فَبِمَا **رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ** وَلَوْ كُنْتَ **فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ** لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ **فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ** فَإِذَا عزمت فتوكَّلْ علَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ] [آل عمران : 159] .

بل ترى مثل أولئك يُمارسُون أسوأ أنوع العُنف بالتَّأويل السيِّء لآيات الذّكر الحكيم ، واتّخاذه ذريعةً لممارسة العُنف والإرهاب باسم الدِّين ، وأصبحت ثقافة العُنف عند هؤلاء مجسِّدة للثّقافة الإسلاميَّة. هذه الثّقافة التي « ربطت بين القتال والقتل والغزو والشَّهادة والشَّهيد، وكذلك قلّلت من قيمة الحياة والحرص عليها وطلبت ممَّن يُحبُّ الحياة ويكره الموت أن يشعر بالدَّنب، وأنَّ الذي يُقتل في سبيل الله سيدخُل الجنَّة مباشرةً بدون انتظار. وشجَّع النَّاس على الموت ، وربُطت الشَّهادة بالموت بالمعركة » [17] . ويُضاف إلى ذلك الانتقائيَّة التي تُمارس على الخطاب القرآني وبهذا « أصبحت الثّقافة الإسلاميَّة انتقائيَّةً ، فمن يُريد القتال يُورِد آيات القتال ، ومن يُريد السِّلم يُورد آيات السّلم » [18] . فوقع بهذه الانتقائيَّة ممارسة للعُنف على الخطاب القرآني وبِه ... ونكتفي في هذا المقام ببيان مُصطلحين يحملان في الثّقافة العامَّة السَّائدة عُنفاً ظاهراً ، وهما مُصطلحا (التّفجير) ، و(الشَّهادة) .

ونكتفي في بيان خطأ دلالتهما على العُنف بإيراد النصّ القرآني ، ليبقى متضمَّن القول دالاً على بُعدهما عن أيّ معنى من معاني العنف .

01 – التَّفجير :

فلنفجّر الأرض من تحتهم !

يكفي لقارئ هذا العنوان – دون معرفة محتواه – أن يُصنّف صاحبه في عداد "الإرعابيّين"، لأنّا لم نألف استعمال هذا المُصطلح إلاّ فيما يُريق دماء الأبرياء ، ويُزهق أرواحهم ، بزعم أنّهم " كفّار " !! ولكنّ المتدبِّر لكلمة (تفجير) في القرآن الكريم لا يجدها تشعّ إلاّ بركة وخيراً وحياةً ... ، وهو دعوة لتفجير الأرض بالخير في زمن امتلأت فيه بأشلاء الأبرياء .

وذلك أنَّ التَّفجير في القرآن الكريم لا يكون إلاّ بالخير ، وهذه هي الآيات التي تتضمَّن لفظ التَّفجير الذي لم يُستعمل إلاّ للماء الذي تكون به الحياة :

– ﴿ وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ **فَانْفَجَرَتْ** مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ .
[البقرة : 60] .

– ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا **وَفَجَّرْنَا** خِلَالَهُمَا نَهَرًا ﴾ [الكهف : 33] .

– ﴿ وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ **وَفَجَّرْنَا** فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ ﴾ [يس : 34] .

– ﴿ **وَفَجَّرْنَا** الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ [القمر: 12] .

– ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ **يُفَجِّرُونَهَا** تَفْجِيرًا ﴾ [الإنسان: 06] .

– ولهذا نقول ألم يأنِ لنا أن نُفجّر عيون الأرض ، ونستخرج خيراتها ، بدل توزيع الأشلاء، وتفجير الأجساد ، باسم الإسلام ، مرّة ، والشّهادة مرّات ... ؟!

02 – الشَّهادة : شهادة الحيّ على حياة الشَّهيد !

وهنا ننقُل شهادة الحيِّ – سُبحانه وتعالى – على حياة (الشَّهيد) ، وأنَّه لم يقترن في القرآن بمعاني القتل للنَّفس ، وفي هذا يقول " محمّد شحرور " : « ... الشَّهادة والشَّهيد لا علاقة لهما بالموت والقتال والقتل . وأنَّ الشَّهيد لا يُمكن أن يأخُذ هذا اللقب إلاّ وهو على قيد الحياة » [19] . وكيف يرتبط لفظ (الشَّهيد) بالعنف والقتل وهو من أسماء الله تعالى (الشَّهيد) ؟! ، الذي من أسمائه أيضاً (السَّلام) . وفي الآيات الآتية ما يُبيِّن بُعد هذا المُصطلح عن كلّ معاني العُنف والشدَّة في أعلى مستوياتها ، وهي (القتل) ...

– ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ **وَاللَّهُ شَهِيدٌ** عَلَى مَا تَعْمَلُونَ ﴾ .

[آل عمران : 98] .

– ﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ **اللَّهُ شَهِيدٌ** عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾ . [يونس : 46].

– ﴿ **إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ** ﴾ . [الحجّ : 17] .

والآيات كثيرة جداً تتضمَّن لفظ (الشّهيد) أو أحد مشتقاته ، ولا تجدُ له أيَّ ارتباطٍ بـ (القتل) الذي هو أصل التَّعريف المترسِّخ في ثقافتنا الإسلاميَّة ، ولا تجد له أيّ ارتباط بالعُنف واقرأ إن شئت آيات : [سبأ : 47] ، [فصلت : 47] ، [البقرة : 133] ، [البقرة : 143] ، [آل عمران : 99] ، [آل عمران : 140] ... إلخ .

وصدق الله إذ يقول : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ **أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ** ﴾ [فصلت : 53] .

وإن كان من حلٍّ يُرجى لمثل أولئك فإنّما يكون بتحوير دلالة قصيدة الدّكتور " يوسف القرضاوي " وتغيير من قيلت فيه لتصدُق على مثل أولئك حين يقول :

والحلُّ أن يحاربوا مثل الجَرَبْ = إن شئت سَلْ بَدراً وسَلْ شيخ العربْ

كـلاهما أعلن فـي صراحَة = وفـي صـراحة الـوزير راحَـة

ليـس لهم عندي من خلاصِ = إلاَّ الكـلام مـن فـمِ الرَّصـاصِ

لا رفق لا سمـاح لا هـوادَة = فحقُّـهم مِنَّـا هـو الإبـادَة

وليـقل القضـاء مـا يشاءُ = فمـا قضيـناه هـو القضـاءُ

واحذر من التَّمييز والتَّصنيفِ = مـا بيـن داعِ الزِّفـق والعنيفِ

فكلُّ هـؤلاء فـي الهَـوَا سَوَى = **مَن لـم يُمَـارس عنفه فقد نَوَى**

وممَّا وجب تصحيحُه – أيضاً – من المفاهيم اللغويَّة، تصحيح مفهوم (الإرهاب) واستبداله بمفهوم (الإرعاب) لارتباط هذا الأخير بمعنى القتل والقوَّة والعُنف كالذي ورد في قوله تعالى :

– ﴿ إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا **الرُّعْبَ** فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ [الأنفال : 12] . فارتبط الرُّعب بضرب الأعناق ... ، وهو في اللغة ذو أُصولٍ ثلاثة كما يقول ابن فارس : أحدُها الخوفُ، والثّاني الملءُ، والآخر القطع. فالأوَّل الرُّعب وهو الخوف ، والأصل الآخر كقولهم : سيلٌ راعبٌ ، إذا ملأ الوادي ، ورعبت الحوض إذا ملأته ، والأصل الثّالث

كقولهم للشَّيء المقطَّع : مُرعَّب [20] . في حين أنَّنا لا نجد في القرآن ربط (الإرهاب) بالقتل في اشتقاق فعل (رهب) ، لأنَّ من معانيها لغةً أصلان : ما يدلُّ على الخوف ، وما يدلُّ على دقَّةٍ وخفَّة [21] . تقول رهبتُ الشَّيء رُهباً ورَهَباً ورَهبةً. والتَّرهُّب: التعبُّد . ومن الباب الإرهاب ، وهو قدعُ الإبل من الحوض وذيادُها [22] . وانظر إلى قوله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ **وَرُهْبَانَهُمْ** أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَـهًا وَاحِدًا لَا إِلَـهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التَّوبة : 31] . وقوله : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ﴾ [الحديد : 27]. وفي قوله تعالى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ **تُرْهِبُونَ** بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾ [الأنفال : 60] . إنَّما تضمَّنت معنى التَّخويف لا القتل ، وممارسة العنف فيه مشروعة ، وهي – هنا – في أدنى مراتبها التي لا تتجاوز حدّ التخويف فقد « جاءت هذه الآية لإعداد العُدَّة لمنع الحرب والقتال والحفاظ على السِّلم ، وهي ما يُسمَّى الآن بالقوَّة الرّادعة [23] .

خاتمة :

إنَّ دواء العنف – لا سيما اللغويّ منه – لا يكون إلاّ بالكلمة الطيِّبة ، وبهذا جاء الأمر الإلهي باختيار أحسن الألفاظ : [وَقُلْ لِعِبَادِي **يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ** إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا] [الإسراء : 53] . بل إنَّ مخاطبة الأعداء لا تكون إلاّ بما هو ألين : [اذْهبا إِلى **فرعون إِنَّه طَغى . فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى.** قَالَا رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى.قَالَ لَا تَخَافَا **إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى**].[طه:43–46].

ولعلَّ من الحلول لظاهرة العنف الذي تحمله اللغة هو توظيف قوَّتها في إشاعة معاني المحبَّة والسَّلام ، فالحياة أقصر من أن تملأها الضَّغائنُ والأحقاد ، وصدق إيليا أبو ماضي حين قال:

ليست حياتُك غير ما صوَّرتها = أنت الحياةُ بصَمتِها ومقالها

فاربأ بنفسكَ ، والحياةُ قصيرةٌ = أن تجعَل الأضغانَ من أحمالها

كما أنَّ من حُلول ظاهرة العُنف تصحيح المفاهيم المغلوطة، وتجفيف منابع التَّطرُّف ، التي غالباً ما يكون الجهلُ قائدها ...

ولا يبقى – في هذا المقام – إلاَّ أن نقول :

إذا كان العالَمُ يدعو لـ (السَّلام) فنحن نعُبد (السَّلام) عزَّ وجلَّ ، فمن أسمائه (السَّلام)، وخير ما تُختم به المجالس السَّلام ، وفيه أقول ناظماً مختتماً هذا المقال بدعوةٍ للسَّلام :

أَدَامَ الإِلَــهُ عَلَيْــنَا السَّــلاَم = وَأَبقَــاهُ نُـوراً لَنَــا سَـرْمَـدَا
فَهَـذَا دُعَــائِي عِنْـدَ الرُّكُوع = (سَـلاَمٌ) أُكَـــرِّرُهُ سَـاجِداَ
فَأَمسِي سَــلاَمٌ وَيَـومِي سَـلاَمٌ = وَأَرْجُــو دَوَامَ السَّــلاَمِ غَــدَا
فَـ(أَفشُوا السَّــلاَمَ) يَدُمْ وُدُّكُم = كَذَا جَاءَ عَنْ سَيِّدِي (أَحْمَـدَا)
إِلَــهِي آمَنْــتُ بالسَّلْــمِ دِيـناً = فَزِدْ بالسَّــلاَمِ فُـؤَادِي هُـدَى
وَكُنْ لِي مُعِيناً وَكُن لِي نَصِيراً = إِذَا مَا رَفَعْـتُ إِلَيــكَ اليَــدَا
فَأَنتَ (السَّلاَمُ) وَمِنْكَ السَّلاَمُ = فَحَقِّقْ لِيَ المَجْـدَ وَالسُّــؤْدُدَا
وَأَزكَى السَّلاَمِ عَلَى المُصْطَفَى = وَأَرْجُــو بِــذَلِكَ أَنْ أَسْعَــدَا

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيِّدنا محمَّد وآله .

الاحالات والمراجع:

(1) – ابن فارس ، أبو الحسن أحمد : معجم مقاييس اللغة ، تحقيق : عبد السَّلام محمّد هارون ، الجزء 04 ، دار الفكر للطّباعة والنَّشر ، ص : 158 .

(2) – المصدر السَّابق ، ص : 299 .

(3) – المصدر السَّابق ، ص : 301 .

(4) – السّامرائي ، إبراهيم : مقدّمة في تاريخ العربيّة (الموسوعة الصّغيرة 53) ، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام ، الجمهوريّة العراقيّة ، 1979 م ، ص : 71 .

(5) – ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ، الجزء 02 ، ص : 409 .

(6) – انظر : المصدر السَّابق ، ص : 207 – 208 .

(7) – انظر : ابن المقفّع ، عبد الله : كتاب كليلة ودمنة ، (باب الحمامة المطوقة) ، المطبعة الأميريَّة ببولاق ، القاهرة ، مصر ، [1937 م] ، ص : 181 – 182 .

(8) – لوسركل، جان جاك : عنف اللغة ، ترجمة : د . محمّد بدوي ، مراجعة : د . سعد مصلوح، المنظَّمة العربيَّة للتَّرجمة، المعهد العالي العربي للتَّرجمة ، الطَّبعة الأولى ، الدَّار العربيَّة للعلوم ، المركز الثّقافي العربي ، الجزائر ، شباط (فبراير) ، [2005 م] ، ص : 15 .

(9) – مثلٌ شائع ، وهو يعكِس خُطورة الكلمة ، والحقَّ أنَّ إطفاء الحرب – أيضاً – إنَّما يكون بكلمة !

(10) – الحديث أخرجه الإمام أحمد، والتّرمذي، والنّسائي، وابن ماجه من رواية معمر، عن عاصم بن أبي النّجود ، عن أبي وائل، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، وقال التّرمذي: حسن صحيح .

(11) – المنفلوطي ، مصطفى لطفي : مؤلّفات مصطفى لطفي المنفلوطي الكاملة ، القسم الثّاني ، النَّظرات ، (زيد وعمرو) ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، [1984 م] ، ص : 261 ، 262 (بتصرُّف) .

(12) – دراز ، عبد الله : النبأ العظيم (نظرات جديدة في القرآن) ، نشر وتوزيع دار الثقافة ، الدّوحة ، قطر ، [1405 هـ – 1985 م] ، ص : 182 .

(13) – المرجع السَّابق ، ص : 182 .

(14) – وهو عليّ بن الجهم في مدحه للخليفة المتوكّل .

(15) – انظر مقدّمة المترجم لكتاب: لوسركل، جان جاك: عنف اللغة ، مرجع سابق، [2005 م]، ص : 07 .

(16) – انظر : ويتمر ، باربرا : الأنماط الثّقافيَّة للعنف ، ترجمة : ممدوح يوسف عمران ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد : 337 ، مارس 2007 م ، ضمن معالجة : (قضيَّة العنف .. ما هي ؟) .

(17) – شحرور ، محمَّد : تجفيف منابع الإرهاب ، سلسلة (دراسات إسلاميَّة معاصرة 05) ، مؤسَّسة الدِّراسات الفكريَّة المعاصرة ، الأهالي ، الطَّبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، [2008 م] ، ص : 19 .

(18) – المرجع السَّابق ، ص : 20 .

(19) – شحرور ، محمَّد : تجفيف منابع الإرهاب ، مرجع سابق ، ص : 20 .

(20) – أنظر : ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ، مصدر سابق ، ج 02 ، ص : 409 – 410.

(21) – أنظر : المصدر السَّابق ، ج 02 ، ص : 447 .

(22) – نفسُه ، ج 02 ، ص : 447 .

(23) – شحرور ، محمَّد : تجفيف منابع الإرهاب ، مرجع سابق ، ص : 23 .

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثالث/ جوان 2016

Mila Univ center. Publish. Co.

تجليات العنف وتمظهراته في شعر الحماسة العربي
من خلال كتاب "أيام العرب" لأبي عبيدة

Manifestations of Violence in the Arabic poetry of Enthusiasm: A case Study of Abu Ubeidah's "The Days of Arabs"

د. عبد العزيز شويط
جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/11/19 تاريخ قبول النشر: 2016/03/15

الملخص :

لقد كان العنف اللفظي لصيقا بالعنف الفعلي في الحياة العربية القديمة، وملازما له في الحضور، ضمن ما كان يكتنفهم من حياة البداوة، بل وكلما كان العرب أقرب إلى البداوة كان العنف ألصق بهم. العنف الفعلي ينعكس على العنف اللفظي كما ينعكس الوجه على المرآة، ولذلك كانت البيئة العربية الجاهلية ، بما اتصفت به من بداوة ، مسرحا للعنف الفعلي والقولي (اللفظي) كليهما. نلمس ذلك من خلال " كتاب أيام العرب" لأبي عبيدة حين يتحدث عن حروب العرب في الجاهلية، ويأتينا بما رافقها من أدب جاهلي (شعرا ونثرا) يعبر عن هذه الحروب ويستخدم العنف اللفظي الذي ناسب حكاية العنف الفعلي فيما جرى من حروب طاحنة صاغت الحياة العربية الجاهلية.

الكلمات المفتاحية: عنف، جاهلية، بداوة، محاكاة .

Abstract :

Verbal violence was linked to physical violence in the old Arab life, and it was concomitant with it in their Bedouin life. The more Arabs were closer to the Bedouin life, the more they were violent. Physical violence reflects verbal violence in the same way a mirror reflects one's face. That is why the pre-Islamic Arab environment, which is characterized by nomadism, was the arena of both physical and verbal violence. We can see this in Abu Ubeidah's "The Book of the Days of Arabs", where he talks about the Arab wars in the pre-Islamic literature- poetry and prose- that accompanied and described them. He uses verbal violence which suits the tales of actual violence, including the fierce wars that shaped the Pre-Islamic Arab life.

***Key words**: violence, pre-Islamic era, Bedouin life, poetry of enthusiasm.*

مقدمة:

تاريخ الجاهلية عند العرب هو تاريخ العنف بلا منازع، وهو أيضا تاريخ البداوة بلا شك، وتاريخ الغضب بلا مبالغة. مما يعني أنه تاريخ السيف والرمح والقوس والقناة والخنجر، تاريخ الدم والسب والشتم والهجاء أيضا. قد تحيل إلى ذلك مدونات السّير ومدونات الرواية الأدبية على حد سواء ومدونات الشعر العربي الحماسي. ومهما غلبت الغنائية والذاتية والخيال المتعلق بالصورة على الشعر العربي إلا أن ذلك لا يلغي عنه الحقيقة التاريخية والموضوعية في سرد ملاحم العرب وحروبها تحديدا، ولا يلغي عنه الصدق في سرد تفاصيل العنف عند العرب في ظل الحياة بداوة والحياة القبلية والجاهلية، قد يبالغ هذا الشاعر، وقد يضيف ولكن الفارق لن يكون كبيرا بين إحصائيات السكان وإحصائيات القتلى والجرحى. لقد حفل التاريخ العربي قبل الإسلام بالعنف، ليس لأن النظام لم يكن موجودا وليس لأن فضائل الحكمة والإنسانية والرحمة لم تكن موجودة، وإنما للاضطراب الحاصل في هذه القيم وفي غيرها مما يشكله مبدأ المروءة. ثم إن النظام القبلي السائد آنذاك كان مبنيا على العصبية حتى قال دريد بن الصمة :

((و ما أنا إلا من غزية إن غوت +++ غويت و إن ترشد غزية أرشد))

وهو ما يُمثّل بالعصبية القبلية. يضاف إليها ما عرف عن هذا العصر من جهل وغضب وسفه حتى قال شاعرهم مفاخرا وفي ذهنه تاريخ العنف بين أعمامه بكر وتغلب وهو عمرو بن كلثوم التغلبي:

((ألا لا يجهلن أحد علينا ... فنجهل فوق جهل الجاهلينا)) .

أما وإن الاضطراب الحاصل في القيم الأخلاقية التي تبيح للشجاع أن يغامر بنفسه فيتحدى جيشا وهو التهور بعينه، وتبيح للكريم أن يذبح فرسه وولده لضيفه ويفقر نفسه وأهله وقبيلته ليكون كريما وهو الإسراف بذاته، وتبيح للأب أن يدفن في التراب فلذة كبده يدسها في التراب وقلبه يتحرق عليها لأنه غيور على مستقبلها وهو الإجرام بعينه. أما وقد زادت هذه الأخلاق عن حدها، فقد انقلبت إلى ضدها، ولذلك ورد في الأثر عن رسول الله (ص) قوله:((إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)).

إن الخلل الذي أصاب النظام القبلي بالعصبية وبالظلم والحيف، وأصاب الأخلاق بالاضطراب واضطراب مفاهيمها هو الذي جعل العنف يحل محل الحكمة والحوار واللين والتفاهم، فسادت الحروب الجزيرة العربية، وساد الجهل والغضب والسفه هذه البقعة يمهدها

الله تبارك وتعالى لتقبل الرسالة الجديدة .فقد كانت على شفا حفرة من النار بفعل التطاحن والتقاتل واللاأمن، إلا في أشهرها الحرم التي لم تسلم هي نفسها أحيانا من الخرق حتى في البلد الحرام. قال تعالى:((وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (103).))[1]ولكثرة ما ساد البلاد العربية من الحروب الطويلة اختارت المدونات السيرية أشهرها وأعنفها وأطولها وسمتها الأيام، والتي كانت بين القبائل العربية وأحلافها، هذه الأيام تتدلع لأتفه الأسباب، و هذه الأسباب قد لا تعدو أن تكون فرسا أو ناقة أو جملا .

لم نجد في التاريخ العربي مدونات تجمع لنا هذا التاريخ من وصف الحروب بتفاصيلها وأسبابها ووقائعها وزمانها ومكانها و نتائجها ولاسيما جرحاها وقتلاها من الأبطال، وتضم لنا بين دفتيها حماستها وهجاءها ورثاءها وفخرها إلا كتب الأيام هذه وعلى رأسها جميعا كتاب أيام العرب لأبي عبيدة، فهو حافل بوصف هذه الحروب يجمعها ويوثق لنا تاريخ العنف فيها.

تمهيد (تحديد المفاهيم و تدقيق التفاصيل)

يحدد المعجم العربي القديم مادة عنف الثلاثية تحديدا لغويا فيقول عنها:((العُنْفُ، مُثَلَّثَةَ العَيْنِ: ضِدُّ الرِّفْقِ. عَنُفَ، ككَرُمَ، عليه،به، وأَعْنَفْتُه أنا، وعَنَّفْتُه تَعْنِيفاً.. والعَنِيفُ: مَن لا رِفْقَ له برُكوبِ الخَيْلِ، والشديدُ من القولِ والسيرِ. وكان ذلك مِنَّا عُنْفَةً، بالضم وبضمتين، واعْتِنَافاً، أي: ائْتِنَافاً. وعُنْفُوانُ الشيءِ، بالضم، وعُنْفُوَّه، مُشددةً: أوَّلُه، أو أوّلُ بَهْجَتِه.. وهم يَخْرُجُونَ عُنْفُوَاناً عَنْفاً عَنْفاً، بالفتحِ: أوّلاً فأوّلاً. والعَنَفَةُ، مُحرَّكةً: الذي يَضْرِبُهُ الماءُ فَيُديرُ الرَّحَى، وما بَيْنَ خَطَّيِ الزَّرْعِ. واعْتَنَفَ الأَمْرَ: أَخَذَهُ بعُنْفٍ، وابْتَدَأَه، وائْتَنَفَهُ، وجَهِلَهُ، أو أتاهُ ولم يَكُنْ له به علمٌ. والطعامَ، والأَرْضَ: كَرِهَهُمَا، والأَرْضُ: لم توافِقْني. وإبلٌ مُعْتَنِفَةٌ: لا توافِقُهَا. واعْتَنَفَ المَجْلِسَ: تَحَوَّلَ عنه، والمَراعِيَ: رَعَى أُنُفَها. وطريقٌ مُعْتَنَفٌ: غيرُ قاصِدٍ. (وعَنَّفَه: لامَه بعُنْفٍ وشِدَّةٍ).))[2] وهو ما يصبّ في خانة القسوة والشّدة وإلحاق الضّرر بالنّفس أو بالغير سواء بإلحاق الأذى النفسي أو الجسدي ومهما كانت الوسائل بما في ذلك وسيلة الكلام وبقية نظم العلامة.

كما يحدّد المعجم العربي الحديث نفس المادة ولا يخرج عما حدّده الأوائل لها من مدلول لغوي، وهو الأذى والقسوة والعنف والإيذاء، وذلك من خلال ما ورد في المعجم

الوسيط عنها:((عنُف به وعليه عنفا، وعنافة: أخذه بشدة وقسوة، ولامه وغيّره فهو عنيف(ج) عُنُف...))[3] مما يعني أن اللفظة لم تتطور كثيرا ولم يتغير مفهومها، بل حافظت على ذات المفهوم اللغوي الأول، وإنما توسعت استعمالاتها لتدخل حقولا معرفية أخرى وعلوما جديدة كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلوم القضاء أو القوانين والنظم...الخ.

هذا عن المدلول اللغوي لمادة "عنف" الثلاثية. أما إذا رجعنا إلى الاصطلاح فيمكن الاستعانة بمعجم معتبر من حيث الدقة والشمول للموضوعات، وليكن معجم العلوم الإنسانية الذي ورد فيه:((يتخذ العنف في المجتمعات الإنسانية أشكالا مختلفة: شكل الحرب (البين تقنية، بين دولية حرب أهلية، وغزو)، وشكل الجريمة والأعمال المنحرفة (العاطفية، السياسية، الماجنة) وعنف الدولة (القمع، التعذيب، العزل)،والشكل الأكثر انتشارا، مثل المشاجرات والمشاحنات بين الأفراد (أثناء الفرص أو بين اللعب)، وثمة أعمال عنف خفية(العنف الزوجي، الاغتصاب، سوء معاملة الأولاد)، وثمة أعمال قصاص يفرضها السلك الكهنوتي أو الأهل أو المربين وأسياد العبيد الآخرين...هل ثمة حل للتواصل بين هذه الظواهر المختلفة؟ هل يمكننا أن نجمع تحت عبارة واحدة ظواهر على هذه الدرجة من الاختلاف، مثل الإبادة الجماعية وضربة الكف؟ هل يخضع ذلك كله لتحليل عام؟ يطرح السؤال، مع العلم أن عبارة "عنف" التي طالما أشارت إلى الأعمال الجسدية قد تعدت الآن هذا النطاق إلى إعمال العنف الأخلاقية: عنف كلامي، الإزعاج الأخلاقي إلى جانب العنف الرمزي. كذلك بات الحديث الآن يتناول العنف على الطريق(المضايقة) والعنف المدرسي، والعنف المدني في إشارة إلى ظواهر متعددة الأشكال))[4]وهو الشمول الذي قصدناه أولا ويرومه الباحث عن حقيقة هذا المفهوم، وهو – حقيقة – ما لم يغفله التعريف اللغوي العربي ما دام قد تطرق إلى اللوم باعتباره تعنيفا يدخل باب ما أشار إليه قاموس العلوم الإنسانية من "عنف كلامي". و يمكن أن يضاف إلى ذلك العنف المديني الذي تمارسه جماعات من الشبان في الأحياء المهمشة وأحياء الضواحي في فرنسا و أمريكا و يمارسون العنف ضد النظام على شكل تخريب وشغب وسرقة وتعديات كلامية...الخ[5].

إن اللغة في حد ذاتها مليئة بالعنف، بل العنف من طبيعة اللغة، مهما كانت ظاهرة أم خفية في شكل التعبيرات المجازية من مثل الكناية والتلاعب بالكلمات والتصحيف، ولذلك يبدي "لوسيركل" في كتابه عنف اللغة ((اهتماما كبيرا بموضوع الكناية والتورية

والتلاعب بالألفاظ في مواضع متعددة من كتابه. وهو يعتبر ذلك مظهرا من مظاهر العنف الذي يوقعه المتكلم باللغة، وتتقبله اللغة بسرور. فهو، كما يصفه الفرنسيون ذلك "العنف اللذيذ "الذي يبهج النفس لأنه يستجيب لدواع مخبوءة في العقل الباطن))[6].

لقد قررنا فيما سبق أن حياة العرب في الجاهلية قد غلب عليها وصف العنف وممارسته للاعتبارات التي تمّ ذكرها، و منه فإن السير التي رويت عن هذه الحياة في أهم وأشهر وأعظم أيامها أيام الفروسية والسلاح [7]حيث لا مندوحة عن تناولها لهذا العنف بالتفصيل الممل ما دام هو السائد في الحياة وهو الغالب على النشاط البشري، إما لخطورته وأهميته في تاريخ العرب. وهل أخطر من الحرب وأهم منها على الإنسان؟ !وإما لطول أمده ومنها(الحروب) ما بلغت الأربعين سنة وهو عمر إنسان حتى أطلق عليها اسم الأيام لغلبتها على بقية الأيام في الذكر والتناول والاهتمام حتى في ليالي السمر، وحتى بعد مجيء الإسلام، لأن العرب هم العرب لم يتبدلوا، و لم يبتعد زمنهم عن زمن هذه الأيام، ولأن المسلمين هم أبناء الجاهليين، ومنهم من عاد ليمارس عنفا أشبه بعنف الجاهلية وهو يعيش الإسلام، حين عادت ذات الظروف في العهد الأموي من بداوة وعصبية، هل يمكن اعتبارها شروطا نظامية ؟ ربما. ومن هنا اكتسبت هذه الأيام فيما بعد انقضائها بأزمان أهميتها وقيمتها التاريخية سمرا وأدبا وعلما بالتاريخ وبالأدب الذي قيل فيها، واتعاظا وعبرة، وحتى افتخارا ولم لا؟ في زمن عودة العصبية القبلية من جديد.

من أجل ذلك كانت الحاجة لتدوين هذه الأيام (الحروب) ملحة في تاريخ العرب الكتابي وضمن شعريتها الكتابية((ثم هي في أسلوبها القصصي وبيانها الفني مرآة صافية لأحوال العرب وعاداتهم وأسلوب الحياة الدائرة بينهم، وشأنهم في الحرب والسلم، والاجتماع والفرقة، والفداء والأسر، والنجعة والاستقرار...ولو نظرت إلى الشعر الجاهلي في جملته وتفصيله، وبخاصة ما كان في الفخر والحماسة والرثاء والهجاء، فإنك تجده قد ارتبط بهذه الأيام ارتباطا تاما))[8] وهو المبرر العلمي الذي حتّم على العرب الاهتمام بها قبل أن ترجع العصبية القبلية من جديد في العصر الأموي، وحتى بعد ذهابها فيما جاء بعد عصر النقائض من عصور.

إن ميل أبي عبيدة إلى رصد شعر العنف لا يتجلى فيما صحت نسبته إليه من كتاب أيام العرب، و الأيام تعني الحروب، وإنما تعداه إلى ما يدل دلالة قاطعة على العنف وأعني بذلك تأليفه لكتاب "نقائض الفرزدق وجرير "بكل ما يمثله فن النقائض العربية من

قمم في التجريح والسب والشتم والتعيير اللاذع والقاسي والمرّ. وهو النموذج الثاني الذي يفسر التشابه في الملامح بين العصرين، على الأقل في عودة القبيلة وسطوتها من جديد. ومع أن الكتاب الأول لم يصلنا إلا أن النقائض وصلتنا وفيها الكثير مما كتبه صاحبه في "أيام العرب في الجاهلية" هذه الأيام التي تعني الحروب كما أسلفنا، فقد((كانوا يسمون حروبهم ووقائعهم أياما، لأنهم كانوا يتحاربون نهارا، إذا جنهم الليل وقفوا القتال حتى يخرج الصباح. وأيامهم وحروبهم كثيرة...و تسمى هذه الأيام غالبا بأسماء البقاع والآبار التي نشبت بجانبها...وتسمى بأسماء ما أحدث اشتعالها))[9].على اعتبار استعظامهم للحرب وهي تعيش معهم، فهم واعون بخطورتها، وعندهم أن من أشعلها مذموم و مشؤوم كما فعلوا مع "البسوس" المرأة / الحرب .

هذا وإن بدا كتاب" أيام العرب قبل الإسلام" لأبي عبيدة بجمع وتحقيق الدكتور عادل جاسم البياتي[10] قليل الحجم وليس بالضرورة قليل تقرير ووصف العنف، وهو كذلك في الحقيقة، فهو لا يزيد كثيرا عن المائة و الستين صفحة ،أي من صفحة 397 إلى صفحة 558 وهذه المائة والستون صفحة توزعت على: يوم خزار، يوم البردان، يوم الكلاب الأول، يوم الكلاب الثاني والصفقة، يوم منعج (وهو وما يليه من أيام عامر وغطفان)، يوم بطن عاقل، يوم رحرحان، يوم الخربة، خبر الحارث وعمر بن الإطنابة، نهاية الحارث بن ظالم، أيام بكر وشيبان(البسوس)، ويوم القريتين. وإنما كانت المدونة التي بين أيدينا تضيف إلى العنوان الأصلي لها "كتاب أيام العرب قبل الإسلام" لأبي عبيدة، عبارة "ملتقطات من الكتب والمخطوطات"، ثم تضيف عبارة "القسم الأول". مما يوحي بالضياع والنقص الذي لحق هذا الكتاب لأبي عبيدة، وتتم ما يمكن أن يتصور من نقص لعملية الجمع المرتكزة على ما توفر وتيسر من مضان الأدب الناقلة عن هذا الكتاب غير المكتمل لأبي عبيدة معمر بن المثنى .

وتضيف المدونة إلى هذه العناوين (الرئيسة والثانوية التوضيحية)عبارة أخرى وهي "دراسة مقارنة لملاحم الأيام العربية"، وهي التي استنفدت من الكتاب(المدونة) قرابة الأربعمائة صفحة وبالضبط 396 صفحة. والكتاب جاء في 564 صفحة من القطاع المتوسط ولتقتطع منه أيضا الملخصات بالإنجليزية للأيام العربية، ثم الفهارس والتعريف بمؤلف الكتاب وجامع أيامه المنسوبة لأبي عبيدة من مصادر اللغة و الأدب والتاريخ (البياتي) في نهاية الكتاب من صفحة 559 إلى نهايته. ولذلك سيكون مسرح اشتغالنا على

قرابة المائة والستين صفحة بما احتوت عليه من أيام سواء أكانت سردا ونثرا أم كانت شعرا مُستشهَدا به على الحوادث و الوقائع و الأيام الحروب العربية.

إن القراءة الأولية لهذا الحجم المستصفى يفضي بنا إلى القول: إن المعجم اللفظي الدال على العنف في مدونة كتاب أيام العرب لأبي عبيدة يتنوع بين كلمات: القتل(التصفية الجسدية)،الشتم، السب، التنابز بالألقاب، التهديد، التوعد، ووصف الحرب، وهو ما يشكل ممارسة العنف ضد النفس من خلال تعريضها للخطر وممارسته ضد الغير سواء كان هذا الغير مسلحا مواجها أم أعزلا ضعيفا، وليكن حيوانا أو امرأة أو أطفالا. كما يمكن أن يكون هذا العنف جسديّا من خلال القتل أو الجرح أو الضّرب، وقد يكون كلاميا من خلال السّب والشّتم والهجاء والتعيير، كما يمكن أن يكون بالتنابز بالألقاب، وهو ما يمكن أن يوجه ضد الغير، كما يمكن أن يوجه ضد النفس.

ونلاحظ أن الشعر المتضمن لهذه العلامات اللسانية الدالة على العنف يجعله أبو عبيدة مسبوقا بتوطئات تعبيرية شارحة أم عتبات ممهدة ومقدمة، من أبي عبيدة ويتلوها أيضا أو يلحقها تعليقات أخرى منه تتضمن ذات العلامات اللسانية الدالة على العنف، على عادة البحث أو الكتابة والرواية، فالباحث يمهد بفكرة الأشعار قبل أن يوردها مروية إما بسرد قصة سياق الأشعار، وإما بشرح الأشعار والتعليق عليها، مما يكسب التعليق قيمة توضيحية للعنف إذا تناول شرح علاماته اللسانية ضمن النص الشعري. كما يمكن أن تكون المسبقات بالتقديم لها من خلال العرض لمحتواها في شكله السردي أو الحواري على ألسنة الجاهليين.

وما يلاحظ على تركيز معنى العنف بين التعليق النثري والسرد القصصي من جهة وبين الشعر المعبر عن الحادثة من أي طرف كان، هو خفة حدة العنف في الألفاظ الشعرية وقوة شحنتها الدلالية في مجال العنف في النثر، والسبب في ذلك يرجع إلى الضوابط الشكلية التي يتطلبها الشعر من أوزان وقواف مما يحتم تغيير اللفظة بأخرى وما إلى ذلك مما يقتضيه التضييق الوزني وتضييق التزام القافية. و لذلك كان العنف في هذه المدونة يتربع على:

1- النثر (العنف في السرد والحوار القصصي)

في أيام العرب، وفيما يتعلق بالنثر، نجد العنف اللفظي(السب والشتم والتعيير والتهديد..) فيما يدور بين المتحاورين من حوار. أو فيما يتلو الحادثة من أشعار(الهجاء

والفخر والرثاء). وأما العنف الفعلي(القتل والضرب) فنعثر عليه في النثر فيما يروى من قصص بأسلوب سردي تقرر حقائق جرت وتصف أحداثا وقعت، فمثلا في يوم "خزاز" المشهور يتحدث أبو عبيدة عن ملك من ملوك اليمن فيروي لنا قصة له فيقول: قال:((إيتوني برؤساكم الأخر لآخذ عليهم مواثيقهم بالطاعة، وإلا فاعلموا أني قاتل أصحابكم، ومحاربكم. فرجعوا إلى قومهم فأخبروهم الخبر. فبعث كليب بن ربيعة فجمعهم، ثم بعث على مقدمته السفاح التغلبي...وأمره أن يوقد على خزازى ليهتدوا بناره. قال له: إن غشيك العدو فافرع نارين))[11]وتظهر في هذه القصة ألفاظ: القتل والحرب والعدو...وهي ألفاظ من ذات الحقل الدلالي الدال على العنف وإلحاق الأذى والتعامل بالقسوة. وفي القصة تبرز معاني التهديد والوعيد بالقتل. ثم لا ننسى ما يمثله لفظ السّفاح كلقب من عنف سواء أرضي به صاحبه أم لم يرض به، فذلك لا يزيح عنه شحنة العنف والقسوة لأن السفاح هو كثير القتل شديده.

في يوم "البردان" وهو أيضا من أيام العرب المشهورة يحدثنا أبو عبيدة عن حوار دار بين أم أنس بنت عوف بن ملحم الشيباني وهي أم الحارث بن حجر وسابيها الحارث بن مندلة، و هو ملك من ملوك سليح بالشام وابن الهبولة مفاده أن أم أنس قالت له عن زوجها حجر آكل المرار:

- إني لأرى ذات ودك، وسوء درك، فإني قد نظرت إلى رجل أسود أدلم، كأن مشافيره مشافير بعير آكل مرار، قد أخذ برقبته(فسمي آكل المرار بذلك)[12]فالمرأة قد تلفظت بألفاظ مؤذية لزوجها لترضي بها سابيها، وهي ألفاظ التعيير بالسواد وبتشبيه مشافره بمشافر البعير الذي يأكل المرار وهو شجر مرّ، حتى سُمي زوجها بهذا الاسم، وهو تنابز باللقب ما دام مشينا.

تعيير آخر في يوم البردان يرويه لنا أبو عبيدة صادرا عن ابن الهبولة:((فأخذه عمرو، وكان قويا، فجعل الفحل ينزع إلى الإبل فاعتقله عمرو، فصرعه. فقال له ابن الهبولة: أما و الله يا بني شيبان، لو كنتم تعتقلون الرجال كما تعتقلون الإبل، لكنتم أنتم أنتم. فقال عمرو: أما والله لقد وهبت قليلا، وشتمت جليلا. ولقد جررت على نفسك شرا، ولتجدني عند ما ساءك))[13].

وفي هذه القصة الكثير من دلالات العنف اللفظي، بل لقد تقرر بالرد أن الفعل صد صدر بالشتم من حيث عيره بالفشل في اعتقال الرجال والنجاح في اعتقال الإبل، ثم ولد

العنف عنفا آخر من قبيل الفعل ورد الفعل فهدد المعيرَّ المعيّر بالشر من جهة وبالسوء من جهة ثانية، وهو عنف كلامي آخر.

مع اليوم نفسه(البردان) وفي القصة نفسها وهي قصة هند (زوجة حجر) مع ابن الهبولة سابيها ينقل إلينا أبو عبيدة الحوار التالي:((ودنا سدوس من القبة، فكان حيث يسمع الكلام. فدنا ابن الهبولة من هند امرأة حجر، فقبلها وداعبها، ثم قال لها فيما يقول: ما ظنك الآن بحجر، لو علم بمكاني منك ؟؟

قالت : ظني به والله، أنه لن يدع طلبك حتى يطالع القصور الحمر، وكأني أنظر إليه في فوارس من بني شيبان، يذمرهم ويذمرونه، وهو شديد الكلب، سريع الطلب، يزيد شدقاه كأنه بعير أكل مرار.

فسُمّي حجر آكل المرار.

فرفع يديه فلطمها، ثم قال:ما قلت هذا، إلا من عجبك به، وحبك له.

فقالت: والله ما بغضت ذا نسمة قط، بغضي له...فقلت يستيقظ فيشرب فيموت فأستريح منه... فقال: كذبت والله))[14].

فبالإضافة إلى تخيّل هند زوجَها في هالة من الحرب والعنف والقوة والجمع ليستردها، نجدها تشبهه بالبعير يأكل المرار وتصفه بالكلب ،وهو من باب العنف الكلامي الذي يؤذي النفس ولا يرضي سامعه.

ثم نعثر في ذات القصة على عنف جسدي متمثل في الضرب الذي وقع على هذه المرأة وتمني الموت للزوج والتصريح ببغضه ونجد الوسم بالكذب، وكلها دلالات للعنف اللفظي في حوار قصير كهذا.

إن ألفاظا وعبارات من مثل "أغاروا" و"أصابوا" و"علا الشر" لهي من باب العنف الفعلي الذي يستحق النهي عنه، و لذلك كان النهي هن هذا الأفعال بالشعر هذه المرة، يروي لنا أبو عبيدة الحادثة التالية عن يوم الكلاب:((وكان بدأ يوم الكلاب، أن الغلفاء سلمة بن عمرو بن الحارث الكندي، كان في بني تغلب ملكا، وكان أخوه شرحبيل ملكا على تميم وقيس وبطون من بكر بن وائل، فعلا الشر بين الملكين. فبعث شرحابيل، مجاشع بن العقيلة التميمي في خيل من بني تميم، فأغاروا على ناحية لبني تغلب، فأصابوا أفراسا سائمة، فقال رجل من بني ذهل بن شيبان كان معهم:

لا تأخذن أفراس تغلب إنـــــها يا ابن العقيلة شوب سم ناقع
و الشر مبدؤه الصغير و هذه فيها مهالك نهشل و مجاشع

ثم أقبل يزري على بني تغلب و يضع منها.

وكان حنش بن مالك التغلبي زوارا للملوك عظيم القدر فيهم، وكان عنده ابنه معبد بن حنش قائم على رأسه بيده قوس له عرابية، فرفع معبد قوسه فضرب بها هامة الملك فطيرها عن رأسه، وسقط الملك مغشيا عليه، وتصايح الناس: قتل الملك !!..

فدخل عمرو فرأى ما بأبيه، فاستوثق من معبد. فلما أفاق قدّم معبد فضرب عنقه، وجعل رأسه بين يديه. فدخل حنش فقال: لا خير لك في صحبتي بعد هذا الرأس، فسرحني سراحا جميلا. فوالله لا أغسل رأسي حتى ألقاك في الخيل التي أزريت عليها. فسرحه وأجّله ثلاثا، فلحق ببني تغلب))[15].

إن ضرب الملك حتى يسقط مغشيا عنه وردّ فعل هذا الأخير بضرب عنق ضاربه وجعل رأسه بين يدي أبيه، وقبل ذلك اعتقال وربط الضارب لمثل هذه الأفعال مما يعبر عن العنف الذي كان يمثل الحياة الجاهلية من رأسها إلى أخمص قدميها، يعقبها التهديد بالانتقام وإعلان الحرب من الوالد على الصديق قاتل الولد، وقبل ذلك كله من رضي باسمه "الحنش"، وهو اسم أو لقب يدل على عنف ما وقسوة ما، وإن كانت العرب تتخير لأولادها أسماء فيها القسوة والشدة وتختار لعبيدها أسماء فيها اللين فيما أثر عنها. ومع ذلك يبقى القتل سيد العنف بلا منازع، وذهاب النفس مصيبة المصائب ومأساة المآسي وقسوة القسوة، يقول أبو عبيدة عن حرب من حروب، أيام العرب:((فاقتتل القوم قتالا شديدا، وثبت بعضهم لبعض، وكان على ميمنة تميم واليمن وبكر، عمرو بن شرحبيل، وعلى الميسرة الأسود بن شرحبيل، وفي القلب أبو عمير المجاشعي، فقصد حنش بن مالك الميمنة وحمل على عمرو بن شرحبيل، فطعنه وصرعه فقال:

- يا ابن المرار، لهذا دعتكم تميم، وهذا بما كسبته يداك ويدا أبيك.

وحمل السّفاح على أبي عمرو المجاشعي فطعنه فقتله. وكثرت القتلى بينهم ثم ولت تميم وأسرفت تغلب في قتلهم))[16].

تلخص هذه القصة خلاصة المعركة وهو "طعنه" و"صرعه" يضاف إلى ذلك الإقرار بشدة القتال، وكثرة القتلى وإسراف قوم في قتل قوم، بكل ما تعنيه كلمات الكثرة والإسراف من معاني القسوة والعنف. يقول شوقي ضيف في ذلك:((لعل أهم ما يميز حياة العرب في

الجاهلية أنها كانت حياة حربية تقوم على سفك الدماء حتى لكأنه أصبح سنّة من سننهم، فهم دائما قاتلون مقتولون، لا يفرغون من دم إلا إلى دم، ولذلك كان أكبر قانون عندهم يخضع له كبيرهم وصغيرهم هو قانون الأخذ بالثأر، فهو شريعتهم المقدسة))[17].بل ويمتلأ كتاب الأيام في التعبير النثري سردا أكان أم وصفا أم حوارا بألفاظ من معجم العنف ومن حقله الدلالي من مثل القتل والطعن وحز الرأس والإلقاء عن الفرس.

أيضا وفي إحدى وقائع يوم "الكلاب الأول "يذكر أبو عبيدة القصة التالية:((ويقال أن بني حنظلة وبني عمرو بن تميم والرباب، لما انهزموا خرج معهم شرحبيل، فلحقهم ذو السنينة(إنما سمّي ذو السنينة، لأنه كانت له سن زائدة، فيها سمي) واسمه حبيب بن عتبة بن حبيب، فالتفت إليه شرحبيل فضرب ذا السنينة على ركبته، فاطنّ رجله، وكان ذو السنينة أخا أبي حنش لأمه، وأمهما سلمى بنت عبدي بن ربيعة، بنت أخي كليب ومهلهل. فقال ذو السنينة:(يا أبا حنش) قتلني الرجل.

(وهلك ذو السنينة)

فقال أبو حنش: قتلني الله إن لم أقتله.

وحمل على شرحبيل، فلما غشيه التفت فقال: يا أبا حنش، اللبن..اللبن.

قال: يا أبا حنش، أملك بسوقة ؟ !..

قال: إنه كان ملكي.

فطعنه أبو حنش فأصاب رادفة السرج، فورعت عنه. ثم تناوله، فألقاه عن فرسه، ونزل إليه فاحتز رأسه...))[18].

فالضّرب والقتل والطّعن والإصابة والإلقاء عن الفرس وحزّ الرأس هي كلها من قبيل الأفعال المنضوية تحت لواء العنف وضمن حقله الدلالي الصريح.

2- الشعر (إن من الهجاء والحماسة لعنف)

الحق أن الهجاء في حدّ ذاته من باب العنف، وإلا لما من يمنعه ويحبس لأجله الشعراء في العصر الإسلامي الأول، ولذلك كان((الهجاء لغة: الذم، والهجاء عند الزمخشري مأخوذة من هجاء الحروف[19].والمرأة تهجو زوجها إذا عددت عيوبه، وللمادة معان أخرى هي أقرب لأن تكون أصلا للمعنى الأدبي: فالهجاة والهاجة: الضّفضع. وهجو يومنا: اشتد حره. وهجي: انكشف، وقد يكون المعنى الأدبي مأخوذا من كل هذه الأصول))[20]وهو لا محالة من صميم العنف في أيام العرب ما دامت قصيدة الحماسة في

الحروب تتضمن الفخر بالمكاسب والانتصارات، بنفس القدر الذي تتضمن الهجاء والتعيير بالهزائم والضعف، وهو من باب العنف الكلامي، فهو لاشك((من فنون الشعر الغنائي يعبر به الشاعر عن عاطفة الغضب أو الاحتقار أو الاستهزاء ويمكن أن نسميه فن الشتم والسباب، فهو نقيض المدح، ففي القصيدة الهجائية نجد نقائض نجد نقائض الفضائل التي يتغنى بها المدح، فالغدر ضد الوفاء والبخل ضد الجود والكذب ضد الصدق والجبن ضد الشجاعة والجهل ضد العلم))[21].

أما الحماسة فهي((باب من أبواب الشعر العربي القديم، وقد كان الشاعر العربي القديم لسان قومه في تسجيل مآثرهم، والدفاع عنهم، ونشر محامدهم، وقد وضعت، في عهد التدوين، كتب عديدة في(الحماسة) تعنى كلها باختيار عيون الشعر العربي في موضوعات يغلب عليها طابع البطولة))[22]وهي أيضا((ولما كان الفخر والحماسة من نتاج العاطفة الشديدة، والانفعال العميق، فقد حفلا بالمغالاة، وانطلق فيهما الخيال مضخما مهولا، وبرزت فيهما الحقائق التاريخية مجلببة بجلباب العاطفة والخيال، واشتدت فيهما الأساليب الكلامية والألفاظ والحروف اشتدادا هدارا، يرافق انفجارات النفوس واصطخابات القلوب، كما يرافق في مجالات القتال صهيل الخيول وقعقعات الأسلحة وجلبات المنون))[23]وهو ما كان حاصلا في الحروب العربية الجاهلية التي عُبر عنها بالأيام، يضاف إليها تصوير الصراع وإحصاء القتلى والجرحى، وهو ما يمت بصلة عميقة إلى العنف الموجه ضد الإنسان قصد إلحاق الأذى والضرر به.

وأكثر ما نجد العنف في الشعر في الهجاء وهو ذكر معايب المهجو والتشهير به، ثم يأتي بعد ذلك الحماسة وهي وصف الحرب والنزال وصليل السيوف وإحصاء القتلى والجرحى وعذابات الحرب وكل ما يقاسي فيه المحارب من حر أو برد أو تعب أو خوف...الخ. فـ((قد نشأ الهجاء عند الجاهليين كما نشأ عند غيرهم من الأمم والشعوب، تنديدا بالمعايب الشخصية أول الأمر، ثم تقدم بعد ذلك إلى مشكلات الحياة العامة فكان منه الهجاء السياسي، والأخلاقي، والديني. وقد كثر الهجاء بسبب العصبيات القبلية، وتكاثر الغزوات والحروب))[24]ومنها حرب يوم "البردان" التي احتاجت إلى عنف آخر من المعاقبة حيث ((قال سدوس، في ذلك يعاقب بني شيبان:

ما بعدكم عيش و لا معكم عيش لذي أنف و لا حسب
لولا بنو ذهل و جمع بني قيس و ما جمعت من نشب
ما سمتوني خطة عبنا وعلى ضربة رمتم غلبي))[25]

ويتحدث أبو عبيدة عن تفرق كلمة معد يكرب بعد هلاك والدهم وتقاتلهم وجمعهم لبعضهم الجموع فيقول:((وكان نصحاء سلمة وشرحبيل نهوهما عن الفساد والتحاسد وحذروهما الحرب وعثراتها، فلم يقبلا ولم ينزجرا، وأبيا إلا التتابع واللجاجة.

فقال سلمة في ذلك:

إني علي استتب لومكما ولا تلوما عمرا ولا عٌصٌما
كلا يمين الإله يجمعنا شيء وأخوالنا بني جشما
حتى تزور السباع ملحمة كأنها من ثمود أو إرما))[26]

((وقال حنش بن مالك :

لعمرك مالي في جوارك حاجة ولا خير في عيش بعد قتلم معبدا
أمن ضربة بالقوس لم يدم كلمها ضربت بمصقول الذباب مقلدا
...
فإن تبقني الأيام أجزك مثلها شرحبيل في شبليك عمرو وأسودا
وإلا أنل ثأري من اليوم أجزه بما قدمت كفاك في معبد غدا [27]

و القصة قد تم التعليق عليها سابقا حين ضرب معبد الملك بقوس عرابية وقدم فقطعت رأسه.

وقال امرؤ القيس يعيرهم والتعيير عنف لا محالة :

أحنظل لو حاميتم و كرمتم لأثنيت خيرا صادقا ولأرضاني
ولكن أبى خذلانكم فافتضحتم وخبثتم من سعيكم كل إحسان [28]

وقال أيضا يقبحهم ويوبخهم و يعنفهم في ممارسة واضحة للعنف اللفظي:

ألا قبح الله البراجم كلها وقبح يربوعا وجدع دارما
وآثر بالمخزاة آل مجاشع منون إماء يغتبئن المغارما [29]

3- العنف مع النفس

كثيرا ما نجد حالات من تعذيب النفس وممارسة العنف ضدها، ومهما تعددت الأسباب في ذلك إلا أن العنف يبقى عنفا، مثلما سنرى في هذه القصة التي يرويها أبو عبيدة فيقول:((وقد كان الحارث قبل أن يموت، خرج يتصيّد، فرفعت له عانة، فشدّ فانفرد منها بتيس وألظّ به الحارث، فأعياه، فآلى بألية لا يأكل أولا إلا من كبده، وهو يومئذ بسحلان، فطلبته الخيل ثلاثة أيام، فأتى بعد ثالثة، وقد كاد يموت من الجوع. فضهبت لحمه على النار فأخذ فلذة كبده حارة فأكلها، فمات من حرارتها))[30]فترك النفس بلا طعام حتى تشارف على الهلاك منتهى العنف. كما نجد من يعرض نفسه للتهلكة مشترطا هلاك نفسه إن لم تحقق غاياته ، فيروي أبو عبيدة أنه قد ((أخبر حنش بني تغلب بالخبر(مقتل ولده) ووضع ضبة سيفه على سرته، وحلف ليغمدن عليه حتى يخرج من ظهره أو يدركوا له بثأره.))[31]وهو أيض تعذيب للنفس وممارسة للعنف ضدها.

4- العنف مع الأطفال

عادة، وبعد ممارسة العنف ضد الرجال في المعارك باعتبارهم نظراء و أكفاء مقاتلين ،تكون أكبر طائفة يمارس العنف ضدها هي النساء والأطفال، ولاسيما في بيئة تشبه بيئة الغاب، حيث يأكل القوي الضعيف، فيروي أبو عبيدة أنه قد((نزل شرحبيل ومعه بنو تميم وبطون من اليمن بأسفله(ماء الكلاب)،وكان أول من ورد الكلاب من جمع سلمة، سفيان بن مجاشع بن دارم بن مالك بن حنضلة، وكان نازلا في بني تغلب من إخوته لأمه، فقتلت بكر بن وائل ستة بنين له، فيهم مرة بن سفيان، قتله سالم بن كعب بن عمرو بن ربيعة بن ذهل بن شيبان. فقال سفيان وهو يرتجز ويجود بنفسه:

الشيخ شيخ ثكلان والجوف جوف حران

والورد ورد عجلان أشكو إليك مرة بن سفيان))[32]

صورة أخرى من صور الرغبة في السطو على الضعيف تتمثل في الثأر من الأطفال وأخذهم بجريرة أوليائهم، فيروي لنا أبو عبيدة صورة أخرى من صور العنف ضد الأطفال فيقول:((ولما قُتل شرحبيل، قامت بنو سعد بن زيد مناة بن تميم، دون عياله فمنعوهم، وحالوا بين الناس وبينهم، ودافعوا عنهم، حتى ألحقوهم بقومهم، ومأمنهم))[33]ولو تركوا بمعزل عن المنعة، ربما لأُخذوا بجريرة أبيهم ولقضي عليهم وهو عنف ضدهم.

5- العنف مع المرأة شعرا ونثرا

لقد مورس العنف في الجاهلية ضد المرأة في الحياة العادية ما دامت في بعض فئاتها تعدّ سلعة تباع و تشترى ، و من خلال سياق الحروب، فتعرضت للسبي بعد الغزو والإغارة، الإغارة على القبائل أم الإغارة على القوافل، ولذلك كان حظ المرأة من العنف كحظ الطفل منه لضعفهما الجسدي ،الطفل لضعفه الناتج عن الصغر والمرأة لأنها عادة لا تُدرب للحروب والقتال إلا فيما يقل، ولذلك يُسلط العنف ضدها للرغبة فيها واعتبارها متاعا وسلعة، وهناك عنف من نوع آخر تتعرض إليه المرأة يوميا، وهو العنف الصادر من الزوج حتى في الجاهلية ،ومع الاعتراف بأن القانون المعاصر يعاقب على العنف الزوجي ضد المرأة أو ضد الرجل، إذ يمكن للمرأة القوية ممارسة العنف على الرجل ((عنف، انحراف، قسوة excés العنف يعني هنا سوء المعاملة والقسوة الجسدية من قبل أحد الزوجين ضد الآخر، وهي تتراوح ما بين الضربات البسيطة ووسائل العنف مع أو بدون جراح حتى محاولة القتل والقذف الخطير. وهنا يمكن أن يؤلف سببا من أسباب بطلان الزواج أمام القضاء المدني))[34]هذا في العصر الحديث أما في القديم فإن لم تكن للمرأة عشيرة عزيزة الجانب تحميها كما كانت للجليلة بنت مرة فإنها ستتعرض لأسوء أنواع العنف. يروي لنا أبو عبيدة تكملة لقصة هند زوجة حجر حين ضفر بها فيقول:

((وأخذ حجر هندا فربطها بين فرسين، ثم ركضا بها حتى قطعاها قطعا. وقال حجر في هند:

لمن النار أوقدت بجفير لم تنم عند مصطل مقرور
أوقدتها إحدى الهنود وقالت أنت ذا موثق وثاق الأسير
إن من غره النساء بشيء بعد هند لجاهل مغرور
حلوة العين والحديث ومر كل شيء أجن فيه الضمير
كل أنثى وإن بدا لك منها آية الحب حبها خيتعور))[35]

فلم يكتف بالتعذيب والعنف الجسدي وإنما أضاف إلى ذلك عنفا كلاميا لفظيا في شكل أبيات من الشعر تعييرية لها، بغض النظر عن كونها تستحق ما فعل بها أم لا تستحق، وهل هو جزاء عادل أم ظالم؟.

في يوم الكلاب الأول، و كما ورد سرد قصة قتل شرحبيل نثرا يستحضرها أحد أبطالها شعرا في نص من بين عشرات النصوص التي قيلت في قتله إما حماسة وفخرا بهذا القتل من قبل الأعداء وإما رثاء له، و إما وصفا لشجاعته وعزه كملك، فيقول بضمير المتكلم:

قتلت شرحبيل بن عمرو حارث هماما عليه التاج و ابن همام
فلا ترجون يا ابن المرار نصيحتي ولا ود قوم مغصبين رغام
قتلت لك الساعي عليه وحوله تميم، ورامیت الذي تترامى [36]

نص آخر نختاره ليوم الكلاب الأول وهو قول أبو حنش(أحد أبطاله) وهو قاتل شرحبيل بن عمرو:

قل لذا الأكل المرار خذ الملك ولا تبكين قتيل الكلاب
قد تركنا أخاك في حمس النقع صريعا مضرج الأثواب
أسلمته على الكلاب تميم بعد طعن الكلى وضرب الرقاب [37]

والنصان لا يخلوان من ألفاظ القتل والبكاء والصرع والطعن وضرب الرقاب وما إليها من ألفاظ العنف.

6- العنف مع الحيوان

الحيوان ولاسيما الأليف منه، مما يتوفر في الجزيرة العربية يمارس ضده العنف بقسوة، وليس من خلال الاستفادة منه فقط بل أحيانا عبثا، وإذا كان إجهاد الفرس والناقة في الحروب العربية محتما لأن هذه الحيوانات من وسائل الحرب، فإن حيوانات أخرى تتعرض لأقسى أنواع العنف فقط لمجرد العبث والصيد. يروي لنا أبو عبيدة أبياتا عن الإبل فيقول: قال أبو اللحام التغلبي:

ربعنا بالكلاب وما ربعتم وأنهبن الهجائن بالصعيد
سقينا الإبل غبا بعد عشر وغبا بالمزاد من الجلود [38]

وضمن هذا اليوم(خزاز)يورد أبو عبيدة بيتا يحكي حادثة الإيقاد في يوم "خزازى" لعمرو بن كلثوم التغلبي وهو قوله:

ونحن غداة أوقد في خزازى رفدنا فوق رفد الرافدينا [39]

وهو ما يحيلنا إلى ما تحفل به هذه المعلقة من ألفاظ في العنف الشديد فهي التي لخصت جاهلية الجاهليين وسرعة غضبهم.

7- الأسماء والألقاب(التنابز والخشونة)

التنابز بالألقاب – كما أسلفنا- من العنف اللفظي، مهما رضي به صاحبه أم لم يرض، لأنه في الغالب الأعم، اللقب السيء لا يرضى به صاحبه وإنما ينبزه به غيره، وهو في الأغلب مؤذ لأنه مثار التحقير والتعيير والحط، ومن أمثلة ذلك في " أيام العب " يروي لنا أبو عبيدة قصة هند التي ولدت ثلاثة وبمجرد الاطلاع على ألقابهم يحدث الاشمئزاز وعدم الرضا. قال أبو عبيدة:((وزوجه هندا، وهي التي يقول لها القائل: ياليت هندا ولدت ثلاثة.. فولدت ثلاثة ذكورة، بعضهم على رأس بعض. ولدت عمرا، مضرط الحجارة، ابن هند، سمي بذلك لشدته، وقابوس، قينة العراق، ابن هند، وكانت فيه حلية أي لينا، وليس بالمخنث، لقب له. والمنذر بن هند الأكبر...))[40]

ومما يتخير للتمثيل في هذا الشأن: أبو حنش، السّفاح،((سليط بن يربوع. واسم سليط كعب بن الحارث بن يربوع، وإنما سُمي سليطا، لأنه كان سليط اللّسان، بذيئا))[41] وهو عين العنف اللفظي كما يُلاحظ .

8- البداوة والحضارة والعنف في الشعر والنثر الجاهليين (ملاحظات واستنتاجات)

لقد ناقش ابن خلدون مسألة أو ثنائية البداوة والحضارة في الكثير من مواضع مقدمته المشهورة، وقرّر بأن((البدو هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم العاجزون عما فوقهم، وأن الحضر المعتنون بحاجات الترف والكمال في أحوالهم وعوائدهم...فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما لأن أول مطالب الإنسان الضروري، ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلا، فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة، ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي يجري إليها))[42]ولهذا كان جنس القول من جنس الطبع خشونة ،بل ولم تركز الدراسات العربية على جانب العنف والقسوة في دراسات مستقلة عن المجتمعات العربية الجاهلية،((فقد أعطت المكتبة العربية اهتماما لا بأس به لهذا الموضوع، وقد اتجهت الكتابات والدراسات بالعربية إلى تقديم جوانب من الموضوع مثل: التعريف بالمجتمع البدوي وثقافته، التعريف بالقبائل والعشائر العربية في الماضي والحاضر، والتعريف بالنظام القضائي البدوي وغير ذلك من معلومات عامة))[43] تفضي بالضرورة إلى معاينة خشونة الحياة الجاهلية وتبعية العنف اللفظي والجسدي لهذه الطبيعة الخشنة. وكل ذلك بفعل الحروب والصراعات. نعم لم تكن الحرب كل حياة العربي البدوي،((وَلَكِنَّ اَلْحَرْب كَانَتْ فِي بَعْض اَلْأَحْيَان تَكَاد تَسْتَأْثِر بِكُلّ تَفْكِير اَلْبَدْو، وَلِذَلِكَ لَعِبَتْ دَوْرًا مِنْ أَهَمّ اَلْأَدْوَار فِي

أَشْعَارهمْ. وَلَمْ يُمْكِن عَرَضًا أَنْ سَمَّيْت أَقْدَم مُخْتَارَات اَلشِّعْر اَلْعَرَبِيّ بِالْحَمَاسَة ، نَظَرًا إِلَى أَوَّل أَبْوَابهَا وَأَغْزَرهَا مَادَّة، وَهُوَ بَاب اَلتَّعْبِير عَنْ ضُرُوب اَلشَّجَاعَة اَلْمُخْتَلِفَة . وَكَانَ اَلْعَرَب يَفْرَغُونَ حَمِيَّة اَلشَّجَاعَة وَثَوْرَاتهَا فِي أَبْيَات مِنْ اَلشِّعْر قَبْل اَلْقِتَال وَفِي أَثْنَاء مراحلة اَلْمُحْتَدِمَة، كَسَائِر اَلْأَجْيَال اَلْمُسَاوِيَة لَهُمْ فِي مَرْتَبَة اَلْحَضَارَة. وَأَخْبَار أَيَّام اَلْعَرَب وَأَشْعَارهَا فِي اَلْجَاهِلِيَّة وَصَدْر اَلْإِسْلَام، كَمَا رَوَيْت لَنَا فِي اَلْكُتُب اَلشَّعْبِيَّة عَلَى وَجْه اَلْخُصُوص، مِثْل: كِتَاب صَقَيْن لِابْن مُزَاحِم، تَقَدَّمَ حَشْدًا مِنْ أَمْثَال هَذِهِ اَلْمَقْطُوعَات اَلشِّعْرِيَّة اَلَّتِي كَانَتْ تُقَال فِي اِسْتِفْتَاح اَلْقِتَال أَوْ فِي مُصَاحَبَته.))[44] وكل ذلك من نشاط البدوي في البيئة العربية المتطلبة للخشونة والرعونة و العنف الصادر عن تلمس القوة .

لقد اعتاد البدو على السهر كما اعتادوا على القص والحكي، وليس أنسب للحكي من ملاحم العرب وبطولاتهم وانتصاراتهم، فعلاقة البدوي بالقص علاقة وثيقة و من أبدية بمكان،((وَكَانَتْ أَحَبّ اَلْقِصَص إِلَى اَلنُّفُوس أَخْبَار أَيَّام اَلْعَرَب اَلَّتِي جَمَعَهَا اَلْأُدَبَاء كَثِيرًا فِيمَا بَعْد وَلَا سِيَّمَا أَبُو عُبَيْدَة وَاَلَّتِي بَقِيَتْ لَنَا مِنْهَا مَادَّة غَزِيرَة فِي شُرُوح نَقَائِض جَرِير وَاَلْفَرَزْدَق زِيَادَة عَلَى كِتَاب اَلْأَغَانِي))45 لأن هذه النقائض– ببساطة شديدة – تشترك مع أشعار الأيام في الأصل الملحمي البطولي للقبيلة أو البطن في زمن عادت إليه نفس ظروف الجاهلية وعلى رأسها العصبية القبلية التي خلقت الأيام وخلقت شعر الأيام وضمنت الامتداد القبلي والحماسي. ومن أجل ذلك كانت((وعوثة الصحراء وخشونة العيش، وحرية الفكر، وطبيعة الجو، وسذاجة البدو، كل أولئك طبع الشعر الجاهلي بطابع خاص ومازه بسمة ظاهرة))46 أبرز ما يقال عنها الخشونة والغضب والعنف.

الخاتمة

إن مدونة أيام العرب لأبي عبيدة مدونة جامعة للتاريخ الأدبي العربي، كما أنها أيضا مدونة جامعة للتاريخ الحربي، أو تاريخ الصراع الدموي العربي، تاريخ الحروب بين القبائل وبين الأحلاف لأتفه الأسباب، تاريخ العنف غير المشرف، اللهم في شقه ضد الأعداء خارج حدود الجزيرة العربية وهم الفرس، أما بقية الحروب التي كانت في قمة ومنتهى العنف الطويل الذي لا ينتهي، حتى جعلت الولدان يلدون ويشيبون والحرب لم تنته بعد. ومع ذلك فهي في أسلوبها وحقائقها المروعة من أثر العنف صاغها أبو عبيدة بأسلوب مشوق يجمع بين الألم والأسف والمتعة. متعة البطولة والشجاعة والإقدام والمواقف الخارقة

أحيانا والطريفة في أحايين أخرى، فتتجرّ في طريق متعة المعرفة، ولكن حين تتأمل جيدا تدرك أن هذه الحروب هدر للجهد وهدر للطاقة وانشغال بمحاربة الأخ وابن العم بدل محاربة الأعداء الخارجيين. وهي مؤسفة لفظاعتها وتعديها على الحرمات، فهي لا يبقي ولا تذر وكذلك هي الحرب.

و يبقى في الأخير أن نشير إلى أن صور العنف و أشكاله و تجلياته في حياتنا المعاصرة كثرة جدا، و هي – و إن كنا نعيش المدنية و التحضر – ليست فقط في الكلام أو الضرر الجسدي، فحتى العين التي هي حق هي أيضا من باب العنف المؤذي، يضاف إليها عنف النظر الشزر وعنف الصور المؤذية والمظاهر المؤلمة في وسائل الإعلام و وسائل التواصل الاجتماعي و حتى في شوارعنا، سواء أكانت قمامة أم غيرها. وهو الأمر الذي لا نعثر عليه في البوادي والأرياف، ولذلك صارت الصورة عكسية عند العرب، فما كان في جاهليتهم من مستلزمات البداوة صار في أيامنا هذه من مستلزمات وإكراهات الحضارة .

المراجع والاحالات

[1]– سورة آل عمران، الآية 103 .

[2]– الفيروزبادي (مجد الدين بن يعقوب): القاموس المحيط ، ضبط و توثيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف مكتب البحث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، د ط، 1999 ، ص: 756 . مادة عنف .

[3]– إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) مصر، د ط ، د ت، ص : 682 مادة عنف .

[4]– جان فرونسوا دورتيه: معجم العلوم الإنسانية، ترجمة د جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، بيروت لبنان، ط 02، 2011، ص: 765، 766.

[5]– بياربونت وميشال إيزار: معجم الأثنولوجيا والأنتروبولوجيا، ترجمة وإشراف مصباح الصمد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد) بيروت لبنان، والمعهد العالي العربي للترجمة الجزائر، ط 01، 2006، ص: 671.

[6] – جان جاك لوسيركل: عنف اللغة، ترجمة، محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، المعهد العالي العربي للترجمة، الجزائر، الدار العربية للعلوم، بيروت لبنان، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب الأقصى، ط 01، 2005، ص: 26.

[7] – راجع ، إبراهيم عوضين : الأدب العربي بين البادية والحضر، مطبعة السعادة مصر، د ط، 1983، ص: 86 .

[8]– محمد أحمد جاد المولى بك وآخران، أيام العرب في الجاهلية ، منشورات المكتبة العصرية صيدا بيروت لبنان، د ط ، د ت، ص: ط.

[9]– شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي، العصر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة مصر، ط 22، د ت، ص: 64، 65 .

[10]– أبو عبيدة : أيام العرب قبل الإسلام، ملتقطات من الكتب و المخطوطات ، القسم الأول دراسة مقارنة لملاحم الأيام العربية، عادل جاسم البياتي، مطبعة دار الجاحظ للطباعة و النشر ، بغداد العراق ، د ط ، 1976. (ساعدت جامعة بغداد على نشره)

[11]– أبو عبيدة : المصدر نفسه، ص 380، 381 .

[12]– أبو عبيدة : المصدر نفسه، ص 387، 388

[13]– أبو عبيدة : المصدر نفسه ، ص 388.

[14] – أبو عبيدة : المصدر نفسه ، ص : 391 ، 392 .

[15]– أبو عبيدة : المصدر نفسه ، ص : 402 ، 403 .

[16]– أبو عبيدة : المصدر نفسه، ص : 406 ، 407 .

[17] – شوقي ضيف ، تاريخ الأدب العربي ، العصر الجاهلي ، ص: 62 .

[18]– أبو عبيدة : المصدر السابق ، ص : 407 ، 408 .

[19]– راجع الزمخشري (جار الله محمود بن عمر): أساس البلاغة ، دار صادر بيروت لبنان، د ط ، 1979 ، ص: 437 . و نصه " عنف – ساق عنيف و قد عنف به و عليه وعنفه : لامه و عيره ، و منه قول سيبويه : لم أعنفه . وقال طفيل :

وأصبحت قد عنفت بالجهل أهله و عُرّي أفراس الصبا و رواحله

و كان ذلك في عنفوان شبابه وأنفوانه، واعتنف الشيء وائتنفه بمعنى. وتقول: لعنت لحية المنافق وعنفقته شر العنافق؛ و قال ذو الرمة :

تظل درى نخل امرئ القيس نسوة قباحا و أشياخا لئام العنافق

[20] – محمد عزام: مصطلحات نقدية من التراث الأدبي العربي، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق سورية، د ط، 1995، ص 537 .

[21]– سراج الدين محمد : الهجاء في الشعر العربي ، دار الرائد العربي ، بيروت لبنان ، د ط ، د ت ، ص : 06 .

[22]– محمد عزام : المرجع السابق ، ص 195 . .

[23]– حنا الفاخوري: الفخر و الحماسة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 05، د ت، ص: 06 .

[24]– محمد عزام : المرجع السابق ، ص 537 .

[25] – أبو عبيدة : المصدر السابق ، ص : 394 ، 395 .

[26]– أبو عبيدة : المصدر نفسه ، ص :400، 401 .

[27]– أبو عبيدة : المصدر نفسه ، ص : 403، 404.

[28]– أبو عبيدة : المصدر نفسه ، ص: 418 .

[28] – أبو عبيدة : المصدر نفسه ، ص: 419 .

[30]– أبو عبيدة : المصدر نفسه ، ص: 402.

[31]– أبو عبيدة : المصدر نفسه ، ص: 404 .

[32]– أبو عبيدة : المصدر نفسه ، ص: 405 ، 406 .

[33] – أبو عبيدة : المصدر نفسه ، ص: 415 .

[34]–حورس نخلة و آخران ، القاموس القانوني الثلاثي ، قاموس قانوني موسوعي شامل ومفصل، عربي – فرنسي – أنجليزي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان ، ط 01 ، 2002 ، ص: 1226 .

[35] – أبو عبيدة : المصدر السابق ، ص: 395 ، 396 .

[36]– أبو عبيدة : المصدر نفسه ، ص: 409 .

[37]– أبو عبيدة : المصدر نفسه ، ص: 414 .

[38]– أبو عبيدة : المصدر نفسه ، ص: 415

[39]– أبو عبيدة : المصدر نفسه، ص: 383 .البيت محرف في أيام العرب وهو الصحيح المثبت في الديوان . راجع : عمرو بن كلثوم التغلبي: الديوان، جمع وتحقيق وشرح، إيميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط 01 ، 1991 ، ص: 82.

[40] – أبو عبيدة : أيام العرب قبل الإسلام ، ملتقطات من الكتب و المخطوطات ، ص: 398 .

[41]– أبو عبيدة : المصدر نفسه ، ص: 414 .

[42]– محمد العبده: البداوة و الحضارة، نصوص من مقدمة ابن خلدون ، المنتدى الإسلامي، لندن ، ط 01 ، 1993 ، ص : 44 .

[43]– أبو بكر محمد باقادر: البداوة العربية ، ببليوغرافية تحليلية مختارة ، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض، المملكة العربية السعودية ، د ط ، 2000 ، ص : 06 .

[44] – كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ترجمة، عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة مصر، ط 05 ، د ت، ج 01 ، ص: 49 .

[45]– كارل بروكلمان : المرجع نفسه، ص: 128 .

[46]–أحمد حسن الزيات ، تاريخ الأدب العربي ، دار نهضة مصر للطبعة و النشر ، القاهرة مصر، د ط ، د ت، ص: 32 .

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثالث/ جوان 2016

Mila Univ center. Publish. Co.

قانون المالية كآلية لتدخل الدولة في الاقتصاد في ظل تبني الجزائر لاقتصاد السوق

The Budget Law As a Mechanism of Government Intervention in the Economy in Light of The Adoption of Market Economy in Algeria

أ. بنون خير الدين
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر

أ. عصماني مختار
جامعة سطيف 1 - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/10/18 تاريخ قبول النشر: 2016/04/05

الملخص :

إن تبني الجزائر لميكانيزمات ومبادئ اقتصاد السوق، من تحرير للتجارة الخارجية وفتح المجال للقطاع الخاص ورفع الاحتكار، وتخليها عن سياسة الاستثمار المباشر في المؤسسات الاقتصادية العمومية، لم يمنعها من مواصلة انتهاجها سياسة التدخل في النشاط الاقتصادي وهذا باستعمال قانون المالية الذي يرخص وينفذ برامج الاستثمار العمومي.

الكلمات المفتاحية: قانون المالية، الاستثمار العمومي، تدخل الدولة، اقتصاد السوق.

Abstract :

Algerian Adoption of the mechanisms and the principles of the liberal economy, as liberalization of foreign trade, open the way to the private sector, and the abandonment of the direct investment in the public firms. All that did not prevent Algeria for continuing to pursue the intervention policy in economic activity, through the budget law which authorizes and implements the public investment programs.

***Key words**: Budget Law, public investment, government intervention, Market economy.*

مقدمة:

أخذت مسألة تدخل الدولة في الاقتصاد حيزا هاما في الفكر الاقتصادي، ومهما اختلفت طبيعة الإيديولوجية المتبعة من قبل النظام السياسي فإن الحكومات تحاول جاهدة التحكم في الاقتصاد أو توجيه، لذا فان النشاط الاقتصادي بطبيعته يرتبط بالدولة.

وبالرغم من تطور تدخل الدولة في الاقتصاد، وما يتخلله من اتفاق أو اختلاف حول طبيعة درجة هذا التدخل، يبقى وجود الدولة كفاعل في المجال الاقتصادي ضروريا، حيث يقع على عاتق السلطات العمومية مهمة رسم السياسات العمومية الاقتصادية التي عادة ما تترجمها المالية العمومية من خلال استعمال السياسة الميزانية. وما يميز مجال المالية العمومية في إطار استعمال السياسة لميزانية كأداة التدخل العمومي استعمال القانون كوسيلة لتحقيق الإنفاق العمومي أو السياسة الجبائية، ويعتبر قانون المالية الوسيلة المثلى حتى لا نقول الحصرية لتحقيق هذه السياسات، لما يتميز به من خصائص كونه نص تشريعي متميز يمكن من تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية العمومية.

وبالعودة إلى التجربة الجزائرية فإن مسألة تدخل الدولة في الاقتصاد أخذت منحى متذبذب بحسب الظروف السياسية والمالية للدولة وبعد أزمة البترول عام 1986 عادت الجزائر إلى التدخل بالرجوع إلى الحدود الكلاسيكية لقانون المالية، ترجمت هذه المحاولات من خلال حملة من الإصلاحات كانت ترمي إلى انسحاب الدولة كمتعامل اقتصادي مباشر والفصل بينها وبين المؤسسة العمومية، ومحاولة إعطاء الأولوية لاقتصاد السوق وتجسيد مفهوم الضبط وذلك للحد من العجز الميزاني وتخفيض المديونية وبالتالي البحث عن فعالية أكبر للنفقات العمومية.

وتميزت الجزائر من خلال السياسات الحكومية التي انتهجتها، سواء في خضم النظام الاشتراكي أو في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق بالاعتماد على قانون المالية كوسيلة أساسية لتنفيذ السياسة المالية.

إشكالية البحث: من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الآتية:

هل يمكن اعتبار تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني من خلال قانون المالية كظرفية اقتصادية ومالية، أم تدخل مدروس عبر سياسات اقتصادية عمومية في إطار الفكر الليبرالي؟

أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على التجربة الجزائرية في مجال التدخل الاقتصادي للدولة من خلال الإنفاق العمومي وكيفية يتم تأطيرها بواسطة قانون المالية.

محاور الدراسة:

- أولا: ماهية قانون المالية وخصائصه.
- ثانيا: تبني اقتصاد السوق في الجزائر ومحاولة الرجوع الى الحدود الكلاسيكية لقانون المالية
- ثالثا: الاستثمار العمومي بواسطة قانون المالية في ظل اقتصاد السوق.

هذا ما سنحاول مناقشته في ورقتنا البحثية هذه من خلال النقاط التالية:

أولا: ماهية قانون المالية وخصائصه:

1- **تحديد مفهوم قانون المالية والميزانية العامة:** إن أول ملاحظة يجب الإشارة إليها هي حداثة مصطلح قانون المالية، مقارنة بمصطلح الميزانية العامة، والذي يعتبر بدوره حديث النشأة[1]، بحيث قبل القرن الثامن عشر لم يوجد لكلمة الميزانية أثر في المخطوطات المالية. لقد عرف مفهوم الميزانية عدة تغيرات في إطار التطور التاريخي للنشاط المالي وهي تعني "Bougette" مشتقة من كلمة ذات أصل فرنسي ،"Budget" للدولة، فكلم الحافظة، وقد أخذت مفهوما أنجلوسكسونيا، يعني به حافظة أمين خزينة الملك."Petit Sac du Trésor du Roi"

أما حديثا، فإن أغلب المهتمين بالدراسات المالية والتشريع المالي يرون أن الميزانية بمفهومها الحديث هي من وضع بريطانيا، التي انتقلت منها إلى فرنسا هذه الأخيرة أوجدت لها الأسس العلمية التي تعرف بها الآن، في مختلف الأنظمة المقارنة. ويرجع الفضل في بلورة مفهوم الميزانية العامة، ومنه قانون المالية إلى علماء الاقتصاد والاجتماع ، وكذا القانون والسياسة ،الذين اجتهدوا في محاولة تحديد مفهومها عن طريق ضبط عناصرها، ومن أمثلة التعاريف التي أعطيت لها في هذا الصدد نذكر:

- عرفها الفقيه الفرنسي Muarice Duverger:" الميزانية هي توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة"[2].
- "الميزانية العامة بيان تقديري لنفقات الحكومة وإيراداتها خلال فترة قادمة ومحددة من الزمن، وإجازة هذا البيان من السلطة التشريعية المختصة"[3].

كما عرفت على أنها "وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة، تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية محددة"[4].

وعليه ومن خلال التمعن في هذه التعاريف، نلاحظ أنها تُجمع كلها على الطابع المحاسبي للميزانية العامة، أي تعريف الميزانية العامة كحساب يضم جملة من التوقعات المتعلقة بالاعتمادات المحتمل إنفاقها والإيرادات المزمع تحصيلها، حيث لا يمكن أن تدخل حيز التنفيذ إلا إذا رخصت لها السلطة التشريعية بذلك، بمعنى وجوب إقرارها من طرف البرلمان عن طريق قانون الذي سيعرف فيما بعد بقانون المالية.

تحدد في هذا الجانب المحاسبي الأهداف الاقتصادية والمالية للسياسة المنتهجة من طرف الحكومة، بالإضافة إلى وسائل توقعها، وبالتالي فإن الميزانية تمثل الوسيلة التي بواسطتها تقوم الحكومة باقتطاع وتوزيع الثروة الوطنية في إطار أهداف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومنه، فإن قانون المالية هو "عمل تشريعي، يصدر سنويا، هدفه تنظيم وتسيير الوسائل المالية حساب الدولة" أو ما يعرف "بالميزانية العامة"، بمعنى هو عبارة عن رخصة تشريعية، يمنح بها البرلمان للحكومة الحق في صرف النفقات وتحصيل الإيرادات"، أما الميزانية، فهي جزء من الكل، فإذا كان قانون المالية يحدد المصادر والأعباء العامة للدولة، والأهداف المتوخاة من خلالها، فضلا عن احتوائه لأحكام تتعلق بمجالات مالية أخرى، فان الميزانية العامة تقتصر فقط على تحديد هذه المصادر والأعباء بصفة دقيقة.

هذا ما أكده المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 84-17[5] المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم في المواد الأولى والثانية والسادسة.

فبنصه بموجب المادة السادسة أن الميزانية العامة للدولة تتشكل من إيرادات ونفقات، يكون قد اعتبرها مجموعة حسابات، في حين اعتبر قانون المالية طبقا للمادتين الأولى والثالثة حاوي لهذه الميزانية باعتباره هو الذي يرخص بإنجاز هذه النفقات والإيرادات، وبالتالي وكما شبق ذكره، فهو الحامل للميزانية من مجرد وثيقة حكومية إلى قانون ملزم التطبيق وهو ما يعرف في لغة القانون بمبدأ الإقرار. وانطلاقا من هذه التعاريف سنحاول تبيان خصائص قانون المالية.

2- خصائص قانون المالية: باعتبار قانون المالية أو الميزانية أداة لتنفيذ برنامج الحكومة، فيكون له بذلك جملة من الخصائص مستمدة من خصائص الميزانية العامة، تجعله صنف قانوني متميز :

أ- قانون المالية عملية سياسية: حيث أنه لا يعتبر عملية تشريعية فحسب، وإنما يعبر عن النظام المالي للدولة، وبالتالي سياستها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتباره ترجمة رقمية، مالية لمجموعة الأهداف التي تسعى الحكومة. إلى بلوغها ، فهو إذا بنك للمعلومات وجزء من خطة مالية شاملة[6].

ب- قانون المالية عملية تقديرية تنبئية: فهو مجرد تقديرات وتوقعات لنفقات وإيرادات الدولة خلال السنة المقبلة، وذلك بالاستناد على عمليات حسابية لجميع الأعباء والموارد المتوقعة خلال السنة، وتحليلها ضمن ميزانية الدولة، لتسهيل المقارنة بينها بهدف الوصول إلى توازن مضبوط[7].

ت- قانون المالية عملية ترخيصية: باعتباره الوجه القانوني للميزانية العامة، بحيث لا يمكن تنفيذها من طرف الحكومة كما سبق ذكره، إلا إذا رخص لها البرلمان ذلك عن طريق قانون المالية، باعتباره مجالا أصيلا من المجالات المحددة والممنوحة دستوريا إلى السلطة التشريعية. ولعل ما يثبت أن قانون المالية هو عبارة عن رخصة برلمانية، ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون 84-17 والتي تقول "يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال".

ث- قانون المالية عملية سنوية ودورية: ذلك، لأنه يوضع في الأصل ليسري خلال سنة مالية واحدة، حسب ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون 84-17 : " ... بالنسبة لكل سنة مدنية ..."، وعليه يقتضي المنطق أنيتكرر كل سنة في نفس الفترة خلافا للتشريعات الأخرى، إلا أنه قد يطرأ على فترة نفاذه، بعض الاستثناءات، بحيث قد يمتد لأكثر من سنة، وعندها يكون قانون المالية الثاني نافذ لأقل من سنة، هذا ما يعرف بالاستثناء الوارد على مبدأ السنوية الذي يحكم الميزانية العامة.

3- أنواع قانون المالية: تختلف قوانين المالية حسب المشرع الجزائري، والتي من خلالها نحاول أن نسعى إلى التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية

والاجتماعية لعدة سنوات، وتحديد طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها، ويضم قانون 84-17 في المادة 02 مختلف قوانين المالية والمتمثلة في:

أ- **قانون المالية السنوي:** يحدد بصفة عامة موارد الدولة، وأعبائها، وكذلك الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي، وهذا حسب ما تقتضيه المادة الثالثة من قانون 84-17 السالفة الذكر، فهو مبدئيا منطلق السياسة المالية للدولة خلال سنة كاملة فيتضمن الاعتمادات السنوية للدولة، والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة للميزانية[8].

ب- **قانون المالية التكميلي أو المعدل:** تضطر الحكومة إلى وضع قانون مالية تكميلي يتماشى والتغيرات الجديدة، لأن الاعتمادات المفتوحة للإدارة العمومية غير محددة، وغالبا ما يتجاوز المبالغ المقدرة في بداية السنة، لذلك يتم وضع قانون مالية تكميلي يتم المصادقة عليه من قبل البرلمان، حيث يعتبر قانون المعدل التصريح بالتنفيذ الحقيقي للميزانية.

ت- **قانون ضبط الميزانية:** يشكل قانون ضبط الميزانية الوثيقة التي تثبت بمقتضاها تنفيذ القانون، وعند الاقتضاء قانوني المالية التكميلية أو المعدل بكل سنة، حيث تناول قانون 84-17 في المادة الخامسة منه قانون ضبط الميزانية والذي يهدف إلى ضبط النتائج المالية لكل سنة وإجازة الفروقات بين ما تم تنفيذه فعلا وما كان متوقعا، وبذلك فهي أداة لرقابة التنفيذ من طرف السلطة التشريعية.

ثانيا/ تبني اقتصاد السوق في الجزائر ومحاولة الرجوع الى الحدود الكلاسيكية لقانون المالية:

إن الترسانة القانونية المصادفة للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد اللبرالي أبرز نية المشرع في القطيعة التامة مع أي ميزة أو مظهر من مظاهر الدولة المنتجة. بالموازاة مع ذلك، أوكلت لقوانين المالية مهمة خاصة تتمثل في امتصاص آثار التحول الإيديولوجي وذلك من خلال الرجوع والانسحاب إلى حدودها الكلاسيكية من جهة، ومن جهة أخرى توفير الأدوات القانونية والإمكانيات العملية لضمان تفعيل الدور الجديد للدولة في الاقتصاد. لذلك تميزت المرحلة الانتقالية بظهور مفاهيم مساندة لهذا الطرح قصد معالجة التشوّه على مستوى المفاهيم وعلى رأسها النفقات برأس المال والتي أصبحت بفضل

التعديلات التي شهدها القانون الإطار لقوانين المالية 84-17 عنوانا للنفقات العمومية الموجهة للاقتصاد بامتياز[9].

1- **إحداث نوع من القطيعة المالية بين الدولة والمؤسسة العمومية:** إن الأرثوذكسية المالية التي تقتضي العودة إلى الحدود الكلاسيكية لقانون المالية أدت بالجزائر، في إطار تحرير الاقتصاد ومنح أكثر استقلالية للمؤسسة الاقتصادية، إلى إحداث نوع من القطيعة المالية بين الدولة والمؤسسة العمومية الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس، تم تخفيف العبء على ميزانية الدولة من تكاليف المؤسسة العمومية الاقتصادية التي تعاني الخسائر والنتائج السلبية المزمنة من خلال القانون 88-05 المؤرخ في 12 جانفي[10]1988 يعدل ويتمم القانون رقم 84-17 والمتعلق بقوانين المالية، بإلغاء المساهمات المباشرة من الميزانية العامة وتعويضها بالمدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة. وبالرغم من استبعاد فكرة التمويل المباشر للمؤسسات الاقتصادية العمومية من الميزانية العامة للدولة، فإن عملية تدعيم المؤسسات اتخذت طرقا وأشكالا أخرى[11].

أ- **مظاهر انسحاب الدولة من التمويل المباشر للمؤسسة العمومية الاقتصادية:** لطالما شكلت المؤسسة الاقتصادية العمومية عبئا ماليا على الميزانية العامة للدولة باعتبار أن استثماراتها كانت تتم في إطار المخطط الإنمائي السنوي الممول بواسطة قانون المالية[12]، في فترة تميزت بقلة الموارد، وخاصة بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986، مما أدى بالسلطات العمومية بإعادة النظر في علاقتها مع المؤسسة العمومية.

وتعتبر فترة إعادة الهيكلة في الثمانينات تمهيدا لعملية الاستقلالية كبداية للدخول في اقتصاد السوق، علما أن المؤسسة العمومية كانت في وضعية حرجة، خاصة باعتبارها الوحدة الأساسية في التصحيح الاقتصادي الوطني، إذ فقدت المؤسسة الاقتصادية هويتها وأصبحت امتدادا للإدارة حيث لم تكن لها الحرية في اختيار متعامليها أو التحكم في التنمية[13].

- **منح الاستقلالية للمؤسسة الاقتصادية العمومية:** بموجب القانون 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية[14]، تم الإعلان عن انسحاب الدولة من تسيير المباشر للمؤسسات الاقتصادية العمومية. حيث نصت المادة رقم 03 على تمتع المؤسسات العمومية بالشخصية المعنوية وتخضع لقانون التجاري، ومن هذا المنطلق، أصبحت هذه المؤسسات لا تخضع سوى لقواعد السوق مثلها مثل المؤسسة الخاصة. كما

ان قانون 88-05 المعدل والمتتم لقانون 87-17 المتعلق بقوانين المالية أقر بفصل مالية الدولة ومالية المؤسسات العمومية الاقتصادية بإخراج هذه الأخيرة من ميزانية الدولة. وهذا من خلال:

- ♦ تعديل طرق تسيير المؤسسات الاقتصادية: الفصل بين الإدارة والملكية.
- ♦ تطوير الهياكل التي تحكم العلاقة بين الدولة والمؤسسة العمومية.

- **الإجراءات المرافقة للانسحاب المالي للدولة من المؤسسة الاقتصادية:** نظرا لضخامة القطاع الاقتصادي العمومي، والارتباط الوثيق بين المؤسسة الاقتصادية العمومية والدولة على المستوى الهيكلي والمالي، فإن تحقيق الإصلاحات من خلال القانون 88-01 لم يكن ليتم فجأة دون اتخاذ إجراءات مرافقة لانسحاب الدولة من التمويل المباشر ومنح استقلالية للمؤسسات الاقتصادية، هذه التدابير تم اتخاذها بغرض تخفيف صدمة التغيير في نمط التسيير الاقتصادي ومحاولة لتحضير المؤسسة للتأقلم مع مقتضيات التنافسية وقواعد السوق. ويمكن تلخيص مجمل هذه الإجراءات من خلال التطرق إلى:

- ♦ **التعديل الهيكلي، مسح الديون والتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.**
- ♦ **إجراءات الخوصصة كوسيلة للتخلص من أعباء المؤسسات العمومية.**

- **النفقات برأس المال: وسيلة للتدخل الميزاني للدولة في المؤسسات العمومية:** من الوهلة الأولى يبدو أن الفصل بين مالية الدولة ومالية المؤسسات لعمومية من خلال مجموعة النصوص التشريعية الصادرة في 12 جانفي 1988، لاسيما التعديل الذي تضمنه القانون 88-05[15] بإلغاء المادتين 41و 42 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، أسس لانسحاب الدولة من التمويل المباشر للمؤسسات العمومية، لكن بالتمعن في الصياغة الجديدة للمادة 40 من القانون 84-17 نجد ان العناصر المشكلة للتدخل المالي للدولة في المؤسسات الاقتصادية لخصت في عنصر واحد هو: النفقات برأس المال.

وتعتبر النفقات برأس المال حسب الصياغة المدرجة في القانون 88-05 كتلخيص لجملة من الاعتمادات الموجهة للمؤسسات العمومية، هذه النفقات تمول بواسطة مجموعة من الإيرادات النهائية للميزانية العامة للدولة.

2- **إعطاء الأولوية لميكانزمات السوق وتكريس نظام سلطات الضبط كوسيلة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** يعتبر اقتصاد السوق كخاصية أساسية للرأسمالية وهو نظام اقتصادي يشترط تظافر عدة عوامل منها: تكريس الملكية الخاصة، حرية

الاستثمار والإنتاج، حرية المنافسة، الاعتماد على قواعد العرض والطلب والبحث عن الربح، وهو ما يستوجب عند تبنيه إعادة الأولوية لميكانزمات السوق وانسحاب الدولة من الاقتصاد كمتدخل مباشر ومركز وحيد لصنع القرار. فاقتصاد السوق يعرف بأربع خاصيات هي لامركزية الاقتصاد والتي تمنح الأولوية في القرار للوحدات الاقتصادية الأساسية وهي المؤسسات، الثانية انه اقتصاد مبني على المنافسة الحرة والتقاء العرض بالطلب لتحديد السعر، ثالثها هو البحث عن الربح كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي وفي الأخير الانفتاح الداخلي والخارجي.

وفي خضم التحول الاقتصادي والمؤسساتي الذي عرفته الدولة الجزائرية منذ دستور 1989، ثم إدراج جملة من الإصلاحات تنطوي ضمن قواعد اقتصاد السوق، كما تمت إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي والتحول من نظام الدولة المتدخلة في الاقتصاد إلى نظام الدولة الضابطة للنشاط الاقتصادي في خطوة لوضع نهاية للاقتصاد الموجه[16].

ثالثا/الاستثمار العمومي بواسطة قانون المالية في ظل اقتصاد السوق:

حاولت الدولة؛ من خلال جملة الإصلاحات التي انتهجتها منذ نهاية الثمانينات؛ العودة إلى الحدود الكلاسيكية لقانون المالية أو الأرثوذوكسية المالية. وذلك من خلال وضع جملة من التدابير والأحكام تهدف إلى تحقيق اقتصاد حر يكون المحرك الأساسي فيه هو السوق وتضطلع الدولة فيه بدور الضبط. وبالرغم من وفرة الأحكام القانونية والتنظيمية التي اتخذت لهذا الغرض إلا أن الواقع العملي والتطبيق الميداني لهذه الأحكام أثبت محدوديتها، حيث أن الانفتاح الاقتصادي شهد اختلالات عديدة ولم يكن بالشكل المنتظر، كما أن دور الدولة لم ينحصر في مجال الرقابة والتنظيم وبقيت أي الدولة باسطة نفوذها على الحياة الاقتصادية.

من جانب آخر، وفي نهاية التسعينات وبداية الألفية الثانية، ارتفعت أسعار المحروقات بشكل مثير للاهتمام وهوما أدى إلى ارتفاع مداخيل الدولة بالعملة الصعبة وتحقيق فائض في الميزان التجاري بحكم أن الاقتصاد الوطني يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات. هذه "البحبوحة" المالية كما يسميها الكثير، أدت إلى التفكير في العودة إلى انتهاج سياسة الإنفاق العمومي وذلك من خلال الاستثمار العمومي للدولة الذي سيتم تحقيقه بواسطة "برامج دعم النمو الاقتصادي" والتي كرست لها أموال ضخمة. ومن الناحية القانونية، تم

تكريس استعمال قانون المالية كوسيلة مثلى و"فعالة" لتحقيق هذه البرامج ووضعها حيز التنفيذ.

إن العودة إلى الاستثمار العمومي للدولة بحكم الملائمة الظرفية والاستمرار في سياسة الإنفاق العام من خلال الأحكام المدخلة في قوانين المالية، ما هو إلا تعبير على الإبقاء على السياسة التدخلية للدولة في الاقتصاد من خلال برامج الاستثمار العمومي التي اتخذت شكل برامج لدعم النمو الاقتصادي، تطرح السؤال إذا خضعت لضوابط قانونية وأحكام معيارية واضحة المعالم.

1- تمويل عمليات الاستثمار العمومي من ميزانية الدولة وتأطيرها في قوانين المالية : لقد أدت برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي اعتمدتها الدولة إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى ولكنها بالمقابل خلفت آثار اجتماعية وخيمة واختلالات عميقة أدت إلى انخفاض المستوى المعيشي للسكان. من جانب آخر شهد الاقتصاد الجزائري وفرة مالية كبيرة بسبب الارتفاع المحسوس الذي عرفته أسعار البترول التي بلغت 20 دولار سنة 2000 لتصل إلى 150 دولار سنة 2008، ونظرا للتوازنات الاقتصادية الكبرى وانخفاض معدل التضخم، شهدت ميزانية الدولة فائضا معتبرا وسجل الحساب الجاري للاحتياطات الدولية أو ما يسمى باحتياطي الصرف مبالغ معتبرة بالعملة الصعبة.

وبالنظر إلى هذه المعطيات المالية المحفزة وجدت الدولة نفسها مجبرة على اتخاذ التدابير الضرورية من أجل التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية والدفع بعجلة النمو الاقتصادي وذلك من خلال الزيادة في الإنفاق العام عن طريق برامج دعم النمو التي يتم تمويلها من ميزانية الدولة ودعم جميع قطاعات النشاط وتخصيص المبالغ المالية الكافية لإنعاش الاقتصاد الوطني. وقصد تحقيق هذه الأهداف، عمدت الدولة إلى وضع سياسة اقتصادية تعتمد على الإنفاق العام من ميزانية الدولة، نظرا لوجود الموارد الكافية بحكم ارتفاع عائدات الدولة من المحروقات. ونجد الأساس النظري لهذا التوجه الاقتصادي في فكر اقتصاديين نادوا بضرورة تدخل الدولة وأهمية دورها وعلى رأسهم كينز (KEYNES)، بهدف المحافظة على الاستقرار وإعادته إلى نصابه، انطلاقا من مبدأ التوازن الاقتصادي لا يمكن أن يحدث تلقائيا وإنما يقع على عاتق الدولة مهمة التدخل بتفعيل السياسات الملائمة والكفيلة بتحقيقه[17].

و بين مؤيد ومعارض لمسألة العودة إلى الاستثمار العمومي من خلال التمويل التام لبرامج دعم النمو الاقتصادي من ميزانية الدولة، ارتأت الحكومة المضي في ضخ مبالغ معتبرة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بغية الحصول على معدلات نمو تمكن من تحقيق انتعاش للاقتصاد الوطني. وبهذا الصدد وقع الاختيار على السياسة الانفاقية واتخذ قانون المالية كوسيلة لتنفيذها وهو ما يؤدي بنا للتطرق إلى أسباب ومبررات هذا الاختيار وكذا الموارد التي استعملت لتمويله والآليات القانونية لتحقيقه على أرض الواقع.

أ- **اختيار سياسة الإنفاق العام كأداة لدعم النمو الاقتصادي:** كما سبق وأشرنا إليه، تعتمد بعض السياسات الحكومية على السياسة المالية أو ما يعرف بسياسة الإنفاق من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن السياسة المالية هي أداة الدولة من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، وذلك برسم برنامج عمل مالي تتبعه الدولة باستخدام الإيرادات والنفقات العمومية لتحقيق متطلبات التقدم الاقتصادي ودفع عجلة التنمية وكذلك توفير الاستقرار الاقتصادي. ويتم استعمال سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر بصورة ملفتة للانتباه من حيث ارتباطها الوثيق بتغيرات أسعار المحروقات وتمويلها من المداخيل المحققة من هذه الأخيرة، وهو ما يضفي نوعا من الخصوصية عليها. ولكي يحقق الإنفاق العام الآثار المنشودة منه، فإن هذا يستلزم تحقيق معادلة بين "المنفعة أو إشباع الحاجيات" و"الاقتصاد في النفقة" وهو ما يعبر عن ضرورة ترشيد الإنفاق العام وإخضاعه إلى ضوابط محددة[18].

- **الملائمة الظرفية لسياسة الانفاق العام وارتفاع إيرادات ميزانية الدولة:** بالنظر إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي، نسجل تحسن متزايد وملحوظ على مستوى التوازنات المالية والخارجية والمتمثلة في فائض الميزان التجاري لسنة 2000 وكذا انخفاض معدل الدين الخارجي إلى 19.8% سنة 2000 مقابل 47.7% سنة 1998، ونفس الشيء فيما يتعلق بالتوازنات المالية الداخلية والتي يعكسها القسم المخصص للادخار من الميزانية للدولة، وكذا الفائض المسجل من طرف الخزينة العمومية إضافة إلى التحكم في الوضعية النقدية التي أدت إلى استقرار التضخم عند 1% خلال السنوات التي سبقت اعتماد برنامج دعم النمو الاقتصادي[19].

بالمقابل فإن معدل النمو المقدر ب 3%سنة 2000 يعتبر غير كاف للاستجابة للاحتياجات الضرورية للسكان خاصة فيما يتعلق بميدان الشغل، لاصطدامه بالتوسع المستمر للنشاطات الإنتاجية الموازية وانخفاض الاستثمارات، إضافة إلى الوضعية الأمنية المتدهورة وتعدد الإجراءات الإدارية والعراقيل البيروقراطية التي شكلت عوائق لتشجيع الاستثمار في حين تراكمت وتفاقمت الاحتياجات الاجتماعية التي لم يتم تلبيتها، ليس فقط في مجال التشغيل ولكن فيما يتعلق بالسكن والتجهيزات الثقافية والاجتماعية.

- **ضرورة تدارك العجز الاقتصادي وتطوير القدرات الوطنية:** هذه التوازنات الاقتصادية الكلية والملاءة المالية للدولة، فان الوضعية الاجتماعية ومستوى معيشة السكان لا تعكس بالضرورة تناسب هذه الأرقام مع واقع المواطنين ومعاناتهم المترتبة عن التحولات المتتالية التي انتهجتها الدولة. حيث أن غلق أزيد من 900 مؤسسة اقتصادية ترتب عنها تسريح آلاف العمال وادى إلى تقليص الفئة العاملة في القطاع العمومي لتصل إلى 320.000 (أو ما يعادل 40%)، كما أن نسبة البطالة انتقلت من 24% سنة 1994 إلى 30% سنة 2000، ومن جهة أخرى فان كتلة الأجور تراجعت إلى النصف في الفترة من 1989 إلى 2000. وبالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية فان الوضعية الأمنية التي عرفتها الجزائر، انجرت عنها أزمة اجتماعية عميقة خلفت ما يقارب 200.000 ضحية وأكثر من 30 مليار دولار من الخراب والتدمير.

ولم تتلق الجزائر من استثمارات أجنبية في الفترة الممتدة سوى 60 مليون دولار أمريكي خارج المحروقات، بينما تلقت تونس خلال نفس الفترة 3 ملايير دولار. وسجلت الجزائر خلال عام 1999 حجما شاملا من الاستثمارات قدره 530 مليون دولار من بينها 500 مليون في مجال المحروقات والبقية في قطاع الصيدلي[20].

2- قانون المالية كوسيلة لتأطير عمليات الاستثمار العمومي: وفقا للمادة 03 من القانون 84-17 فإن قانون المالية يقر ويرخص بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها، وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومة وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي يعتبر قانون المالية حاملا لبرنامج الحكومة عن طريق احتوائه لميزانية العامة للدولة، التي تتشكل من نفقات الدولة وإيراداتها المحددة سنويا، وهي الأداة التي تترجم سياسة وبرامج الدولة من مجرد مشاريع إلى إنجازات ملموسة، وتنص المادة 67 من القانون 87-17 على أن قانون المالية السنوي يحتوي عل قسمين منفصلين،

ينص القسم الأول على الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد وكذا السبل والوسائل الكفيلة بضمان التوازنات التي أقرها المخطط الإنمائي، أما القسم ثاني فيتعلق بالمبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة في إطار الميزانية العامة للدولة بشأن نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

ونظرا لاضطلاع محتوى قانون المالية بالسياسة المالية للدولة، وباعتباره أداة لتنفيذ السياسة الحكومية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فإنه يشكل الوسيلة المثلى في نظر السلطات العمومية في الجزائر لتكريس وتحقيق البرامج التنموية وبرامج دعم النمو الاقتصادي، وهذا ما يعود ربما، إلى الطابع المتميز لنص قانون المالية وكذا ملاءمته لتأطير هذه البرامج.

أ- **قانون المالية: نص تشريعي "متميز"**: يمثل قانون المالية تشريعا عاديا، مقارنة بالدستور أو القانون العضوي، حيث يليهما مرتبة، ويعتبر تشريعا متميزا مقارنة بالتشريعات العادية الأخرى، ويفترض أن يؤطر قانون المالية بقانون عضوي، كما أنه يتميز بخصوصية في إجراءات إعداده ومناقشته، والتصويت عليه والمصادقة عليه، وكذا بحيوية مجالاته.

ولا يمكن أن يعدل أو يتمم قانون المالية بموجب تشريع عادي طبقا لنص المادة الرابعة من القانون 84-17 التي تنص على أنه "يمكن لقوانين – المالية التكميلية أو المعدلة دون سواها إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية ". بالمقابل بإمكان قانون المالية تعديل وإتمام التشريعات العادية الأخرى.وما يميز قانون المالية هو اتساع محتواه؛ بحيث يضم أحكام جبائية تشكل تشريعات مستقلة بحد ذاتها. هذه الأحكام تعتبر في نفس الوقت جردا لمختلف الإيرادات وفقا لما تم توقعه، ونشير في هذا الصدد أن قانون 84-17 المعدل – والمتمم نص في المادة 13 منه على ما يلي: " فضلا عن القوانين الصادرة في المجال الجبائي أو في مجال الأملاك الوطنية والمجال البترولي وكذلك ما يتعلق منها بترقية الاستثمارات، يمكن أن تنص قوانين المالية دون سواها، على الأحكام المتعلقة بأساس الضريبة ونسبها وكيفيات تحصيل مختلف أنواعها وبالإعفاء الجبائي.

بمعنى أن الأصل أن تنظم هذه المجالات بقوانين مستقلة عن قانون المالية، لكن يجوز أن ينص قانون المالية على بعض الأحكام الخاصة بهذه المجالات، على أن يقتصر ذلك

على الشق أو الجانب المالي فقط . إلا أنه وفي كثير من الأحيان يتم تجاوز هذا الجانب، فيصبح قانون المالية للسنة يتناول أحكاما لا علاقة لها بالسياسة المالية[21].

ب- ملاءمة الطابع الخاص لمحتوى قانون المالية لتأطير برامج الاستثمار العمومي: يعتبر قانون المالية حاملا لبرنامج الحكومة عن طريق احتوائه الميزانية العامة للدولة، التي تتشكل من نفقات الدولة وإيراداتها المحددة سنويا، وهي الأداة التي تترجم سياسة وبرامج الدولة من مجرد مشاريع إلى إنجازات ملموسة. وتنص المادة 67 من القانون 84-17على أن قانون المالية السنوي يحتوي على قسمين – منفصلين، ينص القسم الأول على الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد وكذا السبل والوسائل الكفيلة بضمان التوازنات المالية التي أقرها المخطط الإنمائي السنوي، أما القسم الثاني فيتعلق بالمبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة في إطار الميزانية العامة للدولة بشأن نفقات التسيير والاستثمارات العمومية وكذا الاستثمارات المخططة[22]:

- **القسم الأول لقانون المالية؛ طرق التوازن المالي ووسائله:** من خلال هذه الأحكام يتبين أن القسم الأول لا يحدد بصفة دقيقة السبل والوسائل التي تضمن التوازن المالي، حيث أنه يتطرق للموارد دون التعرض للأعباء كما أنه لا يحدد عملية تتعلق بالتقييم المالي، هذا القسم يعتبر الأهم حجما في قانون المالية، حيث يتضمن الأحكام المتعلقة بالجباية وهو قسم يتميز بالتعقيد وصعوبة حصر الأحكام المتضمنة فيه

وعموما فإن القسم الأول من قانون المالية يتضمن ثلاث محاور:

- ♦ الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية؛
- ♦ الطرق والوسائل التي تضمن سير المرافق العمومية؛
- ♦ الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق التوازن المالي الداخلي والخارجي.

- **القسم الثاني لقانون المالية؛ الميزانية والعمليات المالية للدولة:**أما القسم الثاني المتعلق بتقدير وتقييم الموارد والأعباء العمومية فنجده معنون "الميزانية والعمليات المالية للدولة، ويتضمن هذا القسم ملاحق الميزانية، ولقد تم تعديل أحكام القانون 84-17 بموجب القانون 88-08[23] والذي غير من محتوى القسم الثاني حيث أصبحت نفقات الاستثمار تسمى نفقات التجهيز، كما ان نفقات الاستثمارات المخططة ألغيت لتحل محلها النفقات بالرأسمال. ونشير أن القسم الثاني يميز بين المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة

بشأن نفقات التسيير والتجهيز والنفقات بالرأسمال من جهة، والتراخيص الإجمالية للميزانيات الملحقة، الحسابات الخاصة بالخزينة والعمليات المالية للدولة من جهة أخرى.

- **مرفقات قانون المالية: التعبير العددي والجانب الإحصائي:** تمت الإشارة بشكل مباشر في قانون 84-17 من خلال المادة 2/68 التي ترفق بقانون المالية والتي تتضمن: التقييمات المتعلقة بالموارد، توزيع النفقات حسب كل فصل فيما يخص نفقات التسيير، توزيع نفقات التجهيز حسب كل قطاع ، قائمة الحسابات الخاصة بالخزينة والقائمة الكاملة للرسوم شبه الجبائية.

- **قانون المالية يتضمن أحكاما تشريعية دائمة وأخرى مؤقتة:** ويميز في قانون المالية بين الأحكام التشريعية الدائمة والأحكام التي لها طابع مؤقت، حيث يكتسي كل حكم مقترح، لم تحدد فترة تطبيقه صراحة، طابعا دائما لأحكام المادة 67 من القانون 84-7 المتعلق بقوانين المالية. إن هذه الأحكام المتعلقة بتركيبة أو هيكلة قانون المالية، تبرز مدى خصوصية قانون المالية، ويتجلى ذلك من حيث تطبيقه الزمني الذي لا يتعدى مبدئيا السنة المدنية، و"ضبط محتواه" أو الأحكام التي ينبغي أن يتعرض لها، حيث أنه ينقسم إلى جزأين رئيسيين ويتضمن المحاور التي يختص بها كل جزأ، كما أنه يتضمن جانبا إحصائيا يشكل تعبيرا رقميا للأحكام الواردة في قانون المالية[24].

- **قانون المالية يحتكم لمبادئ أساسية في إعداد الميزانية:** يتعين على السلطة التنفيذية، أثناء إعداد الميزانية أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المبادئ العامة، والتي صارت من البديهيات في علم المالية العامة. وتتمثل هذه المبادئ في مبدأ السنوية، مبدأ وحدة الميزانية ،مبدأ عمومية الميزانية ومبدأ توازن الميزانية.

- **قانون المالية يستعمل للترخيص بتمويل برامج الاستثمار العمومي:** كما تنص المادة 100 من قانون المالية لسنة 2000 على أنه" لا تلزم القوانين التوجيهية و/أو قوانين البرامج المحددة للأهداف على المستوى المتوسط والطويل، الدولة سنويا، على صعيد الميزانية إلا في حدود رخص البرامج والاعتمادات المتضمنة في قانون المالية السنوي إن هذه المادة تتضمن مسألتين هامتين، تتعلق الأولى بالترخيص الأولي وهي في مجال قانون المالية أما الثانية فتتعلق بمبدأ السنوية. وهي مادة تستحق أن تدرج في نص قانون عضوي[25].

خاتمة:

على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية التي قامت بها الجزائر، في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، قصد إرساء قواعد اقتصاد السوق والعودة إلى المالية الليبرالية، وهذا بسبب ظروف داخلية وخارجية املت على الجزائر تعديلات في توجهاتها الاقتصادية، أدى إلى انسحاب الدولة من التمويل والاستثمار المباشر في النشاط الاقتصادي.

لكن بتحسن الظروف المالية، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وزيادة العائدات، عادت الدولة إلى استراتيجية التدخل العمومي في الحياة الاقتصادية وهذا قصد بعث التنمية وتنشيط الاقتصاد، من خلال قوانين المالية الذي أحدث برامج استثمار عمومي وأقر تمويلها من الميزانية العامة للدولة . من هذا المنطلق، يبدو جليا أن مسألة تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال الإنفاق العام عبر قوانين المالية، هي مسألة ظرفية عادة ما تمليها الوضعية المالية للدولة، وهذا ما يفسر غياب الإطار القانوني وانعدام استراتيجية وأهداف محددة لهذه البرامج.

الاحالات والمراجع:

[1] محمد خلاصي، عملية تحضير الميزانية العامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، بن عكنون، 1992 ، ص20.

[2] Maurice DUVERGER, les Finances Publiques, 4 ème édition, presses universitaires de France, Paris, 1967, p83.

[3]حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1992 ،ص 116-117.

[4] حسن عواضة، المالية العامة "الموازنة، النفقات، الواردات العمومية"، بيروت، دار النهضة العربية، 1978 ، ص75.

[5]قانون رقم 84-17،المؤرخ في:1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في: 1984/07/10.

[6]Cotteret (Jean-Marie), le budget de l'état, presses universitaires de France, Paris, 1972, p5.

[7]محمد إبراهيم الوالي، علم المالية العامة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987 ، ص83.

[8]وفقا للمادة المادة 02، من قانون 84-17 مرجع سابق.

[9] BOUARA Tahar : Les Finances Publiques, éditions pages bleues, Alger, 2007, p23.

[10]قانون 88-05المؤرخ في: 1988/01/12، المعدل والمتمم لقانون 84-17، الجريدة الرسمية، العدد: 02 المؤرخة في: 1988/01/13.

[11]وفقا للمادة 01، نفس المرجع.

[12]وفقا للمادة 42و43، من قانون 84-17، مرجع سابق.

[13]دحماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة: دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة ماجيستير (غيرمنشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1،ص 12.

[14]قانون 88-01 المؤرخ في: 1988/01/12، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد: 02 المؤرخة في: 1988/01/13.

[15]وفقا للمادة 40من قانون 88-05، مرجع سابق.

[16]دحماني عبد الكريم، مرجع سابق، ص25.

[17]LA BARONNE (D): Economie Générale, édition Seuil, Paris, 1998, p49.

[18]سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 1009 ، ص65.

[19]Rapport de présentation du projet de loi de finances complémentaire pour 2001, Ministère des Finances algérienne, 2001,p 4-5.

[20]خطاب رئيس الجمهورية، في افتتاح الندوة الوطنية لاطارات الامة 2001/04/26،على الموقع: www.el-mouradia.dz، يوم الاطلاع، 2013/07/01.

[21]دحماني عبد الكريم، مرجع سابق، ص65-66.

[22]وفقا للمادة 67 من قانون 84-17، مرجع سابق

[23]قانون 88-08 المؤرخ في: 1988/01/12، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد: 02 المؤرخة في: 1988/01/13.

[24]دحماني عبد الكريم، مرجع سابق، ص70.

[25]قانون رقم 99-11، المؤرخ في: 23 /1999/12، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد92، المؤرخة في:1999/12/25.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثالث/ جوان 2016
Mila Univ center. Publish. Co.

أثر جودة الخدمة على رضا العملاء
دراسة حالة خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة

The impact of service quality on customer satisfaction
The case study of urban transport services in Mila city

د. عقون شراف
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/01/04 تاريخ قبول النشر: 2016/05/03

الملخص :

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر جودة خدمات النقل الحضري من خلال أبعادها: "عرض الخدمة، سهولة الوصول، المعلومات، المواعيد (المدة)، الاهتمام بالمسافر، الرفاهية (الراحة)، الأمن."، على رضا العملاء. وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لجودة خدمات النقل الحضري على رضا العملاء، ووجود أثر معنوي لثلاثة أبعاد فقط: الأمن، عرض الخدمة، المواعيد (المدة)، على رضا العملاء.

الكلمات المفتاحية: جودة، جودة خدمات النقل الحضري، الرضا، العملاء.

Abstract :

This study aims to determine the impact of the urban transport services quality through its dimensions: " service offering, ease of access, information, appointments (duration), customer care, welfare (comfort), security.", On customer satisfaction. The study found a significant impact of the urban transport services quality on customer satisfaction, and the presence of significant effect for only three dimensions: security, service offering, appointments (duration), on customer satisfaction.

***Key words**: quality, urban transport services quality, satisfaction, customers.*

مقدمة

يعد النقل من أهم القطاعات التي عرفت تطورا كبيرا من خلال آثاره الملموسة في التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضري للدول، ويعد النقل حسب النظرة الاقتصادية الوسيلة المناسبة لربط أماكن الانتاج بمواطن الاستهلاك من خلال نقل الأفراد والسلع والمواد الأولية ...الخ. كما يعتبر من الناحية الاجتماعية الرابط بين أفراد المجتمع خاصة مع زيادة التوسع العمراني للمدن. أما على المستوى الحضري فتعتبر شبكة النقل في المدينة بمثابة الشريان الذي يغذي كافة مناطق وقطاعات المدينة بما يلزمها للنهوض بكافة الوظائف المحققة لأغراض السكان من عمل وتسوق وترفيه وتعلم وقضاء للمصالح الشخصية ...الخ.

ويعد النقل الحضري من أهم الوظائف في قطاع خدمات النقل الحديث، نظرا لمساهمته الفعالة في تكامل كافة الأنشطة البشرية، وقد أصبح الاهتمام بقياس جودة خدمات النقل الحضري وآثارها على رضا العملاء ضرورة حتمية لتحقيق النمو والتطور والاستمرارية، خاصة مع ازدياد وعي الزبائن في سوق يتميز بالبدائل المتعددة والمنافسة الشديدة، الأمر الذي يوجب على مؤسسات النقل الحضري البحث في مستوى جودة خدماتها من وجهة نظر العملاء بالاعتماد على عدة معايير ومؤشرات ونماذج، وعرفة آثارها على رضا العملاء، لأن رضا العميل عادة يوثق صلته بالمؤسسة العارضة، والرضا المتراكم مع مرور الوقت يزيد من ولاء العميل للمؤسسة.

1- الإجراءات المنهجية للدراسة:

1-1- مشكلة الدراسة

تعد دراسات جودة الخدمة من أكثر مجالات البحث اهتماما من طرف الباحثين، لما لها من آثار مباشرة على نجاح ورقي المؤسسات، الأمر الذي استدعى البحث عن مستوى جودة الخدمة في مجال خدمات النقل الحضري وأثرها على رضا العملاء.

وعليه فإن الإشكالية المراد تناولها بالدراسة والتحليل، يمكن التعبير عنها بالتساؤل الرئيسي التالي:

"هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$ لجودة خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة على رضا العملاء؟."

ويندرج ضمن هذا التساؤل سبعة أسئلة فرعية كما يلي:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$ لبعد "عرض الخدمة" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة؟.
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$ لبعد "سهولة الوصول" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة؟.
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$ لبعد "المعلومات" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة؟.
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$ لبعد "المواعيد (المدة)" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة؟.
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$ لبعد "الاهتمام بالمسافر" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة؟.
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$ لبعد "الرفاهية (الراحة)" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة؟.

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$ لبعد "الأمن" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة؟.

1-2- فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على السعي لإثبات أو نفي صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية للبحث $H0_1$:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$ لجودة خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة على رضا العملاء."

وتتفرع الفرضية الرئيسية سبعة فرضيات فرعية على النحو التالي:

- **$H0_{11}$** : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$ لبعد "عرض الخدمة" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.
- **$H0_{12}$** : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$ لبعد "سهولة الوصول" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.
- **$H0_1$** : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$ لبعد "المعلومات" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.

- **$H0_{14}$** : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$ لبعد "المواعيد (المدة)" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.
- **$H0_{15}$** : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$ لبعد "الاهتمام بالمسافر" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.
- **$H0_{16}$** : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$ لبعد "الرفاهية (الراحة)" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.
- **$H0_{17}$** : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$ لبعد "الأمن" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.

1-3- أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في الكشف عن بعض المفاهيم المتعلقة بجودة خدمات النقل.
- يعتبر هذا الموضوع من البحوث التي تفتقر إليها المكتبات الجزائرية حيث تم اختياره كمحاولة متواضعة لفتح الباب لإثراء هذا الموضوع والمكتبة الجزائرية بهذا النوع من الدراسات الكمية، ومحاولة لتغطية النقص الموجود في هذا المجال.
- محاولة لفت انتباه مؤسسات النقل الحضري خاصة الحافلات لأهمية جودة الخدمات في كسب رضا العملاء.
- الوقوف على مدى اهتمام مؤسسات النقل الحضري بجودة خدماتها المقدمة للعملاء.
- كشف العلاقة التأثيرية بين جودة خدمات النقل الحضري ورضا العملاء.

1-4- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لدراسة أثر جودة خدمات النقل الحضري (عن طريق الحافلات) ومختلف أبعادها على رضا العملاء، وذلك عن طريق إبراز مختلف الجوانب النظرية لجودة خدمات النقل الحضري ورضا العملاء، ثم الوقوف على تحليل العلاقة بينهما من خلال دراسة تطبيقية عملية.

1-5- أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز الدور الذي يجب أن تقوم به مؤسسات النقل الحضري لإنجاح مهامها وتحقيق أهدافها، وذلك بإعطاء أهمية لتطوير جودة خدماتها، لأنها من السبل التي تساعدها على تحقيق رضا عملائها.

1-6- مجتمع وعينة الدراسة: يضم مجتمع الدراسة جميع عملاء خدمات النقل الحضري بالحافلات بمدينة ميلة، وبسبب كبر مجتمع الدراسة وصعوبة الوصول إلى كل العملاء، تم اختيار عينة الدراسة حسب أسلوب العينة القصدية أو الملائمة، حيث تم توزيع 400

استبيان، وقد تم استرجاع 380 منها، وبعد مراجعة الاستبيانات المسترجعة تم استبعاد 20 منها لعدم اكتمالها أو لتناقض الإجابات على أسئلتها، وتم اعتماد 360 استبيان للتحليل الإحصائي أي بنسبة 90% من إجمالي الاستبيانات الموزعة.

1-7- منهجية الدراسة: اقتصرت الدراسة على مناقشة أثر جودة خدمات النقل الحضري من خلالها أبعادها السبعة (عرض الخدمة، سهولة الوصول، المعلومات، المواعيد (المدة)، الاهتمام بالمسافر، الرفاهية (الراحة)، الأمن.) على رضا العملاء حسب وجهة نظرهم بمدينة ميلة.

ولمعالجة الإشكالية موضوع الدراسة، سنتبع المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة الدراسة. أما أداة الدراسة المستخدمة فتمثلت في الاستبيان، الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: متعلق بالمتغيرات الشخصية لأفراد العينة، ويضم 7 عبارات.

الجزء الثاني: متعلق بمتغير جودة خدمات النقل الحضري، والتي تم تقسيمها إلى سبعة أبعاد بمجموع 32 عبارة.

الجزء الثالث: متعلق بمتغير رضا العملاء، ويضم 3 عبارات.

كما تم قياس اتجاهات الزبائن حول محوري الاستبيان الثاني والثالث السابقين باستخدام مقياس ليكرت الخماسي المتدرج من درجة الجودة والرضا المتدنية جدا إلى درجة الجودة والرضا المرتفعة جدا، بحيث أن طول الفئة يساوي 0.8.

1-8- صدق وثبات أداة الدراسة: يشير صدق أداة الدراسة إلى التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، أي شمولها على كافة العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من جهة، ووضوح فقراتها ومفرداتها من جهة أخرى، بحيث تكون مفهومة من قبل كل من يستخدمها. وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين من أساتذة الجامعات، وفي ضوء آرائهم تم إثراء أداة الدراسة وبنائها في صورتها النهائية.

كما تم التأكد من ثبات أداة الدراسة وصدقها البنائي، باستخدام معادلة ألفا كرونباخ *Cronbach's alpha*، وقد بينت النتائج أن قيمة المعامل ألفا كرونباخ لجميع متغيرات أداة الدراسة بلغ 0.859 وهو أكبر من 0.6 المعدل المقبول إحصائيا، وبالتالي فإن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

1-9- نموذج الدراسة: يمكن تلخيص متغيرات الدراسة من خلال النموذج الموالي:

الشكل رقم 1: نموذج الدراسة

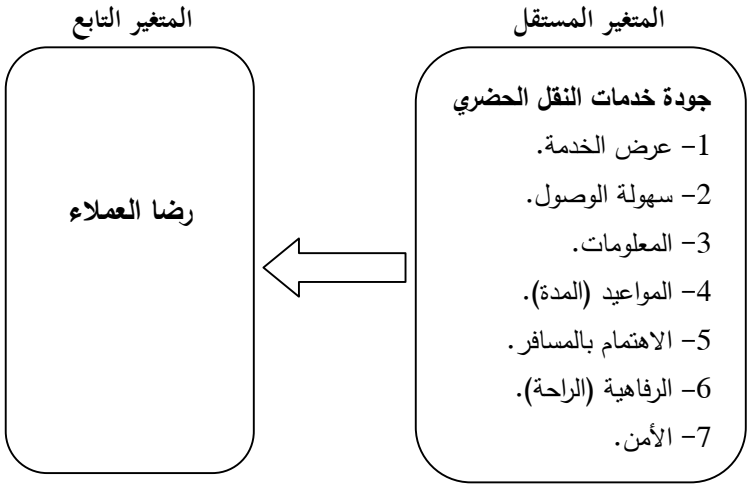

المصدر: من إعداد الباحث

2- الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة:

2-1- ماهية الجودة:

اختلفت الآراء حول تعريف الجودة، لكنها في الواقع لم تخرج عن نطاق المفاهيم التالية: هي "ملائمة المنتوج للاستخدام"، "وتلبية احتياجات الزبائن[1]"، "وأن يعمل المنتوج بصورة صحيحة ومن المرة الأولى لاستخدامه"، "وتقليل التباين"[2]. وفيما يلي سنتناول بعض تعاريف الجودة:

- لغويا، مصطلح الجودة يعني طريقة حياة، مثلا نقول عن سلعة أنها ذات جودة عالية عندما تلبي توقعاتنا أو تزيد، بينما في حقيقة الأمر هي أكثر ما تعكس المطابقة أو القدرة على القيام بالشيء كما هو مطلوب، وقد اتخذت كلمة جودة من الكلمة اللاتينية *QUALITAS* والتي تعني بالفرنسية *Tel que* أي " كما هو"[3].

- كما يشير *Taguchi* إلى أن الجودة هي تفادي الخسارة التي يسببها المنتوج للمجتمع بعد إرساله للمستعمل، ويتضمن ذلك الخسائر الناجمة عن الفشل في تلبية توقعات الزبون والمؤسسة، والفشل في تلبية خصائص الأداء والتأثيرات الجانبية الناجمة عن المنتوج كالتلوث والضجيج وغيرها[4].

– وقد ميز *Bradly T. Gale* بين أربع مستويات للجودة تجعل منها عنصرا استراتيجيا هاما وهي[5]:

– جودة المطابقة: أي مطابقة جودة المنتج أو الخدمة للخصائص والمواصفات المحددة في التصميم؛

– إرضاء العملاء: وذلك من خلال الاقتراب منهم، وتفهم احتياجاتهم ومحاولة تلبية هذه الاحتياجات؛

– القيمة المطلوبة من طرف السوق والخاصة بالمنافسة: وذلك من خلال دراسة السوق وتحليل احتياجاته ومتغيراته؛

– إدارة القيمة للزبون: من خلال استعمال أدوات القياس ومؤشرات تحليل العلاقة (قيمة /عميل).

– كما يعتقد "دوهرتي *Douharty*": أن الجودة فكرة مرنة ذات عدد من المعاني المتناقضة، والتي يمكن أن تقود إلى مخرجات مختلفة، وتحدد بعض التناقضات في تحديد مفهوم الجودة مثلا من خلال كونها مفهوم استراتيجي وإجرائي معا، وفكرة تصورية وعملية معا، وذات مفهوم مطلق ونسبي معا، ...الخ[6] .

– كما تعرف الجودة من خلال حجم المؤسسة، حيث يقصد بها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "الصفر عيب أو خطأ، الصفر عطب، الصفر تأخر، الصفر ورق، الصفر مخزون"[7]، أي ما يطلق عليه الأصفار الخمسة.

– ويتفق جوران (*Jurane*) وكروسبي (*Crosby*)، على أن الجودة تعني الملائمة والمطابقة، أي الملائمة للاستخدام والمطابقة للمواصفات[8] .

2-2- ماهية جودة خدمات النقل الحضري

2-2-1- تعريف الخدمة

نظرا لاختلاف وجهات النظر في تحديد تعريف دقيق وواضح للخدمة، سنحاول عرض أهمها فيما يلي:

– يعرف Kotler الخدمة على أنها كل نشاط أو إنجاز أو منفعة يقدمها طرف ما لطرف آخر، وتكون أساسا غير ملموسة ولا تنتج عنها أي ملكية، وأن إنتاجها أو تقديمها قد يكون مرتبط بمنتج مادي ملموس أو لا [9].

– وتعرفها الجمعية الأمريكية للتسويق على أنها مجمل النشاطات أو المنافع التي تعرض للبيع، أي التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة[10].

– كما تعرف على أنها تصرف أو مجموعة من التصرفات التي تتم في زمن محدود ومكان معين من خلال وسائل مادية وبشرية لصالح فرد معين أو مجموعة من الأفراد بالاعتماد على إجراءات وسلوكات منظمة[11].

– وتعرف أيضا بأنها منتوج غير ملموس يقدم فوائد ومنافع مباشرة للعميل كنتيجة لتطبيق أو استخدام جهد أو طاقة بشرية أو آلية، والخدمة لا يمكن حيازتها أو استهلاكها ماديا[12].

– والخدمة أيضا هي ذلك النشاط الذي يشكل قيمة اقتصادية بالاستجابة لحاجات ورغبات الزبون، دون أن يتطلب ذلك إنتاج شيء مادي ملموس[13].

– وتعرف الخدمة بأنها: نشاط يرافقه عدد من العناصر غير الملموسة والتي تتضمن بعض التفاعل مع الزبائن أو مع خاصية الحيازة، وليس نتيجة لانتقالها للمالك[14]. أي أنها كافة الأنشطة والعمليات التي يبرز فيها الجانب الغير الملموس والتي تتولد عنها منافع واشباعات يمكن بيعها[15].

– كما عرفت الخدمة أيضا على بأنها ذلك المنتج الذي يتصف بعدم الملموسية والتلازم، أي انفصال الخدمة على درجة مهارة مقدمها، وزمان ومكان تقديمها، واختلاف أسعارها، وتكاملها مع المنتجات الملموسة عند تقديمها، إضافة إلى ضرورة تواجد المستفيد عند إنتاجها أو مشاركته في إنتاجها[16].

ويبقى الجدل بين الباحثين حول مفهوم الخدمة وارد، حيث أن التعاريف السابق عرضها تناولت جانبا محددا من هذا المفهوم وأهملت جانبا آخر. ومن خلال التعاريف السابقة، نستخلص أن مفهوم الخدمة يجب أن يتضمن ما يلي[17]:

– الجوانب المتعلقة بالزبون: وتشمل المؤثرات السلوكية كالحاجات والدوافع والأهداف، الخبرة والتجربة، مدى إدراكه لجودة الخدمة، والمنافع التي يحصل عليها؛

– الجوانب المتعلقة بالخدمة: من خبرة ومهارة مقدم الخدمة، وقدرته على إرضاء الزبون؛

– المستلزمات المادية الداعمة: من سلع ملموسة، الأبنية، والتجهيزات اللازمة لتقديم الخدمة على الوجه الصحيح؛

– يجب تحديد الأنشطة والعمليات بشكل جيد وتدريب العاملين على تقديم الخدمة؛

– إن الخدمة عبارة عن سلسلة أنشطة وعمليات لا تقود إلى امتلاك النتائج أو المخرجات؛

– الخدمة مجموعة من المنافع الغير ملموسة التي تقدم إلى الأفراد كل حسب طلبه.

2-2-2- تعريف النقل الحضري

يعتبر النقل من المتطلبات الأساسية لكل مجتمع ، وهو عبارة عن خدمة اجتماعية بالدرجة الأولى، كما أنه يعد أحد مصادر الرفاهية، وأحد عوامل تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال إشباع حاجاتهم المختلفة بواسطة التنقل باعتباره ضرورة اجتماعية تفرضها ظروف الحياة اليومية.

لقد عرف القانون الجزائري خدمة النقل كما جاء في نص المادة 16 من القانون رقم 17/88 المؤرخ في 10 ماي 1988 بأنه كل نشاط ينقل بواسطة شخص طبيعي أو معنوي أشخاص أو بضائع من مكان إلى أخر على متن مركبة مهما كان نوعها[18] .

وهنا نستنتج أن القانون عرف النقل على أنه نشاط واقتصر على وصفه دون التطرق إلى الجانب الاقتصادي الذي يتضمنه، إذ أن النقل من الناحية الاقتصادية هو نشاط يخلق منفعة في الزمان والمكان بواسطة التحويل الفيزيائي للسلع والأشخاص من مكان إلى آخر.

انطلاقا من هذين التعريفين يمكننا إعطاء تعريف شامل للنقل، فهو كل نشاط يخلق منفعة في الزمان والمكان عن طريق التحويل الفيزيائي للسلع والأشخاص من مكان إلى آخر على متن مركبة معدة لهذا الغرض.

إن النقل الحضري هو وسيلة هامة للربط بين نقاط التجمع العمراني، وهو الشريان الواصل بينها، فضلا عن كونه المحرك الأساسي للتجمع السكاني الحضري، حيث يهدف إلى إعطاء ديناميكية واستمرارية للحياة في المدينة بمختلف تشكيلاتها.

ويرمي النقل الحضري لضمان القيام بجميع عمليات النقل اللازمة لكل المستعملين المرتبطة بمتطلبات حياتهم المدنية، في ظل شروط اقتصادية ملائمة وبطريقة مريحة وفي ظروف أمنية جيدة، وعليه يعتبر الأمن إجباري، أما الشرطان الآخران (الراحة والاقتصاد) فيتعلقان بإمكانيات التنفيذ لتخطيط المسالك، شبكات النقل والتجهيزات المرتبطة بها، آخذين في الحسبان المميزات الخاصة بكل منطقة عمرانية :الموقع، النسيج والبنية العمرانية [19].

والنقل الحضري هو مجموعة وسائل النقل الجماعي والفردي التي تسمح بضمان التنقلات داخل التجمعات السكانية الكبيرة للأشخاص، وعلى العموم تتكفل بهذا النوع من النقل

مؤسسات حضرية عمومية وخاصة مختصة بنقل الأشخاص مقابل مبالغ مالية محدودة، وشغل في أوقات محدودة عبر المسالك المخصصة لها نقاط توقف ومحطات معينة.

2-2-3- تعريف جودة خدمات النقل الحضري وأبعاد قياسها

إن أي تعريف لجودة خدمات النقل الحضري لا بد أن يركز على ما يمكن أن يتوقعه العميل من وراء السبب الجوهري لشراء هذه الخدمة، وبالتالي تحديد مدى قدرة هذه الخدمة على الوفاء بحاجات العميل الحقيقية، لذا فإن تعريف جودة خدمات النقل الحضري يتمحور أساسا حول المنافع التي تقدمها هذه الخدمة للعميل ومستوى إدراكه لها، أي التركيز على إجمالي المنافع والقيم التي تقدمها الخدمة للمستفيد[20]، وهذا ما تشير إليه دراسات كل من *Gronroos* (1992)، و *Ramaswamy* (1996)، و *Shostack* (1997).

وعليه فإن جودة خدمات النقل الحضري تشير لمدى تطابق الأداء الفعلي لخدمة النقل الحضري مع توقعات عملائها[21]، أي أنها الفرق بين توقعات العملاء للخدمة وإدراكاتهم للأداء الفعلي لها. وذلك على النحو الذي يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم 2: مفهوم جودة خدمات النقل الحضري

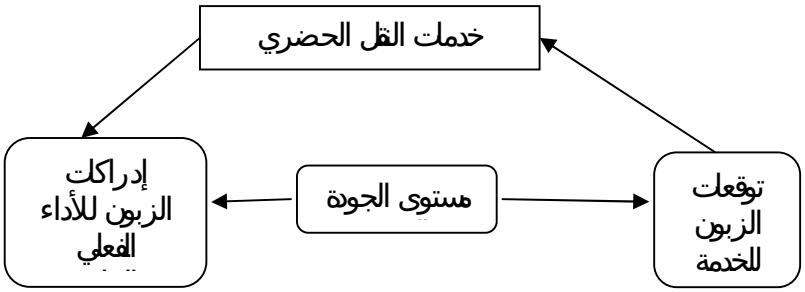

المصدر بتصرف: عوض بدير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، دار البيان للطباعة والنشر القاهرة، 1999، ص، 337.

وعلى ضوء ما سبق، فإذا توافقت إدراكات الزبائن للأداء الفعلي لخدمة النقل الحضري مع توقعاتهم حولها فإنهم سوف يكونون راضين عنها، إما إذا فاقت إدراكات الزبائن توقعاتهم حول الخدمة المصرفية فتعتبر في هذه الحالة خدمة متميزة، وإذا تحقق العكس، أي أن مستوى إدراكات الزبائن لم يرق لمستوى توقعاتهم، فالخدمة في هذه الحالة رديئة، والعميل في هذه الحالة غير راض عنها.

وحسب المعيار NF EN13816 الذي وضعته الجمعية الفرنسية للمعايير AFNOR والمعهد الوطني للبحث حول النقل وأمنه بفرنسا INRETS ، وحسب الجمعية الفرنسية لتبادل الخبرات حول الطرق ما بين المحافظات "من أجل تحقيق جودة خدمة النقل" فإن جودة خدمات النقل الحضري تتألف من ثمانية أبعاد هي: عرض الخدمة، سهولة الوصول، المعلومات، المواعيد (المدة)، الاهتمام بالمسافر، الرفاهية (الراحة)، الأمن، البيئة[22]. وقد اعتمدت الدراسة على تكييف النموذج حسب واقع وخصائص النقل الحضري بالجزائر، حيث تم الاعتماد في قياس جودة خدمات النقل الحضري باستخدام الأبعاد السبعة الأولى فقط، واستبعاد بعد "البيئة" استجابة لرأي الخبراء محكمي أداة الاستبيان، أين لا يمكن للزبون إعطاء حكم دقيق على عبارات هذا البعد.

2-3- رضا العملاء:

يعتبر موضوع جودة الخدمة وعلاقته برضا العملاء من أكثر المواضيع أهمية في مجال تسويق الخدمات، فعلى الرغم من وجود علاقة حتمية بين المفهومين، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول قواعد مشتركة تربط بينهما.

ويشير الرضا إلى تقييم العملاء لخدمة ما فيما كانت قد حققت حاجاتهم ورغباتهم وتوقعاتهم أم لا، بحيث يكون الفشل في تحقيق هذه الحاجات والتوقعات هو عدم رضا العملاء عن هذه الخدمة.

كما أن رضا الزبون هو مدى شعوره بالسعادة أو الخيبة الناتجة عن مقارنته الأداء المدرك للخدمة مع توقعاته حولها[23]. وبالتالي فهو حالة نفسية متقدمة لإدراك الزبون حول مستوى تحقيق حاجاته ورغباته من طرف مؤسسة الخدمة. كما يشير رضا الزبون إلى الانطباع بالمكافأة أو عدم المكافأة لقاء التضحيات التي يتحملها في سبيل الحصول على المنتوج أو الخدمة[24].

وعليه ومن خلال ما سبق فإن رضا العملاء أو عدم رضاه يتحدد من خلال مقارنة توقعاته حول جودة الخدمة والأداء الفعلي لها، ويعتبر رضا الزبون من بين أكثر المعايير أهمية خاصة في ظل توجه المؤسسة نحو الجودة، وبالتالي يجب تحديد ما إذا كان العملاء سعداء في علاقتهم مع المؤسسة أم لا.

2-4- الدراسات السابقة: من بينها ما يلي:

- **دراسة بوقنة سليم (2005)** بعنوان: "دراسة نوعية الخدمة لدى مستعملي النقل الحضري الجماعي، دراسة ميدانية في مدينة قسنطينة"، وقد هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع مستوى ونوعية خدمات النقل الحضري الجماعي بالحافلة في مدينة قسنطينة، وذلك عن طريق استقصاء آراء المستخدمين لها، وقد بلغ حجم العينة 600 عميل. وقد خلصت الدراسة إلى أن مستوى خدمات النقل الحضري الجماعي بالحافلة بمدينة قسنطينة في أضعف درجاته، أما نوعية خدمة النقل الحضري الجماعي فهي رديئة بالنسبة لجميع المؤشرات .

- **دراسة يحياوي إلهام، بوحديد ليلى (2013)** بعنوان: "مدى رضا الزبائن عن الخدمات المقدمة من قبل شركة الخطوط الجوية الجزائرية، دراسة حالة مطار باتنة". وهدفت الدراسة لقياس درجة رضا الزبائن عن خدمات شركة الخطوط الجوية الجزائرية بمطار باتنة، وقد اعتمدت الدراسة على 8 أبعاد لجودة خدمة النقل الجوي وهي : عرض الخدمة، سهولة الوصول، المعلومات، المواعيد (المدة)، الاهتمام بالمسافر، الرفاهية (الراحة)، الأمن، البيئة. في حين بلغ حجم العينة 87 زبون. وقد خلصت الدراسة إلى أن بعد الأمن احتل المرتبة الأولى من حيث توفره في الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة، واحتل المرتبة الثانية بعد الاهتمام بالمسافر، في حين أجمع الزبائن المبحوثين على أن شركة الخطوط الجوية الجزائرية لا تهتم ببعدي المواعيد والبيئة، حيث جاءت متوسطاتها الحسابية متدنية جدا. كما خلصت الدراسة أيضا إلى أن جميع أبعاد جودة خدمة النقل الجوي تؤثر في رضا زبائن شركة الخطوط الجوية الجزائرية.

3- عرض النتائج واختبار فرضيات الدراسة:

سيتم عرض النتائج واختبار فرضيات البحث باستخدام برنامج الحزم الإحصائية spss.

3-1- عرض نتائج محاور الدراسة:

3-1-1- مستوى جودة خدمات النقل الحضري

سيتم التطرق من خلال الجدول الموالي لنتائج المحور الثاني من الاستبيان: مستوى جودة خدمات النقل الحضري

الجدول رقم1: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجودة خدمات النقل الحضري وأبعادها لدى العينة محل الدراسة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقييم
عرض الخدمة	3,2979	0,92736	متوسط
سهولة الوصول	3,1007	0,88792	متوسط
المعلومات	2,6785	0,75630	متوسط
المواعيد (المدة)	2,6333	0,97958	متوسط
الاهتمام بالمسافر	2,5741	1,01249	منخفض
الرفاهية (الراحة)	2,6674	0,74868	متوسط
الأمن	3,1718	0,98404	متوسط
مستوى جودة خدمات النقل	2,8844	0,60284	متوسط

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق، يتضح أن مستوى الإهتمام بالمسافرين لدى حافلات النقل الحضري بميلة منخفض، لأن الوسط الحسابي لهذا البعد يساوي 2.5741 بانحراف معياري يساوي 1.01249، وهو يقع في المجال (1.8–2.6) على سلم ليكرت. في حين جاء تقييم أفراد عينة الدراسة لباقي الأبعاد تقييم متوسط لأن جميع متوسطاتها الحسابية تقع في المجال (2.6–3.4) على سلم ليكرت. وعليه فإن مستوى جودة خدمات النقل إجمالا متوسطة، لأن وسطها الحسابي يساوي 2.8844 بانحراف معياري يساوي 0.60284، وهو يقع في المجال (2.6–3.4) على سلم ليكرت. وهو ما تؤكده إجابات عينة الدراسة على السؤال 40 من الاستبيان المتعلق بالمستوى العام لجودة خدمات النقل، حيث بلغ

المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.9167 بانحراف معياري يساوي 0.87283، وهو يقع في المجال (2.6–3.4) على سلم ليكرت.

وعلى ضوء ما سبق فإن مستوى جودة خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة حسب وجهة نظر عينة الدراسة متوسطة.

3–1–2– مستوى رضا العملاء:

سيتم التطرق من خلال ما يلي لنتائج المحور الثالث: مستور رضا العملاء

الجدول رقم2: رضا العملاء عن خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الرضا	3,2130	1,04836

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق، فإن مستوى رضا الزبائن عن خدمات النقل الحضري المقدمة بمدينة ميلة متوسط، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.2130 ، وهو يقع في المجال (2.6–3.4) على سلم ليكرت، وبالتالي فإن مستوى رضا العملاء عن جودة خدمات النقل الحضري المقدمة بمدينة ميلة هو متوسط.

3–2– اختبار فرضيات الدراسة:

3–2–1– اختبار الفرضية الرئيسية للبحث:

سيتم اختبار هذه الفرضية بدراسة العلاقة بين المتغير التابع: رضا العملاء، والمتغير المستقل: جودة خدمات النقل الحضري. حيث سيتم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة Enter في إدخال المتغيرات كما يلي:

3–2–1–1– العلاقة بين متغيرات نموذج الانحدار المتعدد:

نبين من خلال الجدول الموالي علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل:

الجدول رقم 3: الانحدار المتعدد للعلاقة بين رضا العملاء وجودة خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة

البيان	R	R^2	R^2 المعدلة	الخطأ المعياري للتقدير	الأسلوب
علاقة رضا العملاء بجودة خدمات النقل الحضري	0,562	0,316	0,314	0,86828	Enter

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق فإنه توجد علاقة ارتباط بين رضا العملاء وجودة خدمات النقل الحضري، حيث بلغ معامل الارتباط 56.2%. كما أن 31.6 %من التباين في رضا العملاء هي بسبب مستوى جودة خدمات النقل الحضري المقدمة بمدينة ميلة.

3-2-1-2- اختبار قبول نموذج الانحدار المتعدد:

الجدول رقم 4: نتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد لعلاقة رضا العملاء بجودة خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة

نموذج الانحدار	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
علاقة رضا العملاء بجودة خدمات النقل الحضري	الانحدار	124,664	1	124,664	165,358	0,000
	الباقي	269,898	358	0,754		
	المجموع	394,562	359			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد المطبق، وفحص مدى قبوله من الناحية الإحصائية. ومن خلال هذا الجدول فقد بلغت قيمة F 165.358 عند درجات حرية (1، 358) وهي دالة إحصائيا، لأن دلالتها تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، وبالتالي توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، بمعنى توجد علاقة انحدارية معنوية بين المتغير التابع "رضا العملاء"، والمتغير المستقل جودة خدمات النقل الحضري. وبالتالي نقبل هذا النموذج في تحليل العلاقة الانحدارية.

3-2-1-3- نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

سنبين من خلال الجدول الموالي نتائج تحليل الانحدار بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وهي تبين العلاقة التأثيرية لجودة خدمات النقل الحضري على المتغير التابع "رضا العملاء" ومدى معنويتها:

الجدول رقم 5: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لعلاقة رضا العملاء بجودة خدمات النقل الحضري

متغيرات النموذج	معاملات التأثير B	الخطأ المعياري	قيم Beta: β	t المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	0,393	0,224		1,757	0,080
رضا العملاء	0,978	0,076	0,562	12,859	0,000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق، فإن جودة خدمات النقل الحضري تمارس تأثيرها على المتغير التابع: رضا العملاء، حيث جاء قيمة معامل التأثير موجبة، مما يبين وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وهذا ما تؤكده قيمة **β** التي بلغت 0.562. ويمكن صياغة معادلة الانحدار المتعدد كما يلي:

رضا العملاء = 0.393 + (0.978 × جودة خدمات النقل الحضري) .

وحسب نتائج اختبار t، فإن جودة خدمات النقل الحضري حسب وجهة نظر العملاء تؤثر معنويا على الرضا لديهم، لأن دلالتها أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة.

وعليه، فإننا ننفي صحة الفرضية الرئيسية للبحث $H0_1$، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$ لجودة خدمات النقل الحضري على رضا العملاء.

3-2-2- اختبار الفرضيات الفرعية: سيتم اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية للبحث والبالغ عددها سبعة فرضيات، باستخدام اختبار نموذج الانحدار المتعدد وفق طريقة Stepwise في اختيار المتغيرات، بين: المتغير التابع: رضا العملاء، والمتغيرات المستقلة السبعة أبعاد جودة خدمات النقل الحضري. ونسعى من خلال اختبار هذه الفرضيات الفرعية للوقوف على أثر أبعاد جودة خدمات النقل الحضري على رضا العملاء. وذلك كما يلي:

الجدول رقم 6: الانحدار المتعدد للعلاقة بين رضا العملاء وأبعاد جودة خدمات النقل الحضري

النموذج	المتغيرات المستقلة للنموذج	R	R^2	R^2 المعدلة	الخطأ المعياري للتقدير
1	الأمن	0,567	0,321	0,319	0,86496
2	الأمن + عرض الخدمة	0,595	0,354	0,350	0,84505
3	الأمن + عرض الخدمة + المواعيد (المدة)	0,610	0,372	0,367	0,83408

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق، فإن كلا من الأبعاد: الأمن، عرض الخدمة، والمواعيد (المدة) دخلوا النموذج، حيث أن معامل الارتباط للأبعاد الثلاثة معا مع رضا العملاء بلغ 61% ويفسر 37.2% من التغير فيها، في حين بلغ معامل الارتباط بين بعد "الأمن" ورضا العملاء 56.7% ويفسر 32.1% من التغير في مستويات الرضا لدى العملاء. ولم تنتمي باقي أبعاد جودة خدمات النقل الحضري لأي نموذج.

ونوضح من خلال الجدول الموالي نتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد:

الجدول رقم 7: نتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد لعلاقة رضا العملاء بأبعاد جودة خدمات النقل الحضري

النموذج	المتغيرات المستقلة للنموذج	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
1	الأمن	الانحدار	126,723	1	126,723	169,381	0,000
		الباقي	267,839	358	0,748		
		المجموع	394,562	359			
2	الأمن + عرض الخدمة	الانحدار	139,624	2	69,812	97,761	0,000
		الباقي	254,938	357	0,714		
		المجموع	394,562	359			
	الأمن + عرض الخدمة + المواعيد (المدة)	الانحدار	146,897	3	48,966	70,384	0,000
		الباقي	247,665	356	0,696		
		المجموع	394,562	359			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستوى المعنوية للنماذج الثلاثة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، وبالتالي توجد علاقة انحدارية معنوية بين المتغير التابع رضا العملاء، وأبعاد جودة خدمات النقل الحضري التالية: الأمن، عرض الخدمة، والمواعيد (المدة).

ويعد النموذج الأول أحسن نموذج لأن قيمة F في هذا النموذج أكبر من قيمتها في النموذجين الثاني والثالث. كما نلاحظ أن قيمة F تنقص كلما أضفنا عامل جديد للنموذج السابق مباشرة، وهذا ما يبين أن أثر أبعاد جودة خدمات النقل الحضري على رضا العملاء يتلخص أكثر في تأثير ثلاثة أبعاد هي: الأمن، عرض الخدمة، والمواعيد (المدة).

ولتحديد أي من الأبعاد الثلاثة السابق ذكرها أكثر تأثيرا في رضا العملاء، سنعتمد الجدول الموالي الذي يوضح معاملات الانحدار المتعدد:

الجدول رقم 8: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لعلاقة رضا العملاء بأبعاد جودة خدمات النقل الحضري

النموذج	المتغيرات	قيمة B	الخطأ المعياري	معامل β	قيمة t	مستوى الدلالة
1	الثابت	1,298	0,154		8,426	0,000
	الأمن	0,604	0,046	0,567	13,015	0,000
2	الثابت	0,759	0,197		3,859	0,000
	الأمن	0,554	0,047	0,520	11,838	0,000
	عرض الخدمة	0,211	0,050	0,187	4,250	0,000
3	الثابت	0,609	0,200		3,048	0,002
	الأمن	0,500	0,049	0,469	10,170	0,000
	عرض الخدمة	0,181	0,050	0,160	3,627	0,000
	المواعيد (المدة)	0,160	0,050	0,150	3,233	0,001

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق، وحسب نتائج اختبار T test ، فإن لكل من أبعاد جودة خدمات النقل الحضري التالية: الأمن، عرض الخدمة، والمواعيد (المدة)، تأثيرا معنويا على رضا العملاء، ويعتبر بعد "الأمن" الأكثر تأثيرا في رضا العملاء، حيث بلغت قيمة β لهذا البعد ما يعادل 0.469، وهي أكبر قيمة من 0.160 و0.150 الخاصة ببعدي: "عرض الخدمة، والمواعيد (المدة)"، في حين لم تظهر باقي أبعاد جودة خدمات النقل الحضري في أي نموذج، مما يبين أن ليس لها أي تأثير معنوي على المتغير التابع: رضا العملاء. وعليه فإن رضا العملاء عن مستوى خدمات النقل الحضري المقدم يتأثر في المقام الأول ببعد الأمن، وفي المقام الثاني فإنه يتأثر ببعد عرض الخدمة، وفي المقام الثالث فإنه يتأثر ببعد المواعيد، إلا أن باقي أبعاد جودة خدمات النقل الحضري لا تمارس أي تأثير معنوي على رضا العملاء.

وعليه وعلى ضوء ما سبق، فإننا ننفي صحة الفرضيات 1، 4، 7، أي أنه:

- $H0_{11}$: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$ لبعد "عرض الخدمة" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.
- $H0_{14}$: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$ لبعد "المواعيد (المدة)" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.
- $H0_{17}$: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$ لبعد "الأمن" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.

ونثبت صحة باقي الفرضيات الفرعية كما يلي:

- $H0_{12}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$ لبعد "سهولة الوصول" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.
- $H0_{13}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$ لبعد "المعلومات" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.
- $H0_{15}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$ لبعد "الاهتمام بالمسافر" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.
- $H0_{16}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$ لبعد "الرفاهية (الراحة)" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.

الخاتمة

تعتبر جودة خدمات النقل الحضري محدد أساسي من محددات رضا العملاء، الأمر الذي يوجب على مؤسسات النقل الحضري للمسافرين الاهتمام بتعزيز ادراكات الزبائن لجودة الخدمات المقدمة بهدف زيادة رضاهم عنها، وبالتالي كسبهم لمدة أطول، الأمر الذي يعزز تنافسية هذه المؤسسات ويزيد من الطلب على خدماتها. وفيما يلي سيتم الإشارة لبعض نتائج وتوصيات الدراسة.

- **نتائج الدراسة:** بناء على الدراسة التي قام بها الباحث، تم التوصل إلى النتائج التالية:
  - إن مستوى جودة خدمات النقل الحضري حسب وجهة نظر العملاء بمدينة ميلة متوسطة.
  - إن مستوى الاهتمام بالمسافرين لدى حافلات النقل الحضري بميلة منخفض.

- إن رضا العملاء عن خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة متوسط.
- وجود علاقة طردية إيجابية بين جودة خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة ورضا عملائه.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد "عرض الخدمة" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد "المواعيد (المدة)" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد "الأمن" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.
- ونثبت صحة باقي الفرضيات الفرعية كما يلي:
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد "سهولة الوصول" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد "المعلومات" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد "الاهتمام بالمسافر" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد "الرفاهية (الراحة)" على رضا عملاء خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.

التوصيات: خرجت الدراسة بالتوصيات التالية للارتقاء بمستوى جودة خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة وتعزيز رضا عملائها:

- الحرص على الاهتمام بالمسافرين وحسن معاملتهم والاستماع لشكاويهم والعمل على حلها.
- الحرص على الاهتمام ببعد "الأمن" لتدعيم جودة خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة، وذلك عن طريق مثلا: تعزيز قدرة وكفاءة سائقي الحافلات وضرورة احترامهم لقوانين المرور، تعزيز الأمن داخل الحافلات وبمواقف الصعود والنزول، وتعزيز ثقة العملاء في الحافلات من حيث كفاءتها وحداثتها...الخ.

- الحرص على الاهتمام ببعد "عرض الخدمة" لتدعيم مستوى جودة خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة، وذلك عن طريق مثلا: ترغيب العملاء في استخدام حافلات النقل الحضري، وأن تكون التغطية الجغرافية واسعة، وأن يكون عدد الحافلات كاف ويغطي حجم الطلب على الخط ...الخ.
- الحرص على الاهتمام ببعد "المواعيد" لتدعيم مستوى جودة خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة، وذلك عن طريق مثلا: ضرورة احترام السائقين لمواعيد الانطلاق، واحترامهم أيضا للمدة اللازمة للوصول ومدة الانتظار لركوب وانطلاق الحافلة.
- الحرص على تدعيم كافة أبعاد جودة خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.
- ضرورة تبني مبادئ الإدارة الحديثة من قبل مؤسسات النقل الحضري للمسافرين، والتي ترتكز على الزبون كمحور أساسي في تعاملاتها التسويقية والإدارية، الأمر الذي يوجب البحث المستمر عن رضا العملاء حول جودة خدمات النقل الحضري والوقوف على مستواه، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالرفع منه وتعزيزه.
- تصميم برامج عاجلة للنهوض بمستوى جودة خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة.

الملحق: مخرجات برنامج SPSS

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,859	35

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
dim1	360	3,2979	,92736
dim2	360	3,1007	,88792
dim3	360	2,6785	,75630
dim4	360	2,6333	,97958
dim5	360	2,5741	1,01249
dim6	360	2,6674	,74868
dim7	360	3,1718	,98404
satisfaction	360	3,2130	1,04836
qualitetransportotal2	360	2,8844	,60284
Valid N (listwise)	360		

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,562[a]	,316	,314	,86828

a. Predictors: (Constant), qualitetransportotal2

b. Dependent Variable: satisfaction

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	124,664	1	124,664	165,358	,000[b]
	Residual	269,898	358	,754		
	Total	394,562	359			

a. Dependent Variable: satisfaction (الرضا)

b. Predictors: (Constant), qualitetransportotal2 (جودة خدمات النقل الحضري الإجمالية)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Fraction Missing Info.	Relative Increase Variance	Re Effic
		B	Std. Error	Beta					
1	(Constant)	**,393**	**,224**		**1,757**	**,080**			
	qualitetransportotal 2	**,978**	**,076**	**,562**	**12,859**	**,000**			

a. Dependent Variable: satisfaction (الرضا)

Model Summary[d]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	**,567[a]**	**,321**	**,319**	**,86496**
2	**,595[b]**	**,354**	**,350**	**,84505**
3	**,610[c]**	**,372**	**,367**	**,83408**

a. Predictors: (Constant), dim7 (الأمن)

b. Predictors: (Constant), dim7, dim1 (الأمن + عرض الخدمة)

c. Predictors: (Constant), dim7, dim1, dim4 (الأمن + عرض الخدمة + المواعيد أو المدة)

d. Dependent Variable: satisfaction (رضا العملاء)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	**126,723**	**1**	**126,723**	**169,381**	**,000[b]**
	Residual	**267,839**	**358**	**,748**		
	Total	**394,562**	**359**			
2	Regression	**139,624**	**2**	**69,812**	**97,761**	**,000[c]**
	Residual	**254,938**	**357**	**,714**		
	Total	**394,562**	**359**			
3	Regression	**146,897**	**3**	**48,966**	**70,384**	**,000[d]**
	Residual	**247,665**	**356**	**,696**		
	Total	**394,562**	**359**			

a. Dependent Variable: satisfaction

b. Predictors: (Constant), dim7

c. Predictors: (Constant), dim7, dim1

d. Predictors: (Constant), dim7, dim1, dim4

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Fraction Missing Info.	Relative Increase Variance	E
		B	Std. Error	Beta					
1	(Constant)	**1,298**	**,154**		**8,426**	**,000**			
	dim7	**,604**	**,046**	**,567**	**13,015**	**,000**			
	dim1								
	dim4								
2	(Constant)	**,759**	**,197**		**3,859**	**,000**			
	dim7	**,554**	**,047**	**,520**	**11,838**	**,000**			
	dim1	**,211**	**,050**	**,187**	**4,250**	**,000**			
	dim4								
3	(Constant)	**,609**	**,200**		**3,048**	**,002**			
	dim7	**,500**	**,049**	**,469**	**10,170**	**,000**			
	dim1	**,181**	**,050**	**,160**	**3,627**	**,000**			
	dim4	**,160**	**,050**	**,150**	**3,233**	**,001**			

a. Dependent Variable: satisfaction

الإحالات والمراجع:

[1] مأمون سليمان الدرادكة، إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء ،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ،ص، 16.

[2] عواطف إبراهيم الحداد، إدارة الجودة الشاملة، ط 1، دار الفكر العربي، عمان، 2009، ص، 13 .

[3] Daniel Duret, M. Pillet, Qualité en production de l'ISO 9000 aux outils de la qualité , 3eme Ed, édition d'organisation, paris, 2000, p, 17.

[4] رعد عبد الله الطائي، عيسى قدادة، إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص، 29.

[5] Brilman Jean, les meilleurs pratiques du management , au cœur de la performance, 3ème édition, édition d'organisation, Paris, 2001, P, 91.

[6] بديسي فهيمة، تفعيل مدخل النظم لتحقيق الجودة الشاملة ، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص، 82.

[7] Bertraud Louapre, La qualité S'il vous Plait, 2ème Ed, Edition d'organisation, Paris, 1993, P, 24.

[8] B. Philip. Crosby ; La qualité c'est Gratuit, L'art et Manière d'obtenir La Qualité, Ed Economica, Paris, 1986, P, 19.

[9] Kotler. P et Dubois. Marketing Management, Pupil union, paris, 11eme édition 2003, P 462.

[10] ردنية عثمان، محمود جاسم الصميدعي، التسويق المصرفي: مدخل استراتيجي، دار المناهج للتوزيع والنشر، عمان، 2001، ص:19.

[11] Christaine Dumolin, et jean-paul, Entreprise de services , éditions d'organisation, paris, 2eme édition, 1998, P 20

[12] أسعد حامد أورمان، أبي سعد الديوهجي، التسويق السياحي والفندقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص:4.

[13] Jean lapeyre, grantir de service, éditions d'organisation, paris, 1998, p 8.

[14] تيسير العجارمة، التسويق المصرفي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص، 20.

[15]ناجي معلا، رائف توفيق، أصول التسويق– مدخل تحليلي، (دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2002)، ص 146.

[16]عصام الدين أمين أبو عقلة، التسويق(المفاهيم، الاستراتيجيات)، مؤسسة حورس الدولية للنشر، الإسكندرية، 2002، ص:445.

[17] محمود جاسم الصميدعي، ردنية عثمان يوسف، تسويق الخدمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص26–27.

18 قانون رقم 88 / 17المؤرخ في 10 ماي 1988 المتضمن تنظيم النقل البري وتوجيهه، الجريدة الرسمية الجزائرية ، السنة 25 عدد19 ص، 785

[19]القرار الوزاري المؤرخ في 20 يوليو 1983 المتضمن تنظيم المركبات المستعملة في نقل الأشخاص المشترك، الجريدة الرسمية، السنة 20، العدد 38، ص 2290.

[20] محمود جاسم الصميدعي، ردنية عثمان يوسف، تسويق الخدمات، 2010، مرجع سبق ذكره، ص، 91.

[21] نايف علوان، إدارة الجودة في الخدمات، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 200، ص، 90.

[22]– بركات غنية، قياس رضا مستخدمي النقل العمومي الحضري الجماعي، دراسة حالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري عنابة، ماجستير، جامعة قالمة، 2009–2010، ص ص، 18، 21.

– يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، مدى رضا الزبائن عن الخدمات المقدمة من قبل شركة الخطوط الجوية الجزائرية، دراسة حالة مطار باتنة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات وآفاق قطاع النقل في الجزائر في إطار التنمية الوطنية، جامعة المسيلة، أكتوبر 2013، ص، 209، 210.

[23] محمد فريد الصحن وآخرون، قراءات في إدارة التسويق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص، 71.

[24]Daniel Ray, Mesurer et développer la satisfaction des clients, 2eme tirage, édition d'organisation, paris, 2001, P, 22 .

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثالث/ جوان 2016

Mila Univ center. Publish. Co.

التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

The Islamic finance as an alternative to the small and medium enterprises

د. زبير عياش أ. سميرة مناصرة
جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/01/10 تاريخ قبول النشر: 2016/05/15

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التمويل الإسلامي في حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تضمن استمراريتها وتطورها، خاصة في ظل ما تعانيه هذه المؤسسات من عوائق تمويلية .

وتبين الدراسة أن أسلوب التمويل الإسلامي من شأنه أن يساهم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليل من مشاكلها التمويلية، وذلك من خلال صيغه العديدة التي تمتاز بالمرونة والتكامل والتنوع، وهو ما يساهم في توفير الموارد المالية وفقا لما يتماشى مع الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صيغ التمويل الإسلامي، مزايا التمويل الإسلامي.

Abstract :

This study aims to highlight the role of Islamic finance in resolving the problem of financing small and medium enterprises in order to ensure their continuity and their development, especially in light of what these enterprises suffer of financing obstacles.

The study shows that Islamic finance would contribute to the development of small and medium enterprises and to reduce its financing problems, through the several modes characterized by flexibility, integration and diversity, which contributes to the provision of financial resources, according to the line with the financing needs for these enterprises.

***Key words**: Islamic finance, Small and Medium Enterprises ,Islamic finance modes, Advantages of Islamic finance.*

تمهيد

يعد التمويل العمود الفقري لقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها وتطورها، فمن خلاله تتحصل المؤسسة على الموارد المالية الضرورية للقيام بنشاطاتها، غير أن هذا النوع من المؤسسات لها من الخصوصيات ما يجعلها تصطدم بعدة عوائق،فالحصول على التمويل يعد أكبر المعيقات أمامها خاصة في ظل عدم قدرتها على توفير كل احتياجاتها المالية ذاتيا، وكذا صعوبة الحصول على التمويل من البنوك والسوق المالية نتيجة لشروطها المتعددة، وعدم قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة لمختلف الشروط المطلوبة.

وفي هذا السياق برز أسلوب التمويل الإسلامي كأسلوب تمويلي متميز عن غيره من الأساليب التقليدية، فمبادئه تصبوا في مجملها إلى تحقيق العدالة وتقاسم الربح والخسارة عملا بمبدأ الغنم بالغرم، وكذا تحريم الربا وما ينتج عنه من توزيع غير عادل للثروة وعواقب وخيمة من الناحية الاقتصادية، وآثام عديدة من الناحية الشرعية، فالتمويل الإسلامي يتضمن صيغ تمويل عديدة تمكنه من تغطية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستيعاب خصوصياتها وظروفها وهو ما يشكل حلا لتفادي إشكالية تمويلها، وعليه سيتم من خلال هذا المقال دراسة التمويل الإسلامي من خلال مختلف جوانبه للتعرف على دوره في توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات ومن ثم المساهمة في الحد من مشاكلها التمويلية.

-**أهداف الدراسة:** يؤمل من خلال هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف أبرزها ما يلي:

- ✓ إبراز مختلف الأبعاد النظرية لأسلوب التمويل الإسلامي؛
- ✓ التركيز على أهمية ومدى ملاءمة التمويل الإسلامي لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي الوصول إلى إرساء اللبنة النظرية للبحث؛
- ✓ الخروج ببعض المقترحات والتوصيات التي يؤمل أن تساهم في حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-**إشكالية الدراسة:** تتلخص إشكالية الدراسة في التعرف على التمويل الإسلامي خاصة مع تزايد أهميته في السنوات الأخيرة نظرا لنجاعته، وكذا محاولة التعرف على مدى قدرته في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم المساهمة في حل مشاكلها التمويلية، ويمكن التطرق لإشكالية الدراسة من خلال التساؤل الجوهري والمتمثل في:

"**ما الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل الإسلامي كبديل لحل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟** "

-**فرضيات الدراسة:** على ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها، يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

- ✓ يعد التمويل الإسلامي ظاهرة حقيقية لارتباطه بجدوى المشروع وأهميته التنموية بدلا من ارتباطه بالقدرة على التسديد؛
- ✓ تنوع صيغ التمويل الإسلامي تتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا واسعا للمفاضلة والاختيار؛
- ✓ يمتاز التمويل الإسلامي بالمرونة والتنوع وهو ما يجعله يلعب دورا في حل مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التمويلية.

-**منهج الدراسة:** تقوم الدراسة على الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه أكثر ملاءمة لطبيعة هذا النوع من البحوث، من حيث تحديد المشكلة ودراستها دراسة وافية، وذلك بدراسة مختلف الأبعاد النظرية للتمويل الإسلامي، وكذا محاولة تحليل مدى أهمية وملاءمة هذا النوع من التمويل مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصياتها التمويلية ومن ثم توضيح دور هذا الأسلوب التمويلي في حل إشكالية تمويلها.

-**هيكل الدراسة:** قصد الإلمام بمختلف تطلعات هذه الدراسة، سيتم تقسيم هذه الدراسة وفقا للمحاور التالية:

- ❖ **مفاهيم أساسية حول التمويل الإسلامي؛**
- ❖ **صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛**
- ❖ **تقييم التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول التمويل الإسلامي

اكتسب التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة اهتماما بالغا نظرا لأهميته ونجاعته كمصدر تمويلي يتماشى مع ضوابط الشريعة الإسلامية، ويجعل العدالة من مبادئه الأساسية، ويأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التمويلية للعديد من المؤسسات، لذا يتطلب الأمر التطرق إلى مختلف المفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي حتى يتم التعرف على أبجديات هذا الأسلوب التمويلي.

أولا– مفهوم التمويل الإسلامي

يعد التمويل الإسلامي تقنية تمويلية تحتل مكانة هامة في مصادر التمويل، وحتى يتم التعرف على مفهومه سيتم التطرق إلى ما يلي:

1–تعريف التمويل الإسلامي

التعريف الأول: هو" تقديم ثروة عينية كانت أم نقدية من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي ليديروها ويتصرفوا فيها لقاء عائد نتيجة الأحكام الشرعية، وهو يقوم على عدم وجود الفوائد الربوية"[1].

التعريف الثاني: التمويل المباح أو الإسلامي هو تقديم الأصول العينية أو النقدية ممن يملكها أو موكل اليه" البنك الإسلامي" الى فرد أو مؤسسة ليتصرف فيها ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعا بموجب عقود لا تتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية"، كالتمويل بالمضاربة، المشاركة....الخ"[2].

التعريف الثالث: هو" تقديم أموال عينية أو نقدية ممن يملكها الى من يحتاجها ليتصرف فيها ضمن أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تمويل البرامج المقترحة وتزويد القطاعات الاقتصادية بالأموال اللازمة لتحقيق أهدافها"[3].

من مجمل التعريفات السابقة الذكر يمكن تعريف **التمويل الإسلامي** على أنه:" **تقديم ثروة عينية أو نقدية من أصحاب الفائض المالي إلى طالبيها من أصحاب العجز المالي، وفق صيغ عديدة تتماشى مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية**".

2– خصائص التمويل الإسلامي

يملك التمويل الإسلامي من الخصائص والسمات ما لا يوجد في غيره من أنظمة التمويل التقليدي، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي[4]:

- ✓ إعطاء أدوات التمويل الإسلامي بأنواعها الأولوية في تخصيص الموارد المالية على أساس دراسات الجدوى الاستثمارية والاقتصادية، دون التركيز فقط على ملاءة المدين المالية وقدرته على السداد؛
- ✓ المتاجرة في السلع والخدمات والمنافع الحلال، أو في حقوق ملكية لموجودات فعلية موجودة أو موصوفة في الذمة، فيحصل بسبب ذلك مشاركة في المخاطر وتحمل المسؤولية في الوقت نفسه، فتنتفي بذلك كل سبل وأدوات الغرر والفساد؛

- ✓ تجنيب المتمولين الى حد كبير الوقوع في فخ المديونية المميتة والذي غالبا ما يحصل في حال التمويل الربوي القائم على قاعدة القرض بفائدة؛
- ✓ التناسب بين مصادر الأموال والاستثمارات، فمثلا لاستخدام أموال ذات أجل قصير في الاستثمارات طويلة الأجل، مما قد ينعكس سلبا على حالة السيولة في البنك؛
- ✓ اعتماد قاعدتي نظرة الميسرة للمعسر بضوابطها الشرعية ، ومن ثم فلا مكان لفوائد التأخير في السداد التي قد تزيد عن سعر الفائدة الأصلي، ولا مكان لفوائد إعادة جدولة الدين التي تتسبب في زيادة عجز المدين عن السداد بسبب تضخم الدين الذي عجز عن سداد أصله، فهذه القاعدة الذهبية شرعت لتحمي المدين من الإفلاس، وتحمي الاقتصاد من الآثار السلبية كي يستمر الإنتاج ومن ثم يستمر الطلب على السلع والخدمات المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي؛
- ✓ أنه مربوط مع الاستثمار فالتمويل الإسلامي في صوره العديدة لا يرى منفصلا عن عملية الاستثمار الحقيقي.

ثانيا–مبادئ التمويل الإسلامي

يختلف التمويل الإسلامي عن التمويل الربوي اختلافا كبيرا، وذلك لتميز التمويل الإسلامي بعدة مبادئ تجعله يتماشى مع الشريعة الإسلامية، وتتمثل هذه المبادئ في ما يلي[5]:

1–ارتباطه بالعقيدة: لقد سمحت الشريعة الإسلامية بكل النشاطات الاقتصادية في إطار ضمان المصالح العامة وحراستها، ومنحت ولي الأمر حق الإشراف واتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام.

2–الواقعية: تشريعات الإسلام تلبي متطلبات واقع الحياة الحقيقة الصحيحة، فالأصل في المعاملات هو الالتفات إلى المصالح والمقاصد، لذلك فالشرع لم يمنع من المعاملات الا ما اشتمل على ظلم كتحريم الربا والاحتكار والغش أما ما خشي فيه أن يؤدي الى نزاع وعداوة بين الناس كبيوع الغرر فالمنع في هذا المجال ليس تعبديا بل معللا.

3–**تحريم الاكتناز:** يعتبر الاكتناز عند الاقتصاديين حبس الثروة وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج، ولقد حرم سبحانه وتعالى الاكتناز في كتابه العزيز قائلا: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ**

اللَّه فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾ سورة البقرة الآية:34-35.

فالإسلام يحث على رواج الأموال في الأيادي لأنه يعود بالنفع على الجميع خلافا لكنزه الذي يحجب منفعته وينال به اثما في المفهوم الإسلامي، ويسبب ضائقة وضيق على المجتمع بالمفهوم الاقتصادي[6].

4-**تحريم الربا:** الربا بطبيعته يؤدي الى فصل المديونية عن النشاط الاقتصادي ممثلا في التبادل والإنتاج، فالفوائد على القروض وعلى الديون المؤجلة تنمو تلقائيا مع مرور الوقت، بغض النظر عن حصول عمليات حقيقية توظف التمويل في توليد الثروة ورفعا لإنتاجية، ومع نمو المديونية تنمو الفوائد عليه أو ما يسمى خدمة الدين والأقساط التي يجب دفعها أولا بأول، هذه الأقساط تدفع بطبيعة الحال من الدخل والمدخرات الناتجة عن النشاط الحقيقي ولكن مع النمو المتسارع للمديونية لا يعود بمقدور الدخل أن يفي بمستحقات خدمة الدين وأقساطه ويصبح الوضع غير قابل للاستمرار[7].

5-مبدأ الغنم بالغرم: الغنم يعني الربح والغرم يعني الخسارة ويقصد بالمبدأ أن يتحمل الفرد من الواجبات والأعباء بقدر

ما يأخذ من الميزات والحقوق، حيث يتم توزيعها للأعباء بالعدل والتكافؤ قبل توزيع عوائدها ونتائجها بالعدل والتكافؤ كذلك بما يؤدي إلى تعادل كفتي الميزان في الواجبات والحقوق، فلا تثقل إحداهما على حساب الأخرى، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تريد تحقيق أرباح عليها أن تقبل المشاركة في الخسائر إن وجدت، ويكون الاتفاق على النسبة فقط التي يشترط فيها أن تكون مماثلة في حالتي الربح والخسارة[8].

6-الإلتزام الأخلاقي في الأنشطة الاستثمارية: يتميز التمويل الإسلامي بالالتزام بالأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها خلافا للتمويل التقليدي ، فالبنوك الإسلامية تمتنع عن التمويل والاستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، فهي تجتنب كل تعامل في جهالة أو غرر أو غبن وأكل أموال الناس بالباطل، كما أن تحري الحلال في التمويل والاستثمار من أهم المعايير دراسات الجدوى وتقييم المشاريع في البنوك الاسلامية.

7-مبدأ ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد: إن التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد فهو لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد

فقط، وانما على أساس مشروع استثماري معين تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة وقبل كل من الممول والمستفيد بهذه الدراسة وأقدما على انشاء العلاقة التمويلية بينهما، كما أن التمويل الإسلامي ظاهرة مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات، ويزداد التمويل أو ينقص بقدر حاجة الدورة الإنتاجية للعناصر التمويلية فهو ظاهرة من الظواهر الحقيقية في الاقتصاد، أما التمويل الربوي فهو ظاهرة مالية بحتة[9].

ثالثا–الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي

هناك عدة جوانب سواء من حيث التشابه أو الاختلاف بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي، ويمكن حصر أهم جوانب الاختلاف لتوضيح الفرق القائم بين التمويلين من خلال الجدول رقم 1.

من خلال الجدول رقم 1 يتضح أن التمويل الإسلامي يختلف كليا عن التمويل التقليدي كونه مرتبط بمبادئ الشريعة الإسلامية وما تضمنه من عدالة وايجابيات تعود على كل أطراف العملية التمويلية، عكس التمويل الربوي الذي تكون فيه الأولوية لمانح التمويل على حساب ما يتحمله المستفيد من التمويل.

الجدول رقم(01): أوجه الاختلاف بين التمويل الإسلامي والتقليدي

أوجه الاختلاف	التمويل الإسلامي	التمويل التقليدي
طبيعة المعاملات	يقوم التمويل الإسلامي في معاملاته على أساس المشاركة في الربح والخسارة وتجنب التعامل بالربا	يقوم التمويل التقليدي في معاملاته على أساس النظام المصرفي العالمي وهو نظام الفائدة (الربا) أخذا وعطاء
الربح	ارتباط ربح الممول في جميع الصيغ والأساليب التي تقوم عليها بالملكية والمشاركة في نتائج العمليات الاستثمارية	يقوم الربح في الصيغ الربوية على الوساطة الاستغلالية بين المستثمرين وجهات الفائض المالي، ولا تربط الزيادة بالنتيجة الربحية للمشروع
العدالة التمويلية	ارتباط التمويل الإسلامي بالتوزيع التوازني للثروة، لذلك يوجه هذا التمويل لمحدودي الدخل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون شروط مجحفة ولا ضمانات مرهقة وهو ما يساهم في العدالة وتكافؤ الفرص في الحصول على التمويل	يوجه هذا التمويل إلى الأغنياء، ومؤسساته هي بنوك للأغنياء وأصحاب الأملاك التي تكون محلا للرهون والضمانات وبالتالي لا يساهم في العدالة ويزيد الفوارق.
صيغ التمويل	تنوع الصيغ التمويلية والتي تلبي احتياجات كافة طبقات المجتمع مع موافقتها للشريعة الإسلامية	تستخدم في التمويل التقليدي صيغة واحدة للتعامل مع مختلف العملاء وهي القرض بفائدة مهما اختلفت مسمياتها
النتائج البعدية	يساهم في تقوية الروابط الاجتماعية من خلال صيغ التمويل المختلفة، فهو اقتصاد حقيقي قائم على التعامل في السلع	تكديس الثروات والنمو غير المتوازن في قطاعات الاقتصاد
ارتباط العمل بالتمويل	في هذا النوع من التمويل يكون للعمل تأثير في إنماء المال الممول	لا يشترط ذلك في التمويل التقليدي
العلاقة مع العملاء	العلاقة الناشئة بين الطرفين علاقة مشاركة ومتاجرة تتميز بالارتباط القوي والمستمر، بالإضافة إلى أنه في ظل هذا التمويل تراعى ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعسرة	علاقة دائن بمدين بالإضافة إلى الارتباط الضعيف والمؤقت، وفي ظل هذا التمويل لا تراعى ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدينة وبالتالي الحجز على الرهن

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على عدد من المراجع

المحور الثاني: صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يحتوي التمويل الإسلامي على صيغ عديدة ومتنوعة تختلف باختلاف الأسلوب القائمة على أساسه، من حيث المشاركة والبيوع والمشاركة في الإنتاج الزراعي لتمتد هذه الصيغ حتى إلى الجانب التكافلي القائم على الإحسان، والشكل الموالي يوضح صيغ التمويل الإسلامي الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الشكل رقم (01): صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

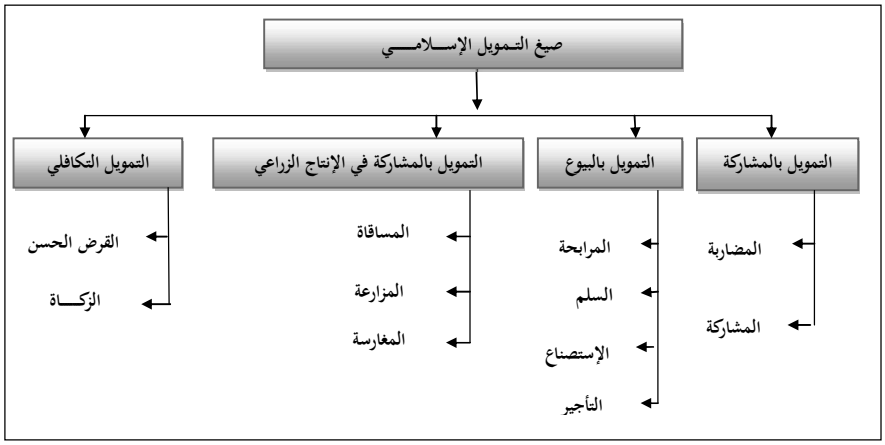

المصدر: عبد الحليم عمار غربي، **مرجع سابق**، ص:61.

من خلال الشكل السابق يتضح أن صيغ التمويل الإسلامي عديدة ومتنوعة، وسيتم التطرق لهذه الصيغ التمويلية بالتفصيل من خلال ما يلي:

أولا- صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة

تحتل صيغ التمويل القائمة على المشاركة مكانة هامة في صيغ التمويل الإسلامي، وسيتم التطرق لهذه الصيغ بنوع من التفصيل، وتتمثل هذه الصيغ فيما يلي:

1-صيغة المضاربة: سيتم التعرف على صيغة المضاربة من خلال ما يلي:

1-1-تعريف المضاربة: وهي "اتحاد المال المقدم من أحد الأطراف والعمل المقدم من طرف آخر بهدف تنفيذ مشروع استثماري ما بحيث يقدم البنك المال اللازم للصفقة ويقدم صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة جهده، ويصبح الطرفان شريكان في الغنم والغرم، ويطلق على الطرف الأول رب المال أو المقارض الذي عليه أن يتحمل عبئ الخسارة لوحده إذا ما وقعت، أما الطرف الثاني فيطلق عليه رب العمل أو المضارب الذي له

نصيب في الربح وفقا للنسب المتفق عليها، أما الخسارة فلا يتحمل منها المضارب شيئا طالما لم يثبت تقصير أو تعمد من قبله"[10].

1-2-أنواع المضاربة: تنقسم المضاربة الى نوعين هما[11]:

*- **المضاربة المطلقة:** وفي هذا النوع من المضاربة يترك للمضارب حرية التصرف في إطار أحكام الشريعة الإسلامية والعرف التجاري، وما يؤدي الى الهدف منها هو تحقيق الأرباح فيدفع رب المال إلى المضارب قدرا من المال يعمل فيه من غير تعيين نوع العمل والمكان والزمان ولا تحديد صفة من يعاملهم، ويمكن أن يرافق هذه المضاربة المطلقة تفويض عام أو إذن صريح من رب المال إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المضاربة ببعض التصرفات.

*- **المضاربة المقيدة:** وهي المضاربة التي قيدت بزمان أو مكان أو بنوع من المتاع أو السلع، أو لا يتم البيع أو الشراء إلا من شخص معين، أو أي شرط يضعه رب المال لتقييد المضارب طالما كان ذلك في إطار الشرع وتعتبر المضاربة المقيدة هي السائدة لأنها أكثر انضباطا من المضاربة المطلقة، ويتيح للبنوك متابعة أموالها بالوجه السليم.

1-3- الشروط الأساسية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمضاربة: تنقسم الشروط الأساسية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمضاربة إلى شروط تتعلق برأس المال وشروط تتعلق بالعائد الاستثماري، وتتمثل هذه الشروط في ما يلي[12]:

أ-شروط تتعلق برأس المال: تتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- ✓ يشترط أن يكون المال الممول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة المضاربة نقدا، وذلك لما تتصف به النقود من ميزات مثل كونها مقياسا للأشياء ومخزونا للقيمة بالإضافة إلى أنها وسيلة للتعامل المقبولة من المجتمع مع الملاحظ أن بعض الفقهاء أجازوا بأن يكون رأس المال الممول في بعض الأحيان من العروض؛
- ✓ أن يكون رأس المال عينا لا دينا في ذمة المضارب وهذا يعني أن يكون رأس المال حاضرا عند التصرف ذلك لأنه لا يجوز المضاربة عندما يكون شخصا مدينا لآخر بمبلغ من المال، فيقول ضارب بما عليك من دين؛
- ✓ يجب أن يكون لرأس المال الممول جنس وصفة حتى لا تؤدي جهالة رأس المال إلى جهالة العائد منه الأمر الذي قد يؤثر على تمويل هذا المشروع أو نشوب أي نزاع بين طرفي العقد مما يؤدي إلى تأثر الاستثمارات تأثيرا سلبيا؛

- ✓ أن يكون رأس المال الممول حاضرا ويمكن استعماله بحرية تامة من طرف المضارب وبكل سهولة الأمر الذي يسهل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويزيد من نمو العائد وبالتالي دفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ من المستحسن تعيين المدة اللازمة والكافية لتمويل أي مشروع صغير أو متوسط عن طريق المضاربة وذلك ليسهل اختيار المشاريع الإنمائية أو الخدمية التي تعطي مردودا حاليا يتناسب مع معطيات الفترة الحالية المختارة.

ب–**شروط تتعلق بالعائد الاستثماري:** وتتمثل في القاعدتين التاليتين:

- ✓ يشترط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة عن طريق المضاربة بأن تكون حصة كل من المضارب والممول في العائد من الاستثمارات مشترك ومعلوم وشائع؛
- ✓ تصبح المضاربة قرضا حسنا إذا تنازل صاحب المال عن حصته في العائد، ولا يمكن تسديد الأرباح مبدئيا إلا بعد التسديد الكامل لرأس المال.

2– صيغة المشاركة: سيتم التطرق لصيغة المشاركة من خلال ما يلي:

2–1–تعريف المشاركة: هي أسلوب تمويلي يشترك بموجبه إثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بين الأطراف حسب نسبة معلومة من الربح وفق ما تم الاتفاق عليه[13]، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال المشتركة أو المساواة في العمل أو المساواة في المسؤوليات أو المساواة في نسب الربح، أما الخسارة فهي فقط بنسبة تمويل كل منهما، والعلاقة التي تربط البنك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي علاقة شريك بشريك وليست علاقة دائن بمدين كما هو الحال في التمويل التقليدي.

2–2– أنواع المشاركة: للمشاركة العديد من الأنواع يمكن توضيحها في ما يلي[14]:

أ–**التمويل بالمشاركة الثابتة:** وفقا لصيغة المشاركة الثابتة يدخل البنك فيها كشريك مع المتعامل في رأس مال عملية تجارية صناعية محددة، تقترحها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البنك، فيصبح الطرفان شريكان في تسييرها والرقابة عليها، وتحل التزاماتها وخسائرها واقتسام أرباحها والمقصود بكونها ثابتة هو أن كل طرف يحتفظ بحصته ثابتة في رأس مال المشروع حتى يتم إنجازه وتصفى المؤسسة. وعادة تتولى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة العمل التنفيذي للنشاط الاقتصادي الممول

والإشراف عليه وإدارته باعتباره صاحب المعرفة بكافة تفاصيله، ولديه الخبرة الكافية لذلك[15]، وتأخذ المشاركة الثابتة شكلين هما[16]:

- **المشاركة الثابتة المستمرة (الدائمة):** وفيها يشترك البنك مع مؤسسة صغيرة أو متوسطة أو أكثر دون تحديد مدة للشراكة، ويكون البنك شريكا في المؤسسة طالما أنه موجود يعمل.

- **المشاركة الثابتة المنتهية(المؤقتة):** وفيها يشترك البنك مع طرف آخر أو أكثر لفترة معينة ويتم في النهاية تصفية المؤسسة وحصول كل طرف على حقوقه، بمعنى أن المشاركة الثابتة المنتهية تكون في ملكية مشروع معين، إلا أن الاتفاق بين البنك والشركاء يتضمن توقيتا معينا للتمويل، مثل دورة نشاط تجاري أو دورة مالية أو عملية مقاولات توريد أو صفقة معينة بالمشاركة.

ب-المشاركة المنتهية بالتمليك(المتناقصة): في هذا النوع من المشاركة يساهم البنك الإسلامي في رأس مال مؤسسة صغيرة أو متوسطة تجارية أو عقارية أو زراعية مع شريك أو أكثر، وعندئذ يستحق كل من الشركاء نصيبه في الأرباح بموجب الاتفاق الوارد بالعقد مع وعد من البنك الإسلامي أن يتنازل عن حقوقه عن طريق بيع أسهمه إلى شركائه، والشركاء يعدون بشراء أسهم البنك، أي أن البنك في هذه الحالة يضع من البداية وباتفاق مع أصحاب المشروع مخطط للانسحاب من المشاركة، وقد يكون الانسحاب بعد مدة معينة أو تدريجيا، وكلما قام العميل بشراء جزء من تمويل البنك كلما تناقصت نسبة البنك في المشاركة وهكذا تدريجيا حتى يصبح تمويل البنك ومساهمته صفرا، وامتلاك صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لكل الموجودات الخاصة بالمؤسسة بنسبة 100% في نهاية فترة المشاركة المنصوص عليها بالعقد[17].

2-3- الشروط الأساسية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة: حتى تكون عملية التمويل بالمشاركة سليمة وجب توفر شروط عديدة، تتمثل أهمها في مايلي[18]:

- ✓ أن يكون رأس المال المقدم لتمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نقدا لا أن يكون من العروض إلا إذا جرى تقويمها بالنقود وقت المشاركة؛
- ✓ أن لا يكون رأس المال دينا، وأن يكون حاضرا عند بدء العملية التمويلية وذلك للتأكد من خلط الأموال؛
- ✓ يوزع الربح بحسب الاتفاق وتقسم الخسارة حسب نسب ملكية رأس المال فقط؛

- ✓ يتم احتساب نسبة من صافي الربح مقابل الإدارة والإشراف لمن يدير المؤسسة ويقوم بأعمالها، أو يحسب له مكافأة مقابل جهده؛
- ✓ لا يجوز اشتراط ضمان أحد الشركاء لمال المؤسسة أو لنصيب شريك آخر، وإنما يكون هناك ضمانة ضد التعدي والتقصير وسوء الأمانة من جانب الشريك المفوض بالإدارة.

ثانيا- صيغ التمويل الإسلامي القائمة على البيوع

يشمل أسلوب البيوع على صيغ التمويل الإسلامي التالية:

1-صيغة السلم: وهو بيع آجل بعاجل، فهو بيع يتم فيه دفع المبلغ مقدما من قبل المشتري بينما يؤجل فيه تسليم المبيع" البضائع" إلى وقت لاحق، وهو بيع شيئ موصوف في الذمة[19]، والتمويل بالسلم له ميزة تسمح للبنك الإسلامي بدفع الأموال مباشرة الى العميل ومنحه مهلة لتسليم البضائع المشتراة، ويمكن من خلال هذه الصيغة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تبيع الى البنك سلعا موصوفة مؤجلة على أن يتعجل الثمن من الآن ، فتتحقق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السيولة اللازمة، ويستفيد البنك من فرق الأسعار لأن ثمن السلعة المؤجلة أقل في العادة من ثمن السلعة الحاضرة[20].

2-صيغة المرابحة للآمر بالشراء: وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء سلعة بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد العملاء بطلب من البنك بشراء السلعة ويسدي رغبته في شرائها مرة ثانية، فهي بيع بهامش ربح متفق عليه وهي واحدة من أكثر الأشكال الشائعة للتمويل الإسلامي كما أنها الأكثر انطباقا على معاملات تمويل التجارة التي تتطلب أدوات السيولة في المدى القصير، وبعد طلب العميل وإذا اقتنع البنك بحاجة السوق إلى السلعة وقام بشرائها فله أن يبيعها إلى طالب الشراء الأول أو لغيره مرابحة، وهو أن يعلن قيمة الشراء مضافا إليها ما تكلفه البنك من مصروفات بشأنها، ويطلب مبلغا معينا من الربح لمن يرغب فيها زيادة أو علاوة عن قيمتها ومصروفاتها، وبعد الاتفاق على سعر البيع يتفق بعد ذلك على مكان وشروط تسليم السلعة وطريقة سداد القيمة للبنك[21].

3-**صيغة الاستصناع:** تتمثل صيغة الاستصناع فيما يلي:

3-1- تعريف الاستصناع: وهو اتفاق البنك مع العميل على بيع أو شراء أصل لم يتم إنشاؤه بعد على أن تتم صناعته وفقا لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد بسعر بيع محدد سلفا[22]، وباعتبار البنك الإسلامي بائعا فإن له الاختيار في صناعة أو بناء

الأصل بنفسه، أو أن يتعهد بذلك لطرف آخر غير المشتري النهائي للأصل بصفته موردا أو مقاولا عن طريق إبرام عقد استصناع مواز[23].

3-2- أنواع الإستصناع: يمكن أن تتم طلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستصناع بالصيغتين التاليتين[24]:

أ- **الاستصناع العادي:** وفي هذه الحالة يقوم البنك بصناعة السلعة محل العقد بنفسه.

ب- **الاستصناع الموازي:** وهو أن يعقد البنك الإسلامي بخصوص السلعة الواحدة عقدين: أحدهما مع العميل طالب السلع ويكون البنك فيه في دور الصانع، والآخر مع القادر على الصناعة كالمقاول مثلا، ليقوم بإنتاج سلعة مطابقة للمواصفات

والتصاميم والشروط المذكورة في العقد الأول مؤجلا، وفي العقد الثاني معجلا، ولا مانع أن يعقد العقدان في وقت واحد أو يتقدم أي منهما بشرط أن يكون العقدان منفصلان عن بعضهما فتكون مسؤولية البنك ثابتة قبل المستصنع.

4-صيغة الإجارة: سيتم التطرق الى هذه الصيغة من خلال ما يلي:

4-1- تعريف الاجارة: وهي التزام تعاقدي بقضي بتأجير أجهزة وأدوات انتاجية أو عقارات من وحدة مالية تمتلكها، الى وحدة انتاجية تستخدمها لفترة معينة مقابل دفع أقساط محددة[25]، فالبنك الإسلامي يعمل على توفير مختلف الأصول المنقولة وغير المنقولة لتأجيرها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للانتفاع بها خلال فترة زمنية محددة.

4-2- أنواع الاجارة: تتمثل أهم أنواع هذه الصيغة التمويلية فيمايلي[26]:

أ- **تأجير تشغيلي:** يقوم على تمليك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستأجرة منفعة أصل معين لمدة معينة، على أن يتم إعادة الأصل للبنك الاسلامي في نهاية مدة الايجار ليتمكن مالكه من إعادة تأجيره لطرف آخر، ويتميز هذا النوع بتحميل المصروفات الرأسمالية على الأصل للمؤجر (البنك الإسلامي).

ب- **تأجير تمويلي:** يتم بموجبه إطفاء كامل قيمة الأصل المؤجر خلال فترة التعاقد، كما يتضمن إيجار أصول معينة يتم اختيارها بواسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستأجرة من المورد لهذه الأصول، ويقوم المؤجر بشرائها وتأجيرها للمستأجر مقابل التزام المستأجر بدفع أقساط الإيجار المتفق عليها في المواعيد المحددة، كما أنه يمثل

الاستئجار الذي يتضمن خدمات الصيانة ، ومن حق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المستأجرة أن تقوم بشراء الأصل في نهاية المدة اذا رغبت في ذلك.

ثالثا- صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في الإنتاج الزراعي

يحتوي هذا الأسلوب على صيغ تمويل تتماشى مع احتياجات المؤسسات الناشطة في المجال الزراعي، وتتمثل هذه الصيغ فيما يلي:

1-صيغة المساقاة: وهي عقد يقوم على إصلاح ورعاية وسقاية وقطف ثمار الشجر بجزء مما يخرج من ثمرها، ويمكن للبنك أن يستخدم هذا العقد في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزراعية لاستئجار العمالة وشراء المياه والمبيدات الحشرية والكيماوية اللازمة لصيانة ورعاية المزارع، وتكون نتيجة الاستغلال الايجابية بينهما بنسبة معينة يتفقان عليها وإذا كانت النتيجة سلبية كفساد الثمار مثلا فان صاحب الأشجار(البنك) يخسر نصيبه من المحصول الزراعي ويخسر العامل جهده وعمله[27].

2-صيغة المزارعة: وهي عقد من عقود الاستثمار الزراعي يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل أو المزارع على أن تكون الأرض والبذور من المالك، ويقوم المزارع بالعمل الزراعي على أن يكون الإنتاج بنسبة معينة يتفقان عليها، وتمويل البنك الإسلامي للمزارعة هو نوع من المشاركة بين طرفين هما[28]:

الطرف الأول: يمثله البنك الإسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة،

الطرف الثاني: يمثله صاحب الأرض أو صاحب المؤسسة الصغيرة التي تحتاج إلى تمويل.

ويتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذه الصيغة من خلال شراء البنك الإسلامي للأراضي وكذلك شراء الأسمدة والآلات لتوفيرها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزراعية.

3-صيغة المغارسة: وهي قيام شخص أو عامل بغرس أرض بأشجار لحساب صاحبها حتى إذا أصبح ذلك الشجر منتجا أخذ العامل جزءا من الشجر كأجر له على عمله، ويمكن للبنك الإسلامي تطبيق هذه الصيغة بحيث يقوم بشراء أراضي ثم يمنحها لمن يعمل فيها على سبيل المغارسة، أو أن يقوم البنك بدور العامل حيث يقوم بالعمل على أراضي الغير على سبيل المغارسة، وذلك باستخدام أجراء يكونون تحت مسؤولية البنك

الإسلامي[29]، وتساهم هذه الصيغة في التنمية الزراعية واستغلال الأراضي العاطلة وتشغيل العمالة.

رابعا- صيغ التمويل الإسلامي القائمة على التمويل التكافلي

يحتوي التمويل الإسلامي على صيغ هدفها الأساسي تحقيق التعاون الاجتماعي، وتتمثل هذه الصيغ القائمة على التمويل التكافلي فيما يلي:

1-القرض الحسن: وهو ذلك القرض الذي يمنحه البنك إلى العميل على أساس مجاني أي دون أن يتقاضى في مقابل القرض أية فوائد أو مبالغ أو نسبة من الأرباح[30]، وهذا النوع من التمويل يكون في الغالب بتقديم ضمانات تأكد جدية المقترض ونيته السليمة في سداد مبلغ القرض كاملا أو جزئيا حسب الاتفاق المحدد بينهما، ويكتفي البنك الإسلامي باسترداد أمواله فقط، والهدف الأساسي وراء تقديم القرض الحسن تعكسه الآية الكريمة في قوله تعالى:" **من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة**". الآية 245 من سورة البقرة، وتمنح هذه القروض لتخفيف ضائقة مالية سببها عدم توفر المال الكافي لمواجهتها[31].

2- صيغة الزكاة: وهي إخراج من مال مخصوص بلغ نصابا، وهي ما يخرجه الإنسان من حق الله تعالى إلى الفقراء، وسميت زكاة لما يكون فيها من رجاء البركة وتزكية النفس وتنميتها بالخيرات، فهي النماء والطهارة والبركة، لقوله تعالى" **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا**" الآية: 103 من سورة التوبة، وهي أحد الأركان الخمسة وقرنت بالصلاة في اثنين وثمانين آية، وقد فرضها الله تعالى في كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وإجماع أمته[32]، والتمويل عن طريق الزكاة يتيح فرص استثمار متعددة مهما كان العائد المتوقع منها عكس التمويلات الأخرى التي يجب الأخذ بعين الاعتبار التكلفة التي تنجر عنها، كما أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الزكاة يدمج المزيد من الأفراد ضمن دائرة الإنتاج فيصبحون منتجين وليسوا مستهلكين، ويساهمون في خلق مناصب العمل، وبذلك ينتقل هؤلاء من فئة استنزاف المدخرات إلى تمويل الاستثمارات، بالإضافة إلى نقلهم من فئة الاستهلاك التلقائي إلى فئة الاستهلاك التابع للدخل[33].

المحور الثالث: تقييم التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

احتل التمويل الإسلامي مكانه هامة ضمن مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحتى يتم اللجوء الى هذا المصدر كبديل تمويلي وجب تقييمه من خلال التعرف على مزاياه والمخاطر التي تحملها كل صيغة في طياتها والتي يمكن أن تؤثر على مانح التمويل من جهة وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من التمويل من جهة أخرى، وسيتم تقييم التمويل الإسلامي من خلال العناصر الموالية:

أولا- مزايا صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تظهر أهمية التمويل الإسلامي من خلال المزايا التي توفرها كل صيغة تمويلية على حدى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وتتمثل هذه المزايا فيما يلي[34]:

1-مزايا التمويل بصيغة المضاربة: تتمثل مزايا التمويل بصيغة المضاربة فيما يلي:

- ✓ إن التمويل بالمضاربة يتناسب تماما مع الحرفيين الصغار وهؤلاء الافراد الذين يملكون الخبرة والقدرة والرغبة في القيام بتأسيس مؤسسة مصغرة صغيرة أو متوسطة ولا تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية، كما تتناسب مع اصحاب الكفاءات والمهارات النادرة والذين لا يجدون سبلا تمويلية مناسبة لوضع أفكارهم موضع التطبيق العملي وممارسة النشاط الاقتصادي الذين يرغبون فيه واستغلال مهاراتهم فيما ينفع المجتمع؛
- ✓ تساعد على ضبط وترشيد التكاليف الإنتاجية حتى تحقق أرباح مغرية للمشروعات الاستثمارية، وانخفاض التكاليف سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات وبالتالي ارتفاع القوة الشرائية للنقود ومكافحة التضخم؛
- ✓ التمويل بالمضاربة يقوم على أساس النظر في أمانة صاحب المؤسسة الصغيرة او المتوسطة المضارب وخبرته وجدوى مشروعه دون أن يشترط في طالب التمويل أن يكون قادرا على إعطاء الضمانات.

2-مزايا التمويل بصيغة المشاركة: تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- ✓ تجميع الفوائض المالية للمؤسسات من أجل تكوين رأسمال صغير أو متوسط أو كبير يمثل قوة اقتصادية معتبرة تساهم في تكوين مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة أو توسيع المشاريع القائمة وتجديدها؛
- ✓ وسيلة ايجابية للقضاء على السلوك السلبي في النشاط الاقتصادي والمتمثل في الإقراض بفائدة والاكتناز، وتؤدي المشاركة في الاستثمار إلى الربط بين عنصري العمل ورأس المال في مجال

التنمية الاقتصادية بما يعود عليها من ربح عادل يتكافأ مع الدور الفعلي لكل منهما في الإنتاج، مما يؤدي الى تحقيق عدالة في توزيع نتائج الاستثمارات وعدم تراكم الثروة لدى فئة معينة من المجتمع؛

- ✓ توزيع المخاطر بين مجموعة من المستثمرين الذين يمثلهم البنك الإسلامي والأطراف الأخرى المشاركة في المؤسسة مما يشجع على الاستثمار في المشاريع المختلفة.

3-مزايا التمويل بصيغة السلم: تتمثل مزايا صيغة السلم فيما يلي:

- ✓ يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذوي الإمكانيات المالية المحدودة من الحصول على السيولة النقدية اللازمة للقيام بعملية الانتاج المطلوبة على أكمل وجه، ففي حالة مؤسسة زراعية فإنها تتحصل على الموارد اللازمة لشراء البذور والمبيدات والى غير ذلك؛
- ✓ تتميز عن غيرها من الصيغ بكونها معاملة شرعية استثنيت من قاعدة "بيع ما ليس عند الإنسان "ومن هنا تساهم في التغلب على مشكلة طلب شراء بضاعة غير متواجدة عند الطلب وتستلزم وقتا لجلبها أو تجهيزها؛
- ✓ ترشيد تكاليف الانتاج كون أن ثمن السلعة محدد سلفا قبل الانتاج وبالتالي حتى يحقق البائع ربحا مناسبا فانه ليس لديه سبيل سوى ترشيد التكاليف من خلال حسن استخدام الموارد.

4-مزايا التمويل بصيغة المرابحة: تتميز هذه الصيغة التمويلية عن غيرها من الصيغ بما يلي:[35]

- ✓ معرفة مقدار تكلفة السلعة التي عليه منذ شرائها حيث يتم احتساب قيمة السلعة وربحها منذ بداية العملية وبشكل نهائي، عكس التمويل الربوي لدى البنوك التقليدية حيث يستمر احتساب الفوائد حتى السداد التام؛
- ✓ تحديد أقساط السداد بما يتلاءم مع التدفقات النقدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ معرفة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنه لن يتم دفع مبالغ اضافية جديدة غير ما تم الاتفاق عليه في حالة تأخرها لأسباب معقولة؛
- ✓ في حالة بيع المرابحة بواسطة الاعتمادات المستندية يكون البنك مسؤولا عن أي تلف أو عيب في البضاعة أو السلعة لحين بيعها وتسليمها للعميل الآمر بالشراء.

5-مزايا التمويل بصيغة الاستصناع: إن التمويل وفقا لصيغة الاستصناع يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من عدة مزايا تتمثل في[36]:

- ✓ يمكن استخدامها في تمويل السلع مرتفعة الثمن التي يتم صنعها حسب الطلب كالطائرات والسفن وغيرها، حيث لا يكون عقد المرابحة فعالا في تمويل مثل هذه السلع؛
- ✓ الاستصناع يخدم مصالح المستصنع الذي غالبا يفتقر للخبرة الكافية في تقييم كثير من الأعمال أو الوقت اللازم للمتابعة أو المال الحاضر لتمويل المشروع أو الأمور الثلاثة مجتمعة؛
- ✓ يعتبر وسيلة لحث صغار المنتجين والصناع على الانتاج، حيث يتم تمويل الصناعة المطلوبة من جانب البنك مع تحديد مواصفاتها وتحقق هذه الصيغة منافع للطرفين الى جانب التخلص من الكثير من المشاكل كمشاكل تسويق المنتجات، إضافة الى ما ينتج عنها من اشباع حاجات المجتمع من السلعة المنتجة؛
- ✓ المساهمة في إنشاء وحدات جديدة لم تكن موجودة مثل تصنيع خطوط إنتاج جديدة، وتناسب هذه الصيغة المؤسسات الصغيرة القائمة التي تريد التوسع في حجم أعمالها؛
- ✓ عمليات الاستصناع تحرك عجلة الاقتصاد لأنها تنطوي على مشروعات حقيقية تولد الدخل وتزيد من الطلب الفعال.

6-مزايا التمويل بصيغة الإجارة: تحتوي صيغة الإجارة على عدة مزايا تتمثل أهمها فيما يلي[37]:

- ✓ توفر جزء كبير من السيولة النقدية التي يمكن توجيهها الى التشغيل دون اللجوء الى الاقتراض لشراء ملكية هذه الموجودات الثقيلة؛
- ✓ تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على الأصول المستأجرة التي تحتاج إليها حسب متطلبات التشغيل والعمل في مجال التكنولوجيا؛
- ✓ تتيح هذه الصيغة تمويلا ذا تكلفة تقل في حالات كثيرة عن تكلفة الصيغ الأخرى، مما يخفض من تكاليف المؤسسة ويزيد من أرباحها؛
- ✓ لا تتحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أية نفقات وتكاليف عن صيانة هذه الموجودات حيث تتحملها الشركة المؤجرة.

7-مزايا التمويل بصيغة القرض الحسن: تتمثل مزايا التمويل بصيغة القرض الحسن فيما يلي:[38]

- ✓ تقوم البنوك الإسلامية بتنشيط القرض الحسن حتى تعين ذا الحاجة على القيام برسالته في المستقبل، وتقدم القرض الحسن للغايات الإنتاجية في مختلف المجالات، والغرض من ذلك هو مساعدة المستفيد من القرض على تحسين مستوى دخله كما قد يقدم لغرض استهلاكي؛
- ✓ تيسير وتخفيف إعسار العملاء وترويج نشاطهم حتى يتمكنوا من ممارسة هذا النشاط واستعادة قدرتهم على سداد التزاماتهم.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن **صيغ التمويل الإسلامي تلعب دورا هاما في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ومن ثم تنميتها، ويتمثل هذا الدور فيما يلي[39]:

- ✓ **تحفيز الطلب على منتجات هذه المشروعات؛** فلا يشترط في عدد من الصيغ توفر الثمن في الحال كما لا يشترط في عدد آخر توفر المنتج في الحال، فإذا افترضنا وجود رغبة لدى المستهلكين أو المنتجين على منتجات معينة نهائية أو وسيطة فإن عدم توافر قيمة تلك المنتجات لا يمنع عاقد الصفقة على شراء تلك المنتجات على أساس دفع الثمن في المستقبل دفعة واحدة أو على أقساط، أيضا يمكن إتمام الصفقات بدفع قيمة هذه المنتجات مقدما على أن يتم تسليمها في المستقبل وفقا للشروط المتفق عليها، وينتج عن ذلك تشجيع الطلب على منتجات هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم استغلال الموارد وتوفير المزيد من فرص العمل واحداث الرواج الاقتصادي؛
- ✓ **توفير الاحتياجات التمويلية المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛** ففي المرابحة مثلا تصلح لتمويل شراء أو توفير سلع ومعدات، وفي التأجير يتم توفير معدات للمؤسسة دون توفير المواد الخام ورأس المال العامل، أما المضاربة فمن خلالها يتم توفير كافة الموارد التمويلية المطلوبة للمؤسسة سواء في شكل رأس مال ثابت أو رأس مال عامل، لذا فإن تكامل هذه الصيغ والمزاوجة بينها يعظم الأرباح ويوسع من فرص العمل، ومع توافر التمويل وفق صيغ التمويل الإسلامي تتاح الفرصة أمام المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة للنمو والازدهار واستغلال الطاقات الانتاجية المتوفرة لها وضبط التكاليف واستقرار ظروف الانتاج.

- ✓ **تخصيص واستغلال الموارد الاقتصادية؛** فصيغ التمويل الاسلامي تتميز بالمشاركة في الارباح فهي توفر مجالا واسعا أمام أصحاب المهارات للإبداع والتميز وتسخير مواهبهم في الانتاج والابتكار دون عوائق، كما تشجع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بذل أقصى جهد مع حرصهم على نجاح مؤسساتهم والارتقاء بها لأنهم شركاء في الربح الناتج، وبذلك تضمن آلية ماهرة لتخصيص الموارد.

ثانيا- مخاطر التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الايجابيات والمزايا التي توفرها صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا أنها لا تخلو من المخاطر كغيرها من صيغ التمويل الأخرى، وتتمثل مخاطر التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال صيغها المختلفة فيما يلي[40]:

1-مخاطر التمويل بالمضاربة: إن عدم تدخل البنك بصفته صاحب المال في أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعني ثقة مطلقة في كفاءة وأمانة ونزاهة المضارب مما قد يكون له أثار ونتائج وخيمة، فالبنك مسؤول عن حماية أموال المودعين الذين أولوه الثقة، يضاف إلى ذلك مشكلة عدم توفر حسن النية لدى بعض المضاربين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين تتعامل معهم البنوك الإسلامية ومن ثم فهناك مخاطرتان في هذه الصيغة من التمويل : مخاطرة أخلاقية ومخاطرة تجارية.

2-مخاطر التمويل بالمشاركة: على الرغم من تميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية بهذه الصيغة التمويلية إلا أنها تتعامل بها في أضيق الحدود خشية المخاطرة المحيطة بها من ناحية والجهد الإضافي الذي يبذله البنك في الإشراف ومتابعة المشروع الممول من ناحية أخرى، وعلى العموم تتمثل مخاطر التمويل بصيغة المشاركة فيما يلي:

- ✓ مخاطر الأعمال العادية المتمثلة في المنافسة في السوق وتغير أذواق المستهلكين وتغير مستوى الأسعار وكذا تلف المخزون؛
- ✓ يتعرض هذا النوع من التمويل لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بمدفوعات العميل لشراء حصة البنك ؛

- ✓ ضعف الأداء من جانب الشريك وعدم التزامه بالضوابط والمعايير الشرعية مما يؤثر على موقف المودعين في البنك.

3-مخاطر التمويل بالسلم: يعتبر التمويل بالسلم من أكثر أنواع التمويل تعرضا للمخاطر كونه يرتبط بظروف الزراعة، وكما هو معلوم فان النشاط الزراعي تواجهه أنواع مختلفة من المخاطر، وتتمثل مخاطر السلم في[41]:

- ✓ مخاطر عدم التسديد بحجة الإعسار أو فشل الموسم الزراعي أو الشعور بالغبن في المحصول أو الفشل في تسليمه كليا، وقد يعزى ذلك لظروف ليس لها صلة بالملاءة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تتمتع هذه المؤسسات بتصنيف ائتماني جيد لكن حصادها من المزروعات لم يكن كافيا كما ونوعا؛
- ✓ عدم تغطية العائد من السلم للتكلفة إضافة الى انخفاض جودة المسلم فيه وقد يكون مرد ذلك إلى ظروف طبيعية أيضا؛
- ✓ عدم قدرة البنك على بيع سلعة السلم نظرا لظروف السوق حيث أن الأسعار قد انخفضت عن معدل السعر الذي تم به الشراء، وبالتالي فان البنك سيتحمل مصروفات إضافية جراء القيام بتخزين المحصول في حالة عجزه عن الدخول في عقد سلم مواز قبل استلامه للمسلم فيه.

4-مخاطر التمويل بالمرابحة: تنحصر مخاطر التمويل بصيغة المرابحة في أمرين هما[42]:

- ✓ الأمر الأول: النكول عن الوعد، فبعد طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسلعة ودفعها لمقدم المرابحة يمكن أن تغير رأيها في العملية في الوقت الذي يكون فيه البنك قد قام بشراء السلعة المطلوبة، وعلية فسيتحمل البنك تكلفة التخزين وما قد يصيب السلعة من تلف أو ما يحدث من تغيير في الاسعار، وبالتالي تحمل تكاليف اضافية إلى جانب الخسارة اذا كان هناك فارق في السعر، وفي حالة النكول عن الشراء يتصرف البنك ببيع السلعة الى طرف ثالث.
- ✓ الأمر الثاني: هو أن عملية البيع تكون على أقساط فاذا ما تأخر العميل أو ماطل في سداد تلك الأقساط فلا يستطيع البنك أن يفرض عليه أي غرامات تأخير، وفي هذه الحالة يكون البنك مخيرا بين إمهاله ان كان معسرا أو اللجوء الى المحاكم ان كان صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة مماطلا وفي الحالتين يتضرر البنك وتحدث له خسارة.

5-مخاطر التمويل بالاستصناع: هناك مخاطر تواجه صيغة التمويل بالاستصناع وتتمثل فيما يلي[43]:

- ✓ مخاطر من المستصنع حينما يعجز عن دفع الأقساط؛
- ✓ تأخر الصانع في تسليم البضاعة في الوقت المحدد أو عدم تسليمها مطلقا؛
- ✓ تقلبات الأسعار بعد تحديدها وعدم القدرة على إجراء عقد استصناع مواز في بعض الأحيان.

6-مخاطر التمويل بالقرض الحسن: هناك العديد من المخاطر التي قد تواجه هذه القروض وتشكل عائقا لفعاليتها كأداة تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين هذه المخاطر ما يلي[44]:

- ✓ خطر عدم التسديد والذي يبرز نتيجة ظن المستفيدين أن هذه القروض عبارة عن زكاة وليسوا معنيين بإرجاعها، وذلك لاعتقادهم بأحقيتهم للزكاة أصلا؛
- ✓ خطر ضعف التسيير والناجم عن وقوع المستفيدين من هذا القرض في خطأ استهلاك إيرادات المؤسسة بالموازاة مع دخولها، فتجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها قد استهلكت جزءا مهما من رأس المال في نهاية الأمر ويرجع ذلك الى كون صاحب المؤسسة حرفي ماهر في نشاطه لكنه محاسب سيئ إذا تعلق الأمر بالجوانب المالية والمحاسبية.

وبالرغم من المخاطر التي تحملها كل صيغة تمويلية في طياتها إلا أن هذا لا ينقص من أهمية كل صيغة في توفير احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التمويلية وفقا لما يحقق مزايا عديدة لكلا طرفي التمويل.

الخلاصة

تأسيسا لما تم عرضه في صلب هذه الورقة البحثيةيتضح أن التمويل الإسلامي أسلوب تمويلي يحتوي من المزايا والمنافع ما يجعل منه تقنية تمويلية تتماشى مع طبيعة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل المشاكل المالية الحادة التي تعاني منها والناجمة عن ضعف التمويل الذاتي ومحدودية التمويل البنكي التقليدي والتكاليف الناجمة عنه والمتمثلة في الفوائد، إضافة إلى التشدد في طلب الضمانات والتي كثيرا ما تفتقد لها هذه المؤسسات.

فالتمويل الإسلامي يحتل مكانة هامة في مصادر التمويل نظرا لما يتميز به من خصوصيات ومميزات توفر له النجاعة التمويلية، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالناتج الحقيقي

للمشروع، ويقدم على أساس مشروع استثماري تمت دراسته من كل الجوانب وذلك من حيث شخصية المستفيد ونوعية المشروع والغرض من تمويله وكيفية السداد والى غير ذلك من الامور التي تتعلق بدراسة الجدوى، على عكس التمويل التقليدي الذي يركز على ذمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على السداد، فهو أسلوب قائم على أساس الحلال من الناحية الشرعية ويمثل ظاهرة حقيقية في الاقتصاد، على عكس التمويل الربوي الذي يعد ظاهرة مالية بحتة، ووفقا لهذا التمويل يتم تحويل الإهتمام من إدارة الاقراض الى إدارة الاستثمار ومن التركيز على الضمان الى المشاركة وتحمل المخاطرة والغنم بالغرم، وفي ظله تتعدد وتتنوع صيغ التمويل مما يساهم في توفير مجال واسع للمفاضلة والاختيار بين هذه الصيغ واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التمويلية، وهو ما ينقذ هذه المؤسسات من محدودية التمويل التقليدي وكذا من عبئ الفائدة وتراكم الديون والتركيز على الضمان بشكل معسر، وعموما يمثل التمويل الإسلامي بديلا تمويليا ملائما لحل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال دراسة الموضوع **تم التوصل إلى النتائج** التالية:

– يرتبط التمويل الإسلامي بالجانب المادي للاقتصاد والذي يركز على الجدوى الاقتصادية للمشروع ونتائجه المتوقعة بدلا من التركيز على توفر الضمانات وإهمال القيمة الاقتصادية للمشروع؛

– يرتكز التمويل الإسلامي على ضوابط شرعية توفر العدالة لكل أطراف العملية التمويلية كالمشاركة في الربح والخسارة، اضافة الى مراعاته لخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما لا يتوفر في التمويل الربوي الذي يتطلب تسديد قيمة التمويل مهما كانت الظروف؛

– للتمويل الإسلامي دور فعال كبديل ملائم لحل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو نظام شامل يحتوي على العديد من الصيغ المتنوعة والمرنة والمتكاملة والتي تتيح مجالا واسعا للمفاضلة والاختيار أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة ، وتضمن توفير الموارد المالية وفقا لما يتماشى مع مختلف احتياجاتها التمويلية سواء عند تأسيسها أو في حالة توسعها من جهة أخرى، ومن ثم المساهمة في استمراريتها وتنميتها وتحقيق أهدافها المنشودة؛

– طبيعة صيغ التمويل الإسلامي تحفز أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمل بحرص لنجاح مؤسساتهم لأنهم شركاء في الأرباح الناتجة، كما توفر الموارد المالية لأصحاب الكفاءات والخبرات لتمويل أنشطتهم الاستثمارية، وهو ما يحفزهم على إخراج طاقاتهم الإبداعية بما يعود بالنفع على الاقتصاد ككل.

وفي الأخير يمكن **الخروج بالتوصيات** التالية:

– العمل على التعريف بمختلف صيغ التمويل الإسلامي وكيفية الاستفادة منها خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تشجيع إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في التمويل الإسلامي وموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساهم في التركيز أكثر على التمويل الفعلي لهذا القطاع خاصة في ظل أهميته المتزايدة في مختلف اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛

– العمل على توفير المناخ المحفز للتحول نحو الصيرفة الإسلامية من قبل البنوك التقليدية، وهو ما من شأنه أن يوفر هذا التمويل على نطاق أوسع وفقا لما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويضمن الابتعاد عن الشبهات وعدم العدالة في العملية التمويلية.

الاحالات والمراجع

[1]– شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية– دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة–، عالم الكتاب الحديث، الطبعة الاولى، الاردن، 2013، ص:33.

[2]– أحمد شعبان ومحمد علي، البنوك الاسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010،ص: 125.

[3]– فؤاد الفسفوس، البنوك الاسلامية، كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص:181.

[4]– قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية–دراسة مقارنة–، دار النفائس، الطبعة الأولى، الاردن، 2013، ص ص :57–61.

[5]– حسين عبد المطلب الاسرج، الصيغ الاسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة، ص:02، نقلا عن الموقع الالكتروني http://mpra.ub.uni–muenchen.de/22317/ ، تاريخ الاطلاع: 14–03– 2014.

[6]– عصام بوزيد وفاطمة بن شنة، أساسيات التمويل في النظام الاقتصادي الاسلامي، ندوة المالية الاسلامية : التطبيقات، التحديات والأفاق، المغرب، يومي30–31 أكتوبر 2013، ص ص: 11– 12.

[7]– سامي بن ابراهيم السويلم، مدخل الى أصول التمويل الاسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي،الطبعة الأولى، السعودية،2013، ص:42.

[8]– عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الاسلامية– على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية– ، دار أبي فداء العالمية، سوريا،2013، ص:44.

[9]– عصام بوزيد وفاطمة بن شنة، مرجع سابق، ص ص: 17–18.

[10]– حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الاسلامية– مدخل حديث–، دار وائل، الطبعة الاولى، الأردن،2010، ص:156.

[11]–بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الاسلامية – دراسة تطبيقية– ، دار النفائس، الطبعة الأولى، الاردن، 2013، ص ص:57–58.

[12]– السبتي وسيلة والسبتي لطيفة، صيغة المضاربة الشرعية ودورها في تمويل التنمية المحلية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 11، سوريا، أفريل 2013، ص ص: 29–30.

[13]–Mohamed alichatti , Analyse comparative entre la finance islamique et le capital– risque ,Etudes en économie islamique, vol 04,n01, jeddah, janvier 2010,p : 69 .

[14]– مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الاسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص ص: 266– 267.

[15]– بن إبراهيم الغالي، مرجع سابق، ص ص: 62–63.

[16]– نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية: نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص: 149.

[17]– مصطفى كمال السيد طايل، مرجع سابق، ص: 270.

[18]– نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص ص: 151–152.

[19]–Mohamed alichati, l'impact de l'application d'une ethique bancaire sur la diversification des banque islamiques, Etudes en économie islamique, vol : 06,n :01 , djeddah, novembre– décembre2012 ,p :15.

[20]– عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص:392.

[21]– Maha HanaanBalala, islamique finance and law– theory and practice in a globalized world, I .B.Tauris , new york,2011,p : 29.

[22]–Hans Visser, Islamic finance– principles and practice–, edwardelegarpublishing, second édition, USA, 2013,p :73 .

[23]–شهاب أحمد سعيد الفرعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2012، ص: 30.

[24]–شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص ص : 111– 112.

[25]–Khoutem ben jedidia, L'intermédiation financiére participative des banques islamiques,Etudes en économie islamique, vol : 06,n :01 , djeddah, novembre– décembre2012 ,p :20.

[26]– محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الاسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، الطبعة الرابعة، الاردن،2012، ص ص: 259–260.

[27]– محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية –أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الطبعة الثانية، الاردن، 2010، ص ص: 279–280.

[28]– صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية، دار اليازوري، الطبعة الأولى، الاردن، 2011، ص:316.

[29]– شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص:116.

[30]–Mohamed Fallould bah, Les systémes Financiers islamiques, édition carthala, France,2011, p :130.

[31]– بن ابراهيم الغالي، مرجع سابق، ص ص : 91–92.

[32]– علي حمزة وإلياس حفيظ، نمذجة صندوق الزكاة في الجزائر– دراسة ميدانية وقياسية–، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد14، سوريا، يوليو2013، ص:10.

[33]– مسدور فارس وقلمين محمد هشام، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير أساليب استثمار أموال الزكاة في الجزائر –دراسة حالة–، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الاسلامية، جامعة سطيف، يومي 5–6 ماي 2014، ص ص: 7–8.

[34]– عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص ص: 497، 519.

[35]– حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص: 186.

[36]–محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص:236.

[37]–صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص ص: 331–332.

[38]–عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص:422.

[39]– حسين الأسرج، دور التمويل الاسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 11، سوريا، أفريل 2013، ص:21.

[40]–شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن،2012، ص ص: 344–345.

[41]–مصطفى كمال السيد طايل، مرجع سابق، ص: 381.

[42]–شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص ص : 338–339.

[43]–مصطفى كمال السيد طايل، مرجع سابق، ص: 382.

[44]–قتيبة عبد الرحمان العاني، مرجع سابق، ص ص:138–139.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثالث/ جوان 2016

Mila Univ center. Publish. Co.

انعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية

Repercussion of corporate governance on the financial market

د. رشام كهينة **د. شدري معمر سعاد**

جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/02/03 تاريخ قبول النشر: 2016/05/18

الملخص :

لقد ساهمت الأزمات والانهيارات والفضائح التي عرفتها المؤسسات والاقتصاديات خاصة بعد انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم إلى الإفلاس، وكذا تأثر العديد من أسواق المال العالمية في ظهور مفهوم جديد هو حوكمة الشركات، الذي جاء ليمثل الحل المناسب لزيادة الثقة التي أثرت على أغلب التعاملات في الأسواق المالية العالمية، خاصة بظهور التضليل في التقارير المالية لمهنة المراجعة من أجل الرفع من فعالية أنظمة الرقابة والمحاسبة في المؤسسات المدرجة في الأسواق المالية.

فحوكمة الشركات تعمل على زيادة مصداقية المعلومات المحاسبية، خاصة وأن العالم اليوم يتجه نحو أنماط التمويل المباشر بالاعتماد على الأسواق المالية في ذلك، في ضوء التوجه نحو زيادة بلوغ إنشاء وتبني المشاريع الكبيرة والوصول إلى مرحلة وجود سوق للأوراق المالية فعالة لتمويل الاستثمار الموجودة.

الكلمات المفتاحية: الأسواق المالية، حوكمة الشركات، نظام المعلومات المحاسبي، الإفصاح والشفافية.

Abstract :

The crises, collapses and scandals that institutions and economies experienced, especially after the collapse of the largest auditing company in the word who led to bankruptcy and effected several global financial markets, have contributed in the appearance of a new concept which is the Corporate Governance, this last that constitutes an adequate solution in order to increase the faith in the majority of transactions inside financial markets, especially after the appearance of misguidance in financial audit reports, in order to increase the importance of control systems and the accountancy inside the institutions that entered into financial markets.

The corporate governance acts to augment the credibility of the accounting data especially that nowadays, the world focuses on direct types of financing, by relying on financial markets, especially after the increase of creating and adopting big projects and reaching the stage of efficient financial markets to finance the existing investments.

***Key words**: financial markets, corporate governance, accounting data system, Disclosure and transparency.*

المقدمة:

لقد قامت الأسواق المالية منذ نشأتها بدور هام في تأمين الموارد الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، ومع استمرارية تطوير الاقتصاد الرأسمالي وتعاظم قدراته الإنتاجية واتساع تأثير المنافسة وآلية السوق وتزايد الاحتياجات لتعزيز فعالية الأدوات الاستثمارية وتعبئة المدخرات ورفع كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة فقد تزايدت أهمية أسواق الأوراق المالية وأصبحت تشكل أداة أساسية لتدعيم النمو الاقتصادي، حيث أصبح ينظر إلى المؤسسات المدرجة في تلك الأسواق حسب درجة فعاليتها و هذا ما أدى إلى الاهتمام بالدور الرقابي في تلك المؤسسات، هذا الدور الرقابي تدعم بمصطلح الحوكمة.

لقد أصبح موضوع الحوكمة من أكثر اهتمامات المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن والاقتصاديات ككل، كونها تعمل على إضفاء المصداقية على المعلومات المالية التي تخدم أغراض المستثمرين والمساهمين فالحوكمة لا تخدم المؤسسة الاقتصادية فحسب وإنما المجتمع المالي ككل، وذلك من خلال تحقيق الشفافية والإفصاح في المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية المدرجة في الأسواق المالية.

وبناء على ذلك قمنا بطرح الإشكال التالي: **كيف يمكن لحوكمة الشركات أن تؤدي إلى تحقيق الشفافية والإفصاح في الأسواق المالية؟**

المحور الأول: حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية:

تعتبر الحوكمة من أهم ركائز الاقتصاد الحديث فهي تمثل قواعد التسيير الجيدة و تحتل الصدارة بالنسبة لجميع الدول في العالم، لذا سنحاول في هذا المحور تحديد العلاقة بينها و بين نظام المعلومات المحاسبي.

أولا . مفهوم حوكمة الشركات:

لقد بدأ الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية في ديسمبر 1992 تقريرها والمشكل من قبل مجلسي التقارير المالية (Cadbury) لحوكمة المؤسسات بسوق لندن للأوراق المالية بعنوان "**الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات**"، ولكن بعد ظهور الأزمة المالية العالمية الأخيرة وظهور الفضائح المالية في العديد من الشركات العالمية وإفلاسها أخذت الحوكمة بعدا آخر حيث أصبحت تهتم بجميع جوانب الحياة الاقتصادية حتى الأسواق المالية.

ولتعظيم منفعة مفهوم حوكمة الشركات على المستوى الكلي يجب إفصاح الشركات لمدرجة في البورصة عن مجموعة المحددات المحاسبية وغير المحاسبية بتقاريرها المختلفة كمدخل للإعلان عن مدى عدالة ممارسة السلطة بين الأطراف المتعارضة، فنجد أن معظم الشركات المتداول أوراقها المالية بالبورصة بالدول المتقدمة يتجه نحو تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وبطريقة أسرع من الشركات الوطنية بالدول النامية التي تتصف هياكلها المالية والإدارية بتدني ملحوظ في درجة الإفصاح والشفافية بفعل القصور في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

1 . تعريف حوكمة الشركات:

تعرف حوكمة الشركات على أنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف جيد على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات والتأكيد على كفاية الضوابط لانجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها".[1]

وتعرف أيضا على أنها: "هي النظام المساعد على التحكم في الشركات و إدارة أعمالها".[2]

كما تعبر الحوكمة عن الكفاءة أو الأهلية في اتخاذ القرارات الكلية المضطلعة من طرف الفاعلين لمؤسسة معقدة، والمقدرة على استخدام نظام قيادة فعال يستند على المشاركة في الأداء.

2 . خصائص حوكمة الشركات:

يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى الخصائص التالية:

- **الانضباط:** وهو إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- **الشفافية:** يقوم على تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- **الاستقلالية:** لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل.
- **المساءلة:** إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- **المسئولية:** أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف دوي المصلحة في المنشأة.
- **العدالة:** يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشاة.
- **المسؤولية الاجتماعية:** أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

ثانيا. علاقة حوكمة الشركات بنظام المعلومات المحاسبية:

سنقوم بعرض أولا مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وبعدها نتطرق إلى العلاقة بين حوكمة الشركات ونظام المعلومات المحاسبي:

1. مفهوم نظام المعلومات:

بداية سنقوم بتعريف نظام المعلومات ثم نعرض خصائصه.

أ . تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

قبل التطرق إلى نظام المعلومات نشير إلى أن النظام بصفة عامة يعرف على أنه: " شيء له هوية، نشاط، وظيفة، وغاية، وهو مجهز بهيكل، يتطور مع الزمن داخل المحيط".[3]

فحين أن المعلومة هي من يعطي لنا المعرفة من يحسّن رؤيتنا للعالم، و هي التي من تخفض من حالة عدم التأكد.[4]

و المعلومة في معناها الرياضي هي بيان أو مجموعة من البيانات الضرورية لحل مشكل معين أو الإجابة عن سؤال معين.[5]

و يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي على أنه:

"هو مجموعة منظمة من الموارد (عتاد، أنظمة استغلال، أفراد، معطيات، إجراءات) تسمح بالحصول على معالجة و تخزين وإيصال المعلومات في المؤسسات.[6]

"هو مجموعة مركبة و مبنية تعمل وفق تقنيات و إجراءات و قواعد موجهة لمساعدة الأفراد والجماعات في المؤسسة على اتخاذ القرارات اعتمادا على نشر المعلومات مع البيانات و معالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات".[7]

ب . خصائص نظام المعلومات:

لا يقتصر نظام المعلومات على الوسائل المحاسبية فقط، بل يحتوي على مجموعة أوسع من الموارد، فكل موارد المؤسسة يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار؛

. يجب توفر التنسيق عند استعمال هذه الموارد وإدماجها في المؤسسة؛

. يشمل حالة تقنية (وسائل المعالجة) وتنظيمية (إجراءات وطرق التنفيذ)؛

. يعكس سيرورة من التطورات المرتبطة بديناميكية تنمية المؤسسة.

كما أن العمل على تماشي النظام المحاسبي مع متطلبات الإفصاح يكون بتقديم معلومات شفافة لمستخدمي القوائم المالية وكذلك قابليتها للمقارنة مع المعلومات للفترات الماضية.

2. علاقة حوكمة الشركات بنظام المعلومات المحاسبي:

نسعى من خلاله إلى إظهار الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات

أ . نظام المحاسبة المالية و حوكمة الشركات:

يهتم هذا النظام بصفة رئيسية بجمع البيانات المتعلقة بالعمليات الاقتصادية للمؤسسة ومعالجتها في ضوء المبادئ والمعايير المحاسبية المعتمدة من قبل الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة، ويفترض المحاسبون أن مخرجات نظام المحاسبة المالية تلبي أغراض واستخدامات أغلب المستخدمين الذين تجمعهم احتياجات مشتركة تتطلب معلومات أساسية متماثلة إلى حد كبير، حيث هناك مسألة أساسية وهي أن كم المعلومات ونوعيتها وتوقيتها وملاءمتها للاحتياجات المعلوماتية لأي مجموعة من المستخدمين يعتمد على مقدار أو حجم الضغط الذي قد تمارسه كل مجموعة على المحاسب لإنتاج المعلومات التي تلبي احتياجاتهم.[8]

فعن طريق استخدام نظام المحاسبة المالية في عرض و تصوير لمصادر البيانات وعمليات المعالجة التي تخضع لها و كيفية إيصالها إلى مستعمليها من مجتمع مالي نجد

أنه لولا استخدام آليات الحوكمة لما أمكن الوصول إلى معلومات ذات مصداقية و شفافية، فحوكمة المعلومات المحاسبية المالية يساهم في تحسين صورة المؤسسة لدى المجتمع المالي، فالرقابة على مختلف مراحل إعداد المعلومة ووصولها إلى المستفيدين منها يساهم في تطبيق حوكمة فعالة لنظام المعلومات المحاسبي المالي.

ب . نظام معلومات المحاسبة الإدارية وحوكمة الشركات:

يشتمل على عدد من الأنظمة الفرعية من أهمها :نظام الموازنات التخطيطية، ونظام محاسبة التكاليف، ويهتم نظام معلومات المحاسبة الإدارية بتزويد الأطراف داخل المؤسسة (المستخدمين الداخليين) بالمعلومات الاقتصادية المفيدة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المختلفة مع التركيز على تلبية الاحتياجات المعلوماتية للإدارة بمختلف مستوياتها والمتمثلة ابتداء من القرارات الاستراتيجية والتخطيطية، ثم التنظيمية والتوجيهية، وانتهاء بالقرارات التنفيذية والرقابية.[9]

وتظهر حوكمة نظام المعلومات المحاسبية الإدارية من خلال تحسين الجوانب الإدارية و تحقيق جودة الرقابة الداخلية الإدارية و التي تؤدي بدورها إلى زيادة الموثوقية في الإجراءات الإدارية داخل المؤسسة.

كما تساهم نظم المعلومات المحاسبية الإدارية في تحديد مسيرة المؤسسة واتجاهها العام في ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية المتوقعة وغير المتوقعة، والتي قد تحدث في البيئة المحيطة، وهي في النهاية تشكل الأهداف الحقيقية للمؤسسة وتساعد في رسم الخطوط العريضة في تصميم الموازنات التخطيطية وكيفية إعداد نظام محاسبة التكاليف، وتوجه توزيع المصادر وتحدد فاعلية المؤسسة، وتساعد على اتخاذ القرارات الإستراتيجية مثل قرار فتح قسم جديد في المنظمة لتصنيع منتجات جديدة، وقرار استشارة خبراء من الخارج أو تدريب إطارات المؤسسة...الخ.[10]

ثالثا. أهمية الرقابة الداخلية المحاسبية كطرف حوكمي على جودة المعلومات:

وهناك تعريف أخر للرقابة الداخلية: " فالرقابة الداخلية إدراك مبسط للتنظيم وكل الأساليب والمقاييس والإحداثيات داخل المؤسسة لأجل تنشيط التحكم في المؤسسة".[11]

و عليه الرقابة الداخلية تقوم على مجموعة قياسات الرقابة المحاسبية والإدارية التي تحددها إدارة المؤسسة وتطبيقها ورقابتها تحت مسؤوليتها بهدف ضمان:

. المحافظة على ذمة المؤسسة؛

. قانون ومصداقية التسجيلات المحاسبية والحالة المالية؛

. القيادة المنظمة والفعالة لعمليات المؤسسة؛

. مطابقة القرارات مع سياسة الإدارة.

فإذا كان التخطيط يسبق الرقابة الداخلية فإن الرقابة الداخلية تبدأ مباشرة عند وضع الخطط حيز التنفيذ الفعلي وتستمر معها إذ لا يمكن تصور وجود تخطيط جيد دون وجود أدوات الرقابة القادرة على اكتشاف الانحرافات وتصحيحها كما أنه لا وجود للرقابة الحقيقية ما لم تكن مسبوقة بخطة واضحة المعالم تبين الأهداف المرغوبة وتشكيل الأساس الذي يتم تقييم النتائج الفعلية وتحليلها، لذلك ترتبط وظائف التخطيط والرقابة ببعضها البعض ارتباطا قويا ومتداخلا إلى الحد الذي يصعب معه وضع حدود فاصلة بينهما، و لا يتحقق ذلك إلا إذا كان هناك نظام معلومات محاسبي دقيق يظهر الدور الذي تقوم به الإدارة كوكيل عن المساهمين لحماية ممتلكاتهم والحفاظ على مصالحهم، و هذا كله ساهم في انتشار الرقابة المحاسبية كطرف حوكمي مساعد على حماية جميع الأطراف أصحاب المصلحة في المؤسسة و متابعة سير النشاط داخلها.

فالرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة الشركات تأخذ اتجاهين هما:[12]

- **الأول . الرقابة الرأسية:** والتي تكون من المستويات الإدارية الأعلى إلى المستويات الإدارية الأدنى.
- **الثاني . الرقابة الأفقية:** وهي المتابعة بين من كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في المؤسسة الاقتصادية.

فالمعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية في سنة 2003 والخاصة بحوكمة الشركات أشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في القرارات الأساسية للمؤسسة و ذلك وفق معلومات محاسبية دقيقة.

المحور الثاني: أثار حوكمة الشركات على الأسواق المالية

تعبر حوكمة الشركات من أهم العناصر التي تؤدي زيادة مصداقية المعلومات المحاسبية لذا سنحاول التطرق إلى أثار تلك الحوكمة على الأسواق المالية.

أولا: الخصائص الرئيسية لأسواق الأوراق المالية

لغرض دراسة خصائص أسواق الأوراق المالية يتم تقسيمها إلى صنفين: أسواق الأوراق المالية المتقدمة وأسواق الأوراق المالية الناشئة.

أ- خصائص أسواق الأوراق المالية المتقدمة:

وتتسم أسواق الأوراق المالية الأمريكية بالخصائص التالية:[13]

- الكفاءة المرتفعة؛
- نظام معلومات مالية متقدم كتقارير البورصة والربط الالكتروني؛
- القدرة على الاتصال بجميع البورصات العالمية، وبناء شبكة معلومات لتداول الأوراق المالية؛
- تأمين المعاملات بالبورصة كجهاز البورصة وهيئة حماية المستثمرين في الأوراق المالية؛
- يتم بيع وشراء الأوراق المالية للأجانب إما عن طريق السوق الثانية الرسمية أو عن طريق صفقات خارج البورصة؛
- يتم تطوير وتجديد البورصات المتقدمة بصفة مستمرة؛
- تنوع الأوراق المالية المتداولة؛
- استقرار التداول في البورصات المتقدمة، وانتشار الوعي الاستثماري؛
- زيادة عدد الشركات المسجلة في البورصات المتقدمة؛
- مكننة العمليات في البورصة بالحواسب المتقدمة.

ب- خصائص أسواق الأوراق المالية الناشئة

هناك العديد من الخصائص التي تميز الأسواق الناشئة وهي:[14]

. **الحجم الصغير:** يعكسه كل من مؤشر رسملة البورصة ومؤشر عدد الشركات المسجلة في السوق وعلى الرغم من تحقيق بعض الأسواق لمعدلات جيدة وارتفاع مؤشراتها إلى أكثر من تلك المتحققة في الأسواق المتقدمة إلا أنها تبقى متميزة بنوع من التواضع.

- **درجة تركيز:** تبدو من خلال ملاحظة تقاطع مؤشرات الحجم والتركيز، أي بدلالة وزن أهم الشركات المسجلة في رسملة البوصلة ، مما يسمح بعزل البورصات الناشئة عالية التركيز بالاستثناء الهند والباكستان والبرازيل.

- **تذبذب كبير في الأسواق الناشئة بالنسبة للأسواق المتقدمة:** وتقاس درجة التذبذب بواسطة الانحراف المعياري لعوائد السوق المعينة، وأيضا بمعدل (PER) وهو حاصل قسمة سعر السهم على عائده، وهذا المعدل مرتفع جدا في الأسواق الناشئة

– **التطور السريع** : حيث حققت العديد من البورصات الناشئة معدلات نمو مرتفعة و قد سجل هذا التحسن في إندونيسيا، تركيا، البرتغال، اليابان، فنزويلا، اليونان، الأرجنتين، ماليزيا وهذا راجع في غالب الأحيان إلى الدخول المكثف للشركات المخصص إلى هذه البورصات.

–**قلة الكفاءة في التنظيم وضعف المنظومة القانونية:** إذ تحتاج الأسواق الناشئة إلى إطارات مسيرة كفؤة من اجل السير الحسن للعمليات المالية، بالإضافة إلى جهاز معلوماتي شفاف فيما يتعلق بالشركات المسجلة ، كما لابد من وجود قوانين لحماية المدخرين أو مستثمرين خاصة فيما يتعلق بعمليات تحويل رؤوس الأموال وإعادتها إلى الوطن أو تحويل الأرباح.

– **ضعف الاستقبال للاستثمارات الأجنبية:** فعلى الرغم من تزايد رؤوس الأموال المتجهة نحو البورصات الناشئة من 13مليار دولار في 1990 إلى61 مليار في 1993 فهناك دراسات للبنك الدولي توضح أن الحصة الأكبر من رؤوس الأموال المستثمرة في الأسواق المالية الدولية تتركز فيها بين الدول الصناعية وهذا على الرغم من أن الأسواق الناشئة أكثر مرودية وتنوعا.

وهناك بعض الخصائص الأساسية الأخرى للأسواق الناشئة: بالإضافة إلى ما سبق ذكره من خصائص تتميز الأسواق الناشئة بالخصائص التالية أيضا:[15]

– درجة انفتاح السوق: تتميز الأسواق الناشئة بدرجة انفتاح دولي أدنى من تلك التي تعرفها الأسواق المتطورة، وهذا بسبب ميل هذه الأسواق التي فرضت قيود على الأجانب للحد من حيازتهم للأوراق المحلية فالعديد من البلدان فرضت قيودا قصوى على هذه الحيازة ففي الهند يصل هذا السقف إلى 51% أما في إندونيسيا فقد حدد عند 49%.

– مستوى الادخار الوطني: تعاني غالبية البلدان التي توجد فيها أسواق ناشئة من نقص مستوى ادخارها إذا ما قورن بحاجتها التمويلية، إذ أنه كلما زادت المبالغ المستثمرة بأسهم وسندات في الأسواق الناشئة من قبل المستثمرين المحليين كلما أصبح تقلب السوق لا يتأثر أو لا يعود إلى تدفقات وسحوبات رؤوس أموال المستثمرين الأجانب، في هذه الحالة يصبح نمو السوق مستمرا، وينجم عنه خلق فرص (فوائض قيمة) المستثمرين.

– إدارة المشروعات: يلاحظ في الأسواق الناشئة أنها تفرض قيودا على المستثمرين الأجانب للحد من مشاركتهم في إدارة المشروعات المحلية، هذه القيود تتعلق بالنسبة

المئوية القصوى لمساهمة المستثمرين الأجانب في رأس المال، وأحيانا يمنع على هؤلاء الاستثمار في بعض القطاعات.

– التشريعات الضريبية: من أجل استقطاب المستثمرين الأجانب، وضعت معظم الأسواق الناشئة تشريعات ضريبية أكثر مرونة من تلك التي تطبق في البلدان المتقدمة، هذه التشريعات تتعلق بشكل أساسي بالضريبة المفروضة على فائض القيمة على رأس المال، وبالضريبة على الأسهم الموزعة.

ثانيا . أثر نظام حوكمة الشركات على الأسواق المالية:

يعد نظام الحوكمة من النظمِ المرتبطة بتطبيق سياسات الحرية الاقتصادية وبتفعيل وإحكام آليات السوق المالي، وفي الوقت نفسه فهي نظام يعمل على جذب الاستثمارات لأي دولة من الدول ولأي مؤسسة من المؤسسات، فهي ترتبط بعمليات تحقيق القيمة المضافة وكذلك التراكم الرأسمالي مما يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة، وتتلخص مدخلات الحوكمة وكيفية تشغيلها ومخرجاتها فيما يلي:[16]

أ –**مدخلات نظام الحوكمة** حيث يتكون هذا الجانب مما تحتاج إليه الحوكمة من مستلزمات وما يتعين توفيره لها من متطلبات سواء كانت متطلبات قانونية، تشريعية، إدارية واقتصادية.

ب –**نظام تشغيل الحوكمة:** ويقصد بها الجهات المسئولة عن تطبيق الحوكمة، وكذلك المشرفة على هذا التطبيق، وجهات الرقابة وكل أسلوب إداري داخل المؤسسة أو خارجها مساهم في تنفيذ الحوكمة، وفي تشجيع الالتزام بها وفي تطوير إحكامها والارتقاء بفاعليتها.

ت –**مخرجات نظام الحوكمة:** الحوكمة ليست هدفًا في حد ذاتها ولكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع فهي مجموعه من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية للمؤسسات ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

حيث أن نظام حوكمة المؤسسات يتضمن مجموعة من المتطلبات القانونية والتشريعية، الإدارية والاقتصادية، كمدخلات والتي تحكمها منهجيات وأساليب وتستخدم في ذلك آليات كالمراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، لجنة المراجعة مجلس الإدارة، المنظمات المهنية والجهات الرقابية، والتي تتفاعل فيما بينها وهذا من أجل تحقيق مخرجات أو نتائج تعمل على إدارة المؤسسة ومراقبتها بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح

والشفافية في المعلومات التي تحتاجها الأسواق المالية، فيجب أن ينطوي نظام حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون.

فالحوكمة تؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية و هو ما يساهم في تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة و ذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية خاصة المساهمين و المتعاملين في سوق الأوراق المالية، و لا شك أن تعرض الشركات التي لا تطبق قواعد ومبادئ الحوكمة للأزمات و الفضائح المالية تزيد كبيرة عن الشركات التي تطبق مبادئ و قواعد الحوكمة.[17]

فقواعد الحوكمة تهدف إلى التأكد من مراعاة مصالح المستثمرين في كل القرارات المتخذة، كما لقيت قواعد حوكمة الشركات العاملة بالأسواق الناشئة اهتمام بالغا من المستثمرين نتيجة العولمة و زيادة حجم استثمارات المؤسسات الأجنبية العاملة في الأسواق المالية، وهذا ما يساهم في زيادة ربحية تلك المؤسسات وزيادة مركزها المالي.

ثالثا . أثر الشفافية و الإفصاح على سوق الأوراق المالية:

إن الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات و ذلك لتمكين المساهمين من الحصول على المعلومات المطلوبة بشفافية وعدالة، ولذلك فإن الشركات المدرجة في السوق المالية مطالبة بوضع سياسات الإفصاح و إجراءاته وأنظمتها الإشرافية مكتوبة.

يعرف الإفصاح بأنه: " عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة "

حيث يتأثر الإفصاح المحاسبي والشفافية بالبيئة الاقتصادية المحيطة وبدرجة النمو الاقتصادي وأدوات السياسة المالية والنقدية والمؤشرات الاقتصادية العامة، والإفصاح المحاسبي يختلف في نطاقه وأهدافه في النظم الاشتراكية عنها في النظم الرأسمالية، ويرجع اختلاف الإفصاح إلي اختلاف تطور أسواق رأس المال ونوع الشركات وطبيعة ملكية الأسهم، ويتوقف الإفصاح المحاسبي على طبيعة النشاط الاقتصادي السائد في العالم، حيث أن مفهوم الإفصاح أوسع وأشمل يهدف إلي توفير البيانات والمعلومات اللازمة لأسواق المال.

كما تؤثر درجة التقدم في أسواق رأس المال في مفهوم وحدود الإفصاح المحاسبي والشفافية من حيث تنظيمها والرقابة عليها، و يؤدي الإفصاح المحاسبي دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة لسوق رأس المال من حيث الأسعار المناسبة للأسهم و كفاءتها، وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة والعائد الذي تحققه هذه الأسهم والأدوات المالية الأخرى، وكلما زادت درجة كفاءة سوق رأس المال زاد دور الإفصاح المحاسبي فيه.

فالإفصاح الكافي في المؤسسات المقيدة بالبورصة لابد أن يكون عادلا وشاملا، وشمولية الإفصاح ليس معناه عرض كافة التفاصيل دون تمييز لسببين هما:

- **الأول . تزايد أعباء التطبيق:** إذ أن إنتاج المعلومات لا يتم بدون تحمل تكلفة على مستوى الوحدة الاقتصادية.
- **الثاني . القدرة على الاستيعاب:** إذ أنه حتى ولو كان إنتاج المعلومات المحاسبية يتم دون تكلفة فإن كثيرا من المفاهيم غير الهامة سوف يبعد مستخدمي القوائم المالية عن إدراك جوهر الأمور الهامة.

رابعا . أهمية حوكمة الشركات على أسواق الأوراق المالية:

قبل التطرق إلى أهمية حوكمة الشركات على أسواق المال نقوم أولا بعرض عولمة أسواق المال.

1. عولمة أسواق المال:

تعد العولمة المالية الشق الأول من العولمة الاقتصادية، ويتمثل شقها الثاني في عولمة الإنتاج وهناك العديد من العوامل التي أدت إلى ظهورها وهذا ما سيتم تناوله كالآتي:

أ- مفهوم العولمة المالية

تعددت مفاهيم العولمة المالية بصورة عامة ومن بينها نذكر:

يعتبر من أهم خصائص الاقتصاد العالمي الراهن، تنامي قوة المالية الدولية، هذا التحول الذي يطلق عليه العولمة المالية، والتي تعرف حسب **Daniel le prince** على أنها:" خلق سوق وحيدة لرؤوس الأموال على المستوى العالمي كله مرتبطة بعولمة أسواق السلع و الخدمات" [18]

أما **Philippe Hugon** في كتابه **Economie politique internationale et mondialisation** فيعرف العولمة المالية على:" أنها تختص بالاتصال الداخلي بين

الأسواق المالية التي تؤدي إلى ظهور أنواع جديدة من المنتجات المالية وغيرها من الأسواق الناشئة".[19]

في حين يذهب "**H. Bourguinat**" إلى اعتبار العولمة المالية بمفهوم التكامل المالي الدولي Intégration financière international هي: "عملية التوصيل أو الربط بين الأسواق المالية الوطنية الأمر الذي يؤدي إلى نشأة سوق مالية دولية هي الآن في طور توحد متزايد".[20]

وإضافة للمفاهيم السابقة فيرى **Frédéric Teulon** أن العولمة المالية هي: "ظاهرة تتميز بظهور سوق مالية موحدة تسير على الصعيد العالمي، وذلك كنتيجة للتحركات الآنية للمعلومات رفع الرقابة على الصرف وتجانس الخدمات المالية المقترحة على المقترضين، وهكذا فقد أصبح للأعوان الاقتصاديين الذين يودون اقتراض أو توظيف رؤوس الأموال، استقلالية مادام يمكنهم القيام بهذه العملية سواء في الأسواق الوطنية أو الأسواق الدولية".[21]

من خلال المفاهيم السابقة يمكن استنتاج مفهوم للعولمة المالية وهو أن: العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة وحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية والتنظيمية لتسود بذلك حرية التدفقات المالية، من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر.

ب: عوامل ظهور العولمة المالية

لمحاولة معرفة عوامل ظهورها سنلجأ (على غرار العديد من المؤلفين) إلى الاستناد إلى ما يسمى، بقاعدة "**الدلالات الثلاث**"، **"La règle des trois "D** و التي تتمثل في:

– إزالة الحواجز البينية الفاصلة بين الأسواق Décloisonnement des marchés

ويعتبر واحدا من الشروط الأساسية للعولمة المالية[22]، يتضمن إلغاء الحدود بين الأسواق من خلال انفتاح الأسواق الوطنية نحو الأسواق الأجنبية في المقام الأول، بالإضافة إلى إزالة الحواجز البينية الفاصلة بين الأسواق الوطنية نفسها، ومن ثم يحصل شبه تقارب بين الأسواق الوطنية: السوق النقدية **(أموال قصيرة الأجل)** الأسواق المالية **(أموال ذات أجل طويل)**، سوق الصرف **(تبادل العملات فيما بينها)**، الأسواق لأجل marchés à terme....الخ)[23] وهكذا فقد أصبح بإمكان المستثمر أو المقترض أن يبحث

عن أفضل مردودية، أو أفضل حماية أو تغطية وذلك بواسطة الانتقال من نوع معين من السندات إلى نوع آخر، من عملة إلى أخرى...الخ.

- رفع القيود التنظيمية Déréglementation

إن مفهوم **رفع القيود التنظيمية** يعني على المستوى الوطني تشجيع المنافسة بين مختلف الهيئات المالية وذلك بإزالة الفوارق بين مختلف أنواع هذه الهيئات (بنك مختص في الودائع، بنك مختص في توظيف القيم المنقولة...الخ) وتحديد أو تقليل الرقابة والتنظيمات الخاصة بالنشاط البنكي **(كإزالة التحديد الإداري لحد أو سقف لبعض أسعار الفائدة، تأطير القروض...الخ).**

أما على المستوى الدولي، فرفع القيود التنظيمية تعني إزالة العوائق التي تحول دون التحركات الدولية لرؤوس الأموال والعمليات الخاصة بتبادل العملات.[24]

- تراجع الوساطة المالية Désintermédiation financière

نعرف تراجع الوساطة المالية على أنها إقدام المتعاملون الدوليون مباشرة نحو الأسواق المالية دون المرور على الوسطاء الماليين أو البنكيين، قصد القيام بعمليات الاقتراض أو التوظيف[25]، وذلك بإصدار أسهم، سندات أو ما يعرف بتذاكر الخزينة **Billets de Trésorerie** بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.[26]

ويعتبر ظهور أزمة المديونية سنة **1982م**، واحدا من الأسباب الرئيسية التي دفعت إلى الميل نحو التمويل عن طريق الأسواق المالية، ففي الفترة **1960م – 1970م** كانت التحركات الدولية لرؤوس الأموال تتم من دول الشمال إلى دول الجنوب، أي أهم الدول المصنعة تمول العجز الخارجي لما يعرف بالدول السائرة في طريق النمو. وبشكل عام فتراجع الوساطة المالية هي الانتقال من اقتصاديات المديونية إلى اقتصاديات الأسواق المالية، وهو ما أدى إلى انخفاض تكلفة التمويل نظرا لزوال (انخفاض) تكلفة الوساطة وأصبحت البنوك تحصل على عمولات بدلا من الحصول على فوائد.

ج- مظاهر عولمة الأسواق المالية

تعتبر عمليات التحرير المالي عامل سمح بخلق مناخ استثماري يتصف بالمرونة في المعاملات بالنسبة للأعوان الاقتصادية سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، بنوك...الخ، وذلك من خلال التخفيف من حدة القيود المفروضة خصوصا في مجال الاستثمار في

الأسواق المالية، الشيء الذي يؤدي إلى ظهور عدة مظاهر نتيجة عولمة هذه الأخيرة نبرزها فيما يلي:[27]

- الترابط بين البورصات

تحاول البورصات توسيع نطاق التداول وتنويع الأوراق المالية بغرض تخفيف المخاطر عن طريق الترابط فيما بينها بأساليب مختلفة منها على سبيل المثال:

- الربط الحاسوبي للبورصات باستخدام شبكة من الحواسب الإلكترونية في مختلف الأسواق عن طريق الانترنيت وشبكة الهاتف؛
- الربط بالوسطاء الماليين، من خلال تواجد عدد من ممثلي البورصات العالمية في مختلف الأسواق؛
- الربط بالسياسات المالية وذلك بتوحيدها بين مختلف الأسواق، إلى جانب ذلك نجد الربط التنظيمي الذي يتم باستخدام هياكل تنظيمية متماثلة...الخ.
- الربط بمحفظة الاستثمار الدولية : من خلال بناء محفظة الاستثمار ذات أوراق مالية متعددة الجنسيات وتغيير مكوناتها لضمان أعلى عائد بأقل مخاطرة مشتركة.

- عولمة الأسهم والسندات

بدأت عولمة أسواق السندات في نهاية السبعينات بإصدار السندات من طرف المقترضين وبمساعدة البنوك آنذاك، بهدف البحث عن أفضل تمويل وبأقل تكلفة، وما ساعد المؤسسات على إصدار سنداتها على المستوى الدولي هو: اختلاف معايير التقييم المحاسبي وتنوع قطاعات الخدمات لكل دولة وتباين معدلات الفائدة وآجال وشروط الإصدار، فعلى سبيل المثال ارتفع مجموع العمليات على السندات الأمريكية في الخارج من أقل من **50 مليار $** في **1983م** إلى أكثر من **500 مليار دولار** في **1993م**، أما ما ساعد على تدشين سوق الأورو أسهم هو ميل المستثمرين لإصدار الأوراق القابلة للتفاوض، مما مكن المصارف الدولية من الانتقال إلى مرحلة جديدة تتمثل في الإصدار الدولي للأوراق المالية القابلة للمشاركة والأسهم القابلة للتوظيف في عدة أسواق وذلك ابتداء من سنة **1983م**.

- تزايد دور تكنولوجيا المعلومات في عولمة أسواق الأوراق المالية

ساهم التقدم العلمي في عالم الاتصالات و المعلومات في تجميع المعلومات و تصنيفها بسرعة فائقة و كان هذا عامل في تقدم عولمة الأسواق خاصة منها المالية، ومن أهم آليات تكنولوجيا المعلومات في هذا المجال:

- النظام الإلكتروني للتحويلات المالية بين البنوك؛
- النظام الأوتوماتيكي للمقاصة؛
- نظام الاتصالات عبر البنوك والبورصات، العالمية ونظام التلكس.

2. أهمية حوكمة الشركات للمساهمين (تحقيق قيمة مضافة):

تقوم حوكمة الشركات أساسا على تحديد العلاقة بين المستثمرين، ومجالس الإدارة، والمديرين وحملة الأسهم وغيرهم .وتهدف إلى زيادة قيمة استثمارات حملة الأسهم إلى أقصى درجة ممكنة على المدى الطويل، وذلك عن طريق تحسين أداء المؤسسات، وترشيد اتخاذ القرارات فيها، فالمؤسسة التي تدار بشكل جيد تعطى قيمة للمساهمين و المستثمرين و المجتمع المالي ككل، كما أن الحوكمة الرشيدة للمؤسسات تساهم في خلق مناخ جيد للأعمال، مما يشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية، فالمؤسسات التي تطبق أسس الحوكمة الرشيدة تتوقع تخفيض
تكلفة رأسمالها، ومن ثم تستطيع أن تجتذب مساهمين على نطاق أوسع، ومعظمهم من الذين يسعون للاستثمار طويل الأجل.

يدرك المساهمون احتمالات حصولهم على عائد أكبر من الشركات التي تدار بشكل جيد، ومن ثم فهم مستعدون لدفع مقابل حصولهم على هذا العائد المرتفع، فالحوكمة الرشيدة تحمى حقوق المساهمين، وخاصة حقوق الأقلية من حملة الأسهم، بما في ذلك حقهم في إبداء رأيهم في شأن إدارة الشركة وفى المعاملات الكبرى، إضافة إلى حقهم في معرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم .كما أن الحوكمة توفر للمساهمين نسبة أكبر من السيولة وذلك ببنائها للثقة والكفاءة في أسواق المال، الأمر الذي يتيح لهم فرصة أكبر في تنويع أصولهم وبيعها إذا أرادوا ذلك.

وتساهم الحوكمة في جعل أسواق المال تتمتع بالشفافية و الكفاءة، و طبقا للمبادئ التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية "OECD": فإنه يتوجب على الشركات في الأسواق الناشئة اتخاذ الإجراءات التي تضمن الحفاظ على حقوق أقلية المساهمين، ويجب أن تتاح لحملة الأسهم الفرصة للحصول على المعلومات والمشاركة في اتخاذ

القرارات، بما في ذلك انتخاب المديرين، والمشاركة في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية لحملة الأسهم، ويجب أن تراعى الشركة عدم تضارب المصالح والبيع الصوري من شخص لنفسه، ومنع استغلال المعلومات السرية، كما يجب أن يتم الإفصاح تما ما عن هيكل الملكية والمعاملات المالية التي تتم بين أطراف هذا الهيكل .

فأسواق الأوراق المالية التي تتمتع بالكفاءة تنقل للمساهمين معلومات دقيقة عن الأسعار مما يسمح لهم بتسييل استثماراتهم، فهذه الأسواق تساعد على انضباط المديرين، وتسهل للشركات التي تدار بحكمة الحصول على رأس مال، ولكي يعمل سوق الأوراق المالية بكفاءة فإن ذلك يتطلب ما يلي:

. قوانين تحكم كيفية إصدار هذه الأوراق والتعامل بها، وتحدد مسئولية مصدري هذه الأوراق والوسطاء في السوق؛

. متطلبات التسجيل في البورصة مبنية على الشفافية والإفصاح الدقيق؛

. قوانين تحمى حقوق أقلية حملة الأسهم.

تتزايد أهمية الحوكمة في إدارة المؤسسات من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة القوائم المالية المنشورة، و ذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية و خاصة المساهمين و المتعاملين في سوق الأوراق المالية، و يمكن ذكر بعض المزايا التي تحققها حوكمة الشركات للمساهمين و هي:[28]

. تساعد في ضمان كافة الحقوق لكافة المساهمين مثل: حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء المؤسسة في المستقبل؛

. الإفصاح الكافي عن أداء المؤسسة و الوضع المالي و القرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة عن الاستثمار في هذه الشركات.

الخاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى أن اعتماد حوكمة الشركات في الأسواق المالية تعمل على جودة و شفافية الإفصاح في المعلومات المالية الموجهة إلى المساهمين و المستثمرين، و بصفة عامة توصلنا إلى أن النتائج التالية:

. تعمل الحوكمة على وضع الإطار التنظيمي للمؤسسات المدرجة في الأسواق المالية من أجل تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية لهم و حماية المساهمين؛

. تؤدي الحوكمة إلى الانفتاح على أسواق الأوراق المالية العالمية وجذب المستثمرين والمساهمين لتمويل المشاريع التوسعية، و بالتالي زيادة رأس المال بأقل تكلفة ممكنة؛

. تحظى الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المساهمين و المستثمرين كون تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم، لذلك نجد أن المساهمين في المؤسسات التي تطبق قواعد الحوكمة جيدا يقومون بالتفكير جيدا قبل بيع أسهمهم في تلك الشركات حتى عندما تتعرض لأزمات مؤقتة تؤدي إلى انخفاض أسعار أسهمها لثقتهم في قدرة الشركة على التغلب على تلك الأزمات مما يجعل تلك المؤسسات قادرة على الصمود في فترة الأزمات؛

. يوفر تحقيق حوكمة الشركات في أسواق الأوراق المالية الكثير من المزايا والآثار الإيجابية أهمها النمو والاستقرار الاقتصادي كونها تؤدي إلى تحقيق المصداقية والشفافية، وتحسين العلاقة مع المساهمين؛

. تعمل حوكمة الشركات على ضمان توافر كافة المعلومات التي تفيد المساهمين في الوقت المناسب و تكون متوفرة للجميع و ذلك بأقل تكلفة و تقوم بإظهار الإفصاح والشفافية الكافية على أسعار الأسهم في البورصة، وحماية كل الأطراف أصحاب المصالح في المؤسسات المدرجة في الأسواق المالية؛

. دقة الإفصاح تؤدي إلى زيادة مصداقية المعلومات المحاسبية بالنسبة للأسهم المتداولة وبالتالي زيادة ثقة المساهمين في تلك المؤسسات.

الاحالات والمراجع:

1.The Institute Of Internal Auditors, «The Lessons that Lie Beneath», Tone at the Top, USA: February 2002, p:02.

2..Alamgir, M. (2007). *Corporate Governance: A Risk Perspective,* paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

3.HADID NOUFEYL, l'informatique de gestion de l'approche classique à l'approche objet, Article, revue des sciences Economiques de Gestion et de Commerce, Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, Université d'Alger, 2003, P 52.

4.Idem, P 46.

5.Lallem Lakhdar, Management & système d'Information, Séminaire ISGP, Alger Juin 2002, P 04.

6.Hadid Noufeyl, op cit, P 46.

7.ARMAND Dayan et autres, Manuel de gestion, volume 1, ellipses Edition, paris, 1999, P949.

8.Romney M. B. & Steinbart P.J., " Accounting Information systems"., Addison Wesley, 7th ed., 1997, p.18.

9.Glautier M.W.E, & Underdown B, "Accounting *Theory and Practice*", pitman publishing, 4th ed., 1993. P 14-19.

10.Mintzberg, H. & Quinn, J,. " the Strategy Process Concepts, Contexts & cases, "Prentice Hall International Inc,. U.S.A., 1992, p.5.

11.Jean Charles bé cour, Henri bouquin, audit operational, entrepreneurial, convenance et performance, économica, 3 editions, 2008, p 52.

12 . إبراهيم سيد أحمد، حوكمة الشركات و مسؤولية الشركات عبر الوطنية و غسيل الأموال، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 193.

13. فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 1999/1998، ص 115.

14. أسماء بلميهوب، العولمة المالية وأثارها على أداء الأسواق المالية الناشئة (حالة سوقي ماليزيا وكوريا الجنوبية)، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي جامعة سطيف، 2003-2004، ص، 44.

15. وسام ملاك، البورصات والأسواق المالية العالمية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2003، ص ص 114-115.

16. أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، 2005، ص 05.

17 . عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، الجزء الرابع، المراجعة وحوكمة الشركات ومسؤوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 687.

18. Daniel le prince, la mondialisation au-delà des mythes, édit la découverte and syros,paris, 2000, p 69.

19. Philippe Hugon, économie politique internationale et mondialisation, édition économica, 1997, P43.

20. Henri Bourguinat, Finance international, édition presses universitaire de France, 1992, P43.

21.Frédérice Teulon, les marchés des capitaux, Bourses, marché monétaire, marché des changes, produit dérivé, édition seuil, 1997, P65.

22. Catherine Karyotis, Mondialisation des marchés et circulation des titres, Revue Banque édition, 2005, P43.

23.Mondialisation au-delà des mythes, Casbah éditions, Alger, 1997, P70.

24. شمس الدين بولعسل، العولمة المالية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الدول العربية-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2007م، ص 16.

25. OPCIT, P70.

26. Christian de Boissieu, les systèmes Financiers: Mutation, crise et régulation, OPCIT, P09.

27. رشيد بوكساني، معوقات أسواق المال العربية وسبيل تفعيلها، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2006م، ص ص102-103.

28. عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص 694.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثالث/ جوان 2016

Mila Univ center. Publish. Co.

مساهمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في معالجة أثر التضخم في القوائم المالية

دراسة تحليلية لآراء عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات بولاية قسنطينة

The contribution of international financial reporting standards in treating the impact of inflation on the financial statements -analytical study to opinions of accountants and auditors in constantine -

أ.د. مرازقة صالح
جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري
- الجزائر

أ. وادي رقية
جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري
- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/01/25 تاريخ قبول النشر: 2016/05/25

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى إبراز الدور الذي تلعبه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في معالجة أثر التضخم في القوائم المالية، وهذا من خلال التركيز على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، بحيث تم التطرق إلى الأساليب المحاسبية لتعديل بنود هذه القوائم التي تتأثر بالتضخم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الاستمارة حيث تم توزيع استمارة على عينة من محاسبين ومحافظي الحسابات بولاية قسنطينة وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي spss لمعالجة الاستبيان الموزع على عينة الدراسة.

ولقد تم التوصل إلى أن هذه الأساليب المحاسبية التي تم عرضها رغم اختلاف التقنية التي يعتمدها كل أسلوب فإنها جاءت بالشيء الجديد، وأضفت على المبادئ المحاسبية بعض التعديلات حيث أخذت بعين الاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار، وبالتالي جعلت عناصر القوائم المالية تقيم بطريقة جديدة رغم أن هذه الأساليب لم تخرج عن مبدأ التكلفة التاريخية.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، التضخم، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، التكلفة التاريخية المعدلة، التكلفة الجارية.

Abstract :

This research aims to highlight the role played by the International financial reporting standards, in addressing the impact of inflation on the financial statements, by focusing on the Statement of financial position and income statement, so that was addressed to the accounting methods to modify the terms of these lists, which are affected by inflation

To achieve the objectives of the study, the questionnaire was used and it was distributed to a sample of Accountants and accounts Governors in Constantine and the Statistical program Spss was used to address the questionnaire .

It was reached that these methods despite the technical differences adopted by each method but it gave the new, and added to the accounting principles of some amendments which took into account the change in the general level of prices, and thus made the elements of financial statements evaluating the new way despite the fact that these methods has not been excluded from the principle of historical cost.

***Key words**: financial statements, inflation, International financial reporting standards, the modified historical cost, the current cost.*

مقدمة:

يعد التضخم من أكثر المشاكل الاقتصادية في جميع دول العالم، حيث تتأثر كثير من الدول بمعدلات تضخم مرتفعة بشكل كبيرا جدا بسبب بعض المتغيرات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية، مما قد يزيد العبء عن حكومات تلك الدول في معالجة التضخم، وكما هو معلوم في الأدبيات الاقتصادية بأن هناك أنواع من التضخم مثل التضخم المستورد، التضخم الجامح، التضخم الركودي، وبما أن القوائم المالية تتكون من مجموعة البنود النقدية وغير النقدية والتي تتأثر بمعدل التضخم مما يسبب تضليل في قراءة القوائم المالية المقارنة وخاصة في البلاد التي تتأثر بمعدلات تضخم عالية جدا من سنة إلى أخرى.

ولهذا فإن القائمين على الفكر المحاسبي والتطبيق العملي له في البلاد المختلفة، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لم يكونوا غافلين عن ظاهرة التضخم، حيث وقد تم منذ وقت مبكر من القرن التاسع عشر بيان أثر التضخم على مبدأ التكلفة التاريخية بشكل خاص وعلى القياس المحاسبي بشكل عام، وبذلك فإن النظام التقليدي

للقياس المحاسبي والمبني على مبدأ التكلفة التاريخية المستند على فرض ثبات وحدة القياس (النقد) يعاني قصورا واضحا تنعكس آثاره على مخرجات هذا النظام (القوائم المالية) مما يقلل من ملاءمتها في اتخاذ القرارات خاصة في فترات ارتفاع الأسعار، وقد ظهرت معالم الموجة التضخمية في الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ولكنها تفاقمت في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي.

مما اضطر الباحثون والجهات المهنية المختصة بوضع المعايير المحاسبية تهدف إلى المناداة بضرورة تعديل البيانات المحاسبية المعدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية خلال فترات ارتفاع الأسعار "التضخم"، وعليه مما سبق فإن الإشكالية المطروحة تتمثل فيما يلي:

ما مدى مساهمة الأساليب المحاسبية للقياس وفق معايير الدولية لإعداد التقارير المالية في معالجة أثر التضخم في القوائم المالية؟

فرضيات الدراسة:

محاولة منا لفهم الموضوع تم وضع الفرضية الرئيسية للبحث على النحو التالي:

- يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعالجة أثر التضخم في القوائم المالية.

وعليه يمكن وضع الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية بين نموذج التكلفة التاريخية المعدلة ومعالجة أثر التضخم في القوائم المالية؛
- يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية بين نموذج التكلفة الجارية ومعالجة أثر التضخم في القوائم المالية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- ✓ التعرف على مشاكل القياس والتقييم المحاسبي؛
- ✓ التعرف على آثار التضخم في القوائم المالية؛
- ✓ التطرق إلى كيفية معالجة التضخم.

نموذج الدراسة: لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها اعتمد الباحثان على نموذج الدراسة التالي:

الشكل رقم 1: نموذج الدراسة

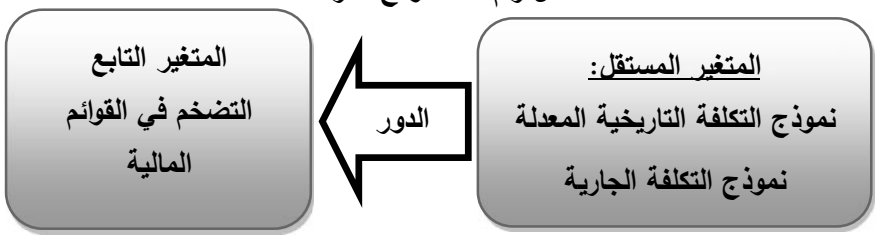

المصدر: من إعداد الباحثين

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث نجد المنهج الوصفي في تحديد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتضخم في القوائم المالية، أما المنهج التحليلي من خلال الاستعانة باستمارة الاستبيان التي تم جمع المعلومات بها في الدراسة الميدانية .

الدراسات السابقة:

دراسة (أحمد قايد نور الدين، 2013) بعنوان الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية: حيث هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير التضخم على المعلومات المحاسبية وعلى عناصر القوائم المالية، وإلى معالجة التضخم على القوائم المالية من خلال الأساليب المحاسبية.

أما ما توصلت إليه الدراسة فهو أن هذه الأساليب لم تغير المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولم تخرج في أغلبها عن مبدأ وأساس التكلفة التاريخية، إذ أنه لا يوجد أسلوب كامل متكامل للتعبير بدقة وموضوعية على أثر تغيرات الأسعار على عناصر القوائم المالية.

دراسة (بدوي إلياس، 2012) دور تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة 2009- 2010:

وتهدف الدراسة إلى التعرف على الآثار السلبية الناجمة عن عدم آخذ أثر التضخم في الحسبان عند إعداد جدول حسابات النتائج والتعرف على كيفية معالجة هذه الآثار، والتعرف إلى محاولات لجنة معايير المحاسبية في ذلك من خلال المعيار المحاسبي الدولي التاسع والعشرون المتعلق بالتقارير المالية في الاقتصاديات ذات معدلات التضخم المرتفعة.

أما ما توصلت إليه الدراسة فهو أن ظاهرة التضخم لها ثار وخيمة عل القياس المحاسبي وكذا الإفصاح المحاسبي في ظل الاعتماد على المحاسبة التقليدية عند استخدام نموذج التكلفة التاريخية وفي ظل ثبات وحدة القياس، أن البيانات المحاسبية المعدة على أساس تاريخي في ظل ارتفاع الأسعار تكون مضللة وغير معبرة عن الحالة الحقيقية للمؤسسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمحاسبة التكلفة التاريخية لا تصلح بوصفها طريقة تستخدم في تقييم عناصر الميزانية خلال فترة التضخم.

دراسة (ضيف الله محمد الهادي ولبزة هشام، 2014) بعنوان قصور نموذج التكلفة التاريخية في معالجة التضخم: وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التضخم على التكلفة التاريخية وعلى عناصر القوائم المالية المعدة على أساسها، والتطرق لأساليب التي اتبعت لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية وبالتالي الى معالجة التضخم على القوائم المالية من خلال الأساليب المحاسبية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن إعداد القوائم المالية في ظل حالات التضخم على أساس مبدأ التكلفة التاريخية قد يؤدي إلى تضليل مستخدميها، مما يستلزم من المؤسسات التي تنشط في بيئة اقتصادية تعاني من التضخم أن تقوم بإعداد قوائم مالية إضافية على أساس الكلفة التاريخية مع وحدة النقد الثابتة، أو باستعمال طرقة القيم الجارية أو الطريقة المختلطة.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تناولت دراسة حالة من خلال معرفة آراء محافظ الحسابات والمحاسبين في دور معايير الدولية لإعداد التقارير المالية في معالجة التضخم في القوائم المالية.

الإطار النظري للدراسة:

أولا – التضخم في القوائم المالية

إن مشكلة تغير المستوى العام للأسعار من أهم المشاكل المعاصرة التي يواجهها المحاسبون، فالمحاسبة تعتبر أن النقود هي الوحدة الرئيسية لقياس عناصر القوائم المالية، وعليه فإن هذه الأخيرة تتكون من بنود تتأثر بظاهرة التضخم.

1– تعريف التضخم: يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود بحيث تغدو الأرقام التي تظهر في القوائم المالية غير

ذات معنى بسبب بعدها عما تمثله، وبذلك ولكي تغدو هذه القوائم ذات معنى فيجب إعادة إعداد القوائم المالية حتى تعكس هذا الارتفاع في الأسعار.[1]

2- مقاييس معدلات التضخم: يقسم الاقتصاديين مقاييس معدلات التضخم إلى مجموعتين هما:

2-1- الأرقام القياسية العامة: تعكس تلك الأرقام التغير في القوة الشرائية للنقود بين فترتين وذلك في علاقتها بالسلوك العام لجميع السلع والخدمات في نطاق الاقتصاد ككل ومن أهم هذه الأرقام:[2]

2-1-1-الأرقام القياسية للسلع الاستهلاكية: وتستخدم لقياس التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية وتتضمن رقمين هما: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في المدن، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف.

2-1-2- الرقم القياسي لأسعار الجملة: يعتمد على أسعار السلع في أسواق الجملة وفقا لعينة من كل مجموعة من المجموعات السلعية المكونة لسوق الجملة على أن ترجح بأوزان مختلفة، وينعكس الارتفاع الرقم القياسي لأسعار الجملة على الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والتي تمثل أسعار التجزئة.

2-1-3- الرقم القياسي الضمني: يتميز هذا الرقم بشمولية لجميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي سواء كانت استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية ويتضمن كل من أسعار الجملة وأسعار التجزئة.

2-2- الأرقام القياسية الخاصة: تعكس هذه الأرقام التغيرات النسبية الخاصة ببعض السلع والخدمات والتي تعتبر بمثابة تغيرات نسبية في مستويات أسعارها نتيجة لتفاعلات عاملي العرض والطلب، وتعتبر تلك الأرقام خاصة حيث يمكن إعداد رقم يخص كل من قطاعات الإنتاج على حدة.

3-تعريف القوائم المالية: فالقوائم المالية تتكون من مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها بحيث تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة عند تاريخ الإغلاق، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي أيضا وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك من خلالها التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، وذلك لتلبية احتياجات كل المستخدمين المحتملين لهذه المعلومات عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية.[3]

وعليه "تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، وكذلك تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عمليات اتخاذ القرارات، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، كذلك تعتبر ملخصا كميا للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق الملكية".[4]

4- آثار التضخم على القوائم المالية:

يستند الإطار العام لنموذج القياس المحاسبي على مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تعتبر الأساس التي يقوم عليه قياس الدخل المحاسبي وتحديد المركز المالي ،ومن بين هذه المبادئ ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد ومبدأ التكلفة التاريخية، وعليه فإن تطبيق هذه الأخيرة يسبب مشاكل كثيرة في القياس المحاسبي لأن نتائجه لا تعكس الصورة الصادقة والصحيحة للمركز المالي ونتائج الأعمال.

4-1- أثر التضخم على قائمة المركز المالي: في ظل استخدام مدخل التكلفة التاريخية يتم قياس وتقييم الأصول بالأسعار الأصلية في تاريخ اقتنائها، وفي ظل الارتفاع المستمر في الأسعار تختلف التكلفة الأصلية للعناصر غير النقدية كالأصول الثابتة والمخزون عن التكلفة الحاضرة خاصة في حالة وجود تباعد تاريخي بين وقت الاقتناء ووقت القياس، ويؤدي ذلك إلى تضمين قائمة المركز المالي بأرقام تكلفة ماضية لهذه العناصر لا تعبر عن القيمة الحقيقية لها في تاريخ إعدادها، فضلا عن أن حيازة الوحدة الاقتصادية لتلك العناصر في فترات التضخم يترتب عليها أرباح أو خسائر كامنة في هذه الأصول لا تؤخذ في الاعتبار عند قياس قيمتها، فبالنسبة للعناصر النقدية الظاهرة في قائمة المركز المالي كالنقدية والعملاء والموردين فإنها تقوم بوحدة النقد السائدة في تاريخ إعداد الميزانية، ويترتب على حيازتها خلال فترة تغير الأسعار تحقيق أرباح أو خسائر ناتجة عن التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، حيث لا ينعكس تأثيرها على حقوق الملكية بقائمة المركز المالي وبذلك لا تظهر هذه الأخيرة المعدة على أساس تاريخي أيا من الأرباح أو الخسائر الناتجة عن حيازة العناصر النقدية وغير النقدية، وتأسيسا على ذلك فإن إتباع مدخل التكلفة التاريخية في قياس عناصر قائمة المركز المالي يؤدي إلى فقدان هذه العناصر دلالتها الاقتصادية.[5]

4-2- أثر التضخم على قائمة الدخل: تؤثر التغيرات السعرية على قياس نتيجة عمليات الوحدة الاقتصادية نظرا لأن الدخل الناتج عن العمليات في فترات ارتفاع الأسعار يكون متضخما بحيث لا يعبر عن حقيقة نتائج الأعمال ولما كانت الوظيفة الأساسية للمحاسبة تتمثل في قياس مدى تقدم ونجاح الوحدة الاقتصادية، كما ينعكس في قياس الدخل أو الخسارة المتولدة من الضروري الأخذ في الاعتبار آثار التغيرات السعرية على صحة قياس العناصر المحددة للدخل في ضوء مفهوم الدخل الحقيقي للوحدة الاقتصادية، بالرغم من أن طرق قياس الدخل المحاسبي تتفق جميعا على أن دخل الوحدة المحاسبية يتم قياسه عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقها، إلا أنها تختلف في تفسير مفهوم الدخل الحقيقي للوحدة الاقتصادية، فالمشكلة هنا هي قياس الدخل وفقا لمفهوم المحافظة على رأس المال، الذي يعني عدم المماس برأس مال الوحدة بعد توزيع دخل الفترة، حيث يعرف الاقتصاديين دخل الوحدة الاقتصادية بأنه المبلغ الذي يمكن توزيعه على ملاكها دون تخفيض في قيمة أصولها، ومعنى ذلك أن تحديد الدخل يعتمد على المدخل المستخدم في قياس وتقييم أصول الوحدة بحيث يؤدي استخدام مداخل مختلفة لتقييم الأصول إلى تحديد مبالغ مختلفة.[6]

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص آثار التضخم على القوائم المالية في النقاط التالية:

- ✓ **عدم قابلية البيانات للتجميع أو المقارنة:** إن الوحدة النقدية تتأثر ارتفاعا وانخفاضا نتيجة للتغير في المستوى العام للأسعار فتزداد أو تنخفض القوة الشرائية لها تبعا لتغير الأسعار، وأن مقارنة الإيرادات بالمصاريف تكون مجدية إذا قرنا المثل بالمثل، أي أن إجراءات المحاسبة التقليدية في ظل تغيرات الأسعار تجمع أرقاما غير معبر عنها بنفس النوع من وحدة القياس.
- ✓ **عدم إظهار الأرباح والمركز المالي على حقيقتها والخلط بين الربح ورأس المال:** في ظل ارتفاع الأسعار مع إتباع مبدأ التكلفة التاريخية لا يمكن المحافظة على سلامة رأس المال، حيث يتم الخلط بين رأس المال والربح، ويمكن توزيع جزء منه في صورة أرباح، أما عن قائمة المركز المالي فإنها تصبح ممثلة لفوضى من الأرقام غير متجانسة ولا تعني في مجموعها شيء على الإطلاق.
- ✓ **عدم توافر البيانات المناسبة لاتخاذ القرار:** إن البيانات المحاسبية ليست هدفها في حد ذاتها إنما هي وسيلة يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، فإدارة المشروع تعتمد بشكل

أساسي على البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات المختلفة، كما تعتمد عليها جهات أخرى متعددة في علاقاتها بالمشروع مثل المستثمرين والموردين والبنوك وبعض الجهات الرقابية في الدولة...الخ، وكلما كانت البيانات المحاسبية دقيقة وحقيقية كلما كان موقف هذه الجهات أفضل في اتخاذ القرارات السليمة، وبدون ذلك تكون عملية اتخاذ القرارات مضللة، وعليه البيانات المحاسبية تخدم في الأصل وظائف الإدارة، ومن ثم يجب أن يدخل ضمن الإجراءات المحاسبية أثر التغير في المستوى العام للأسعار حتى تصبح التقارير اللازمة للمستويات الإدارية ممثلة لانعكاس صحيح للمعلومات بالقيم الجارية، وهنا تكون المحاسبة قد قامت بدورها المطلوب في خدمة الإدارة، وبالتالي خدمة الأطراف الخارجية التي تعتمد على البيانات المحاسبية والتي تتأثر بنجاح الإدارة في اتخاذ القرارات.[7]

4-3-أهم الصعوبات التي تواجهها الإدارة عند تجاهل أثر التضخم على مفردات القوائم المالية:[8]

- ✓ عدم الدقة في التسعير؛
- ✓ عدم الصحة في القرارات المستقبلية؛
- ✓ تضخم مصروف الضريبة؛
- ✓ عدم الدقة في التوزيعات.

ثانيا – معايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

إن التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال، وتعاظم المنافسة بين الشركات، أدى إلى زيادة الحاجة إلى معلومات مالية مفيدة يمكن اعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

ولحماية حقوق أصحاب المصالح في المؤسسة، فإن الأمر يتطلب ضرورة وجود معايير محاسبية دولية، تحدد الطرق التي يجب إتباعه القياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة الهادفة لتحقيق الربح ونتائج أعمالها.

1-تعريف معايير الدولية لإعداد التقارير المالية:حسب لجنة معايير المحاسبة الدولية فإن المعايير المحاسبية تشير إلى: " قواعد إرشادية التي يرجع إليها المحاسبين المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام أحكامهم، ويشار للمعيار بأنه وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة التباين في التعبير أو

الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية" .[9]

2-المعيار المحاسبي الدولي رقم29- التقارير المالية في الاقتصاديات نشطة التضخم-

يعتبر التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية من أهم الانتقادات التي توجه للمحاسبة، وعليه فإن جهود مجلس معايير المحاسبية الدولية IASBاتسعى إلى التقليل من أثر الانتقاد، ومن هذه الجهود صدور المعيار 29 المتعلق بالتقارير المالية في الاقتصاديات نشطة التضخم، حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ذات معنى ودلالة.

ويمكن التعرف على الاقتصاديات نشطة التضخم في ضوء عدم تحديد المعيار IAS 29 لتعريف هذه الاقتصاديات من خلال الخصائص التالية:[10]

أ/ تفضيل الجمهور الاحتفاظ بثروته على شكل أصول غير نقدية أو بعملة أجنبية مستقرة نسبيا بدلا من العملة المحلية، ويتم استثمار مبالغ هذه الأخيرة فور اقتناءها للحفاظ للمحافظة على قوتها الشرائية من مظاهر تدهور قيمتها بسبب التضخم؛

ب/ نظرة الجمهور إلى النقود ليس من وجهة نظر العملة المحلية بل من وجهة نظر العملة الأجنبية المستقرة نسبيا، وبذلك يتم تبادل الأسعار باستخدام تلك العملة الأجنبية؛

ج/ اختلاف الأسعار التي تتم بها المبيعات والمشتريات على الأجل وذلك للتعويض عن الخسارة المحتملة للقوة الشرائية خلال فترة الائتمان حتى لو كانت فترة الائتمان قصيرة؛

د/ يتم ربط الأسعار والأجور ومعدلات الفوائد برقم قياسي معين؛

هـ/ وصول معدل التضخم التراكمي خلال مدار ثلاث سنوات إلى نسبة 100% أو زيادته عن هذه النسبة.

2-1 نطاق المعيار:

إن المبدأ الأساسي في المعيارIAS29 هو أنه يجب إعادة تصوير القوائم المالية للوحدة الاقتصادية بالعملة السائدة في الاقتصاد نشط التضخم بوحدة القياس الجارية في تاريخ إعداد الميزانية، ويجب إعادة التصريح عن الأرقام المقارنة في الفترات السابقة بذات وحدة القياس الجارية، حيث يؤدي هذا الإجراء إلى الوصول إلى أرقام متجانسة القياس يعبر عنها بوحدات قوة شرائية موحدة.

ويكون إعادة تصوير القوائم المالية بتطبيق الرقم القياسي العام الذي يقوم على تعديل البنود غير النقدية وفق الأرقام القياسية للأسعار في التاريخ الذي تمت فيه العمليات المالية المتعلقة بهذه البنود ويكون ذلك على النحو التالي:[11]

- ✓ البنود المسجلة بالتكلفة التاريخية: تحول إلى السعر الجاري بقسمة الرقم القياسي للأسعار الجارية في نهاية سنة المقارنة على الرقم القياسي للسنة التي تم نشوء البند بها؛
- ✓ البنود النقدية التي تم إثباتها بوحدة القياس في تاريخ الميزانية فلا يتم تعديلها، ماعدا الاستثمارات المالية حيث يتم تعديلها حسب الشروط الخاصة المرتبطة بها لضمان أخذ المكاسب والخسائر غير المحققة بعين الاعتبار؛
- ✓ البنود الأخرى يتم تعديلها بالاستناد على الرقم القياسي العام بين تاريخ اقتناء أو تحمل هذه البنود وتاريخ إعداد هذه الميزانية؛
- ✓ المصروفات والإيرادات: الأصل أن يتم تحويل المصروف أو الإيراد بقسمة الرقم القياسي الجاري في نهاية السنة على الرقم القياسي الذي كان عند قبض الإيراد أو دفع المصروف؛
- ✓ الأرباح المحتجزة: تعدل حسب الأرقام القياسية للسنوات التي احتجزت فيها الأرباح ما عدا أرباح السنة الحالية فتعدل استنادا إلى الرقم القياسي في نهاية السنة الجارية، ويتم اعتبارها كمتمم حسابي لجانب الميزانية؛
- ✓ بالنسبة لحقوق الملكية يتم تعديلها بالأرقام القياسية المعدة على أساس تاريخ الاكتتاب؛

كما ويتوجب إدراج الربح أو الخسارة لصافي المركز النقدي الذي يترتب على إعادة قياس البنود غير النقدية في صافي الدخل، وكذلك يجب الإفصاح عن العمليات التي تمت لإعادة القياس بشكل مفرد.

وعندما يتوقف الاقتصاد عن كونه اقتصاد نشط التضخم وتتوقف المنشأة عن إعداد وعرض القوائم المالية بالاستناد إلى المعيار IAS29، فيجب أن تتعامل مع القيم التي يعبر عنها بوحدات القياس الجارية في نهاية الفترة الابلاغية السابقة كأساس للقيم الدفترية في قوائمها المالية اللاحقة.

ثالثا-الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم في القوائم المالية:

إن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية أدى إلى وجود العديد من العيوب، أيضا عدم قدرة نموذج التكلفة التاريخية على مراعاة التغيرات العامة والخاصة للأسعار جعل هذه التغيرات أحد أبرز المشاكل البارزة التي تواجهها الأدبيات المحاسبية لانعكاساتها الواضحة على نتائج القياس والتقييم المحاسبي في الوحدات الاقتصادية، ولعل من أهم الأسباب التي دعت إلى ضرورة التخلي عن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في ظل التضخم:[12]

- ✓ إن الربح المحدد طبقا للتكلفة التاريخية لا يعادل ربح التشغيل في حالة الارتفاع المستمر في الأسعار، وذلك لتضمينه مكاسب حيازة، وبالتالي لا يعتبر هذا الربح مقياسا دقيقا للقيمة، كما أن إدراج مكاسب الحيازة ضمن الأرباح يعتبر مضللا لمعظم مستخدمي المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية؛
- ✓ اتضح من دراسة حالات عديدة عن طريق جهات متعددة أن الأرباح الظاهرة في القوائم المالية التقليدية تنخفض بمعدل كبير عن حالة قياس التكلفة بالأسعار الجارية، بمعنى أن جزء من الأرباح يكون ربحا وهميا ناتجا عن مقابلة إيرادات مقاسه بالأسعار الجارية ببعض التكاليف المقاسة بالتكلفة التاريخية، وبالتالي يصبح رقم الربح مضللا؛
- ✓ إن المحاسبة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لم يعد لديها القدرة على إعطاء المعلومات المفيدة التي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها، من هنا بات ضروريا البحث عن مقاييس أخرى بخلاف مبدأ التكلفة التاريخية حتى ولو اقتضى الأمر التنازل عن الموضوعية بمعناها التقليدي.

وعليه نتيجة للظروف التي فرضتها ظاهرة التضخم تعددت طرق قياس الأسعار في المحاسبة المالية، وفيما يلي أهم طرق القياس المحاسبي التي سيتم التركيز عليها، نموذج التكلفة التاريخية المعدلة ونموذج التكلفة الجارية.

1-نموذج التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار:[13]

تسمى هذه الطريقة بطريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابت أو المحاسبة بوحدة النقد الثابتة، وتعتمد هذه الطريقة في تقييم الأصول على أساس تكلفتها التاريخية بعد الأخذ بعين الاعتبار تقلبات الأسعار العامة في تاريخ التقييم، وذلك من أجل المحافظة على القدرة الشرائية لرأس المال المستثمر من طرف الشركاء في المؤسسة، وهذا يعني أن يحافظ رأس المال في نهاية الفترة على شراء نفس الأصول التي يمكن أن يشتريها.

وتتميز طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بميزتين أساسيتين هما:

- ✓ الإبقاء على التكلفة التاريخية كأساس للتقييم؛
- ✓ اعتماد وحدة نقدية ثابتة.

1-2 خطوات تعديل القوائم المالية: عند تعديل القوائم المالية التاريخية إلى قوائم مقاسه بوحدات نقدية ذات قوة شرائية عامة يجب إتباع الخطوات الخمس التالية:

1- توفر مجموعة كاملة من القوائم المالية التاريخية؛

2- توفر مجموعة من الأرقام القياسية العامة تغطي الفترة الزمنية بدءا من تاريخ نشوء أقدم بند في القوائم المالية وحتى أحدث القوائم المالية؛

3- تصنيف بنود القوائم المالية إلى مجموعتين: بنود نقدية وبنود غير نقدية؛

4- تعديل البنود غير النقدية؛

5- حساب مكاسب أو خسائر "المستوى العام للأسعار" الناجم عن الاحتفاظ بالبنود النقدية.

وطبقا لهذا الأسلوب فإنه يتم تعديل وحدة القياس وذلك على أساس التكلفة التاريخية، أي أن التعديل يتم على ضوء التغيرات الطارئة على القدرة الشرائية لوحدة النقد، ويعتمد تعديل البيانات المحاسبية على الأرقام القياسية للأسعار، ونتيجة الاعتماد على الأرقام القياسية فإن مزايا هذا المدخل البساطة عند إجراء التعديل والموضوعية ويمكن تفهمه بسهولة، فضلا عن ذلك فإن إعداد الأرقام القياسية ليس من اختصاص المحاسب ولكنها تعد بواسطة هيئات حكومية متخصصة، ولكن يقع على المحاسب عبء اختيار الرقم القياسي المناسب عند التعديل لتسهيل العملية، والحصول على نتائج أفضل، ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أكثر المقاييس استخداما ويتم إصداره بمعرفة الجهات المختصة كل شهر أو ثلاثة أشهر، ولا يخضع لأي تعديل بعد نشره ، وهو يطبق في الولايات المتحدة الأمريكية بناء على توضيحات مجلس معايير المحاسبة المالية.

ويتم التعديل وفق الصيغة التالية:

قيمة البند المعدلة = التكلفة التاريخية + (التكلفة التاريخية × نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار)

أو **التكلفة التاريخية المعدلة = التكلفة التاريخية × الرقم القياسي لأسعار سنة القياس**

الرقم القياسي لأسعار سنة الأساس

2- نموذج التكلفة الجارية: تتميز هذه الطريقة بصفتين أساسيتين هما:

- اتخاذ التكلفة الاستبدالية كأساس للتقييم؛
- افتراض تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية المتخذة كوحدة قياس.

فقد ذهب بعض الفكريين والمحاسبين إلى إمكانية استخدام التكلفة الاستبدالية كأساس لتقييم عناصر القوائم المالية في فترات التضخم، وتهدف هذه الطريقة إلى المحافظة على رأس المال الاقتصادي (الطاقة الإنتاجية) للمؤسسة، وهذا يعني قدرة المؤسسة على استبدال نفس الكمية من الأصول التي تستخدمها أو المحافظة على الطاقة الإنتاجية لهذه الأصول. والجدير بالذكر أنه لا يوجد تعريف محدد للقيمة، فقيمة أي شيء تتوقف على الغرض من تحديدها، وفي مجال المحاسبة المالية توجد ثلاث مفاهيم أساسية للقيمة الجارية ونبين هذه المفاهيم بشيء من الوضوح فيما يلي:[14]

- **القيمة الحالية:** يتم تحديدها عن طريق خصم التدفقات النقدية المتوقعة سواء كانت داخلة أو خارجة خلال فترة زمنية معينة باستخدام معدل العائد الجاري.
- **صافي القيمة القابلة للتحقيق:** يطلق على هذا المفهوم ما يعادل القيمة الحالية، حيث يتم تقديرها عن طريق التنبؤ بسعر بيع الأصل مطروحا منه النفقات المتوقعة للتخلص.
- **التكلفة الجارية (الاستبدالية):** يعتمد هذا المفهوم بصفة أساسية على أسعار الشراء كأساس للتقويم المحاسبي ولذلك فهو يتسق مع افتراض الاستمرار، ويعكس هذا المفهوم تكلفة إحلال أصل معين بأصل آخر مماثل له من حيث العمر الاقتصادي والطاقة الإنتاجية وكفاءة التشغيل.

وتوضح الدراسات المحاسبية في مجال تقييم الأصول وجود اتجاهين رئيسيين لتحديد القيمة الاستبدالية لعناصر الأصول:[15]

- ✓ **الاتجاه الأول:** يعتمد على أسعار السوق؛
- ✓ **الاتجاه الثاني:** يعتمد على الأرقام القياسية الخاصة.

ومن الناحية العملية والتطبيقية يتم تحديد أو حساب التكلفة الاستبدالية على أساس الأرقام القياسية الخاصة، التي تقيس تطور أسعار السلع والخدمات بصفة متخصصة.

وبموجب هذه الطريقة يتم تعديل قيم عناصر القوائم المالية على أساس التكلفة الجارية التي تحسب على أساس الأرقام القياسية الخاصة بالعلاقة التالية:

التكلفة الاستبدالية = التكلفة التاريخية + (التكلفة التاريخية × الرقم القياسي الخاص)

الدراسة الميدانية:

1- تقديم استبيان الدراسة: من أجل تحقيق هدف الدراسة تم تصميم استمارة وقد تم تقسيمها إلى جزأين:

الجزء الأول: وهو مكون من عدة أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة ؛

الجزء الثاني: خاص بمتغيرات الدراسة والذي قسم إلى محورين:

المحور الأول: والذي خصص للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

المحور الثاني: وضعت له عدة فقرات خاصة بالتضخم في القوائم المالية .

وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان.

2- أدوات البحث الميداني: تم استخدام برنامج (spss) لاستخراج النتائج الإحصائية، واستخدام الأساليب الإحصائية لتفسيرها:

- معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات الاستمارة؛
- اختبار ks (klomogrov- smirnov) للتأكد من اعتيادية البيانات أي ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي؛
- التكرارات والنسب المئوية لوصف مفردات الدراسة وتحديد نسب إجاباتهم بغرض وصف خصائص مجتمع الدراسة؛
- المتوسط الحسابي لترتيب إجابات مفردات الدراسة لعبارات الاستبيان حسب درجة الموافقة؛
- معامل الارتباط بيرسون لبيان علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛
- الانحدار البسيط لتحديد شكل واتجاه العلاقة.

3- ثبات أداة الدراسة: لتحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام وحساب ألفا كرونباخ والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم 1: مدى ثبات محاور الدراسة

الرقم	العنوان	قيمة ألفا كرونباخ
1	المحور الأول: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	0.71
2	المجال الأول: نموذج التكلفة التاريخية المعدلة	0.73
3	المجال الثاني: نموذج القيمة الجارية	0.74
4	المحور الثاني : التضخم في القوائم المالية	0.77
5	الاستمارة ككل	0.75

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSS.

من الجدول السابق تبين أن معامل الثبات بلغ، أي نسبة 75% ويعد مقبول لأغراض الدراسة وهذا ما يدل على ثبات محاور الدراسة.

4- مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي: بما أننا سوف نستخدم اختبارات لا معلمية فإنه يجب أن تتبع التوزيع الطبيعي وللتأكد من ذلك سوف نستخدم اختبار **Kolmogorov – Smirnov** والجدول التالي يبين:

جدول رقم2: مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي (اختبارKolmogorov – Smirnov)

الرقم	العنوان	**Kolmogorov – Smirnov**	مستوى المعنوية
1	المحور الأول: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	0.216	0,70
2	المجال الأول: نموذج التكلفة المعدلة	0.198	0,110
3	المجال الثاني: نموذج القيمة الجارية	0.176	0,131
4	المحور الثاني : التضخم في القوائم المالية	0.109	0.200
5	الاستمارة ككل	0.138	0.129

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSS

من خلال مستوى المعنوية نلاحظ أن كلها أكبر من 0,05 مما يدعونا إلى قبول الفرضية الصفرية، وبالتالي إتباع البيانات إلى التوزيع الطبيعي ومن ثمة إمكانية إجراء الاختبارات المعلمية المتمثلة في معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار.

5- تحليل النتائج: سنحاول تحليل البيانات أو المعلومات الشخصية المكونة للاستبيان والمتحصل عليها من إجابات أفراد العينة إضافة إلى تحليل نتائج أسئلة المحورين واختبار الفرضيات.

5-1تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة: سنحاول عرض إجابات أفراد عينة الدراسة وتحليلها باعتماد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من خلال الجداول التالية:

5-1-1 تحليل إجابات أفراد العينة نحو المحور الأول: بما أن المحور الأول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمتمثل في ثلاث مجالات وعليه كانت اتجاهات أفراد العينة حسب هذه المجالات كما يلي:

تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال نموذج التكلفة التاريخية المعدلة:

جدول رقم3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال نموذج التكلفة التاريخية المعدلة

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يظهر نموذج التكلفة التاريخية المعدلة أرباح أو خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد ضمن بنود قائمة الدخل.	3.48	0.98	4
2	يعبر نموذج التكلفة التاريخية المعدلة عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة ونتيجة أعمالها الحقيقية.	3.57	0.79	3
3	تعكس الأرقام القياسية العامة للأسعار التغيرات في الأسعار الناتجة عن التضخم	3.78	0.75	1
4	يعكس هذا النموذج التغيرات في الأسعار الناتجة عن التضخم	3.69	0.66	2
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.		3.63	0.69	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSS.

من خلال إجابات أفراد العينة نلاحظ أن اغلب أفراد العينة وافقوا على إجابات الاستبيان وذلك من خلال المتوسط الحسابي العام 3.63، وهذا ما يدل على الدور الذي يلعبه هذا النموذج في معالجة أثار التضخم إذ يقوم بإعادة تقييم بنود المؤسسة وإعطاء صورة أكثر شفافية ومصداقية أكثر.

تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال نموذج التكلفة الجارية :

جدول رقم4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال نموذج التكلفة الجارية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تعدالتكلفة الجارية على أنها تكلفة استبدال الأصل القائم بأصل مماثل له	3.77	1.19	4
2	ويمكن الوصول إلى التكلفة الجارية باستخدام الأسعار الجارية أو استخدام الأرقام القياسية الخاصة بكل نوع من الأصول	3.91	1.04	2
3	تعتبرالتكلفة الجارية مدخلا بديلا للتغلب على مشكلة التغير في مستويات الأسعار وأثرها على القوائم المالية	4.02	0.82	1
4	يتم قياس نموذج القيمة الجارية عن طريق خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية	3.56	1.11	3
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.		3.81	0.91	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSS.

من خلال إجابات أفراد العينة نلاحظ أن اغلب أفراد العينة وافقوا على إجابات الاستبيان وذلك من خلال المتوسط الحسابي العام 3.81، وهذا ما يدل على أهمية نموذج التكلفة الجارية في معالجة آثار التضخم، حيث يعد هذا النموذج ذا أهمية كبيرة في بالنسبة للمؤسسة في معالجة آثار التضخم للقوائم المالية وذلك بإعادة إعداد قوائم مالية تعبر عن وضع مالي حقيقي وصحيح خالي من آثار التضخم .

6-2-2 تحليل إجابات أفراد العينة نحو المحور الثاني التضخم في القوائم المالية:

جدول رقم5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور التضخم

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يعتبر عدم إظهار التضخم إفصاحا ماليا غير مكتمل ولا يتميز بالشفافية.	3.61	0.94	3
2	يؤدي عدم أخذ التضخم في الحسبان باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية إلى عدم المحافظة على رأس المال سليما.	3.59	1.09	4
3	عند حيازة الأصول النقدية خلال فترة ارتفاع المستوى العام للأسعار ينتج عنه خسائر في القوة الشرائية لهذه الأصول.	2.83	0.62	5
4	ينتج عن تأجيل الاعتراف بالتغير في قيم الأصول حتى يتم تبادل حقيقي مع طرف خارجي إلى تداخل نتائج الدورات المحاسبية المختلفة وهذا ما يتعارض مع فرض الدورية.	3.89	0.61	1
5	يعد التضخم بأنه الارتفاع المستمر في الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود بحيث تغدو الأرقام التي تظهر في القوائم غير ذات معنى بسبب بعدها عما تمثله	3.77	1.04	2
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.		3.07	0.54	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSS.

وما يمكن قوله من خلال ما سبق أن آراء أفراد عينة الدراسة كانت معظم إجاباتهم موافقة على صلاحية التكلفة الجارية والمعدلة في معالجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، والبعض كانت آراؤهم محايدة ويمكن إرجاع هذا السبب لنقص اهتمام المستجوبين لموضوع التضخم أو نقص الثقافة المحاسبية لديهم.

6- اختبار فرضيات الدراسة: سنحاول اختبار فرضيات الدراسة، من خلال استخدام معامل الانحدار البسيط، معامل الارتباط ومعامل التحديد، حيث من خلاله يتم رفض أو قبول فرضيات الدراسة.

الفرضية الرئيسية: لاختبار صحة هذه الفرضية تم تقسيمها إلى ثلاث فرضيات فرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: ويكون الأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم6: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

البيان	معامل R الارتباط	معامل R^2 التحديد	معامل B الانحدار	الثابت	DF درجة الحرية	مستوى Sig الدلالة
نموذج التكلفة التاريخية المعدلة ومعالجة أثر التضخم في القوائم المالية	**0.390**	**0.152**	**0.344**	**4.358**	**1** **30** **31**	**0.027**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذي دلالة إحصائية بين نموذج التكلفة التاريخية المعدلة ومعالجة أثر التضخم في القوائم المالية؛، حيث بلغ معامل الارتباط 39% ، ومعامل التحديد15.20% وهذا ما يدل على وجود علاقة ارتباط ضعيفة وموجبة بين المتغيرين، أي أن المتغير المستقل يفسر التغير الحاصل في المتغير التابع ب15.20% والبقية ترجع لأسباب أخرى ونلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0,05 أي علاقة معنوية ومنه نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية: لاختبار صحة هذه الفرضية الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم7: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

البيان	معامل R الارتباط	معامل R^2 التحديد	معامل B الانحدار	الثابت	DF درجة الحرية	مستوى Sig الدلالة
نموذج التكلفة الجارية ومعالجة أثر التضخم	**0.450**	**0.203**	**0.299**	**3.928**	1 **30** **31**	**0.010**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

من الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذي دلالة إحصائية نموذج التكلفة الجارية و معالجة أثر التضخم، إذ بلغ حيث بلغ معامل الارتباط 45% ، ومعامل التحديد20.30% وهذا ما يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة وموجبة بين المتغيرين، أي أن المتغير المستقل يفسر التغير الحاصل في المتغير التابع ب20.30% والبقية ترجع لأسباب أخرى ونلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0,05 أي علاقة معنوية ومنه نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية.

اختبار الفرضية الرئيسية: ويكون الأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم8: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

البيان	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	الثابت	DF درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعالجة أثر التضخم	**0.552**	**0.305**	**0.736**	**5.566**	**1**	**0.001**
					30	
					31	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSS.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذي دلالة إحصائية بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعالجة أثر التضخم، إذ بلغ حيث بلغ معامل الارتباط 55.20%، ومعامل التحديد30.50%وهذا ما يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة وموجبة بين المتغيرين، أي أن المتغير المستقل يفسر التغير الحاصل في المتغير التابع ب30.50% والبقية ترجع لأسباب أخرى ونلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0,05 أي علاقة معنوية ومنه نتأكد من صحة الفرضية الرئيسية.

النتائج: من خلال ما سبق يمكن وضع النتائج التالية:

– في الواقع فإن تصحيح الوضع بالنسبة لمحاسبة التضخم فيما يتعلق بمستويات الأسعار ليس بالسهل المتاح، فهناك مشاكل عديدة تتعلق باختيار الرقم القياسي المناسب للأسعار، والقيم المحاسبة الواجب إخضاعها للتعديل وإمكانية إجراء التعديل على فترات متقاربة، ودرجة الموضوعية التي يمكن توافرها في البيانات المعدلة، والاستعداد المهني للمحاسب

لإجراء التعديلات اللازمة، وما إلى ذلك من المسائل الشائكة ورغم ذلك فإن مشكلة المحاسبة للتقلبات في المستوى العام للأسعار أصبحت من الأهمية حيث يجعل أي حلها حتى ولو جزئيا أمرا مرغوبا؛

– رغم اختلاف التقنيات التي يعتمدها كل أسلوب فإنها جاءت بالشيء الجديد وأضفت على المبادئ المحاسبية بعض التعديلات، حيث أخذت بعين الاعتبار التغيرات في المستوى العام للأسعار؛ رغم أن هذه الأساليب لم تخرج في أغلبها عن مبدأ التكلفة التاريخية.

– من خلال عرض هذه الأساليب لا يوجد أسلوب كامل متكامل لتعبير بدقة وموضوعية على أثر تغيرات الأسعار على عناصر القوائم المالية يوصلنا إلى النتائج المرجوة.

التوصيات: من خلال النتائج السابقة يمكن وضع التوصيات التالية:

– يجب على المحاسبين معالجة آثار التضخم، وعلى الاقتصاديين إيجاد الحلول الناجعة ويجب الاستمرار في العمل حتى الوصول إلى أفضل الحلول وأكثرها إفادة للمؤسسة والاقتصاد الوطني وكذلك بالنسبة للمالكين من أجل المحافظة على رأس المال الاقتصادي والنقدي بأفضل السبل؛

– يجب البحث أكثر في هذه الظاهرة حتى الوصول إلى نتائج أفضل تعطي المصداقية للقوائم المالية وخاصة التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات المستقبلية فيما يخص الاستثمار ومستقبل المؤسسة؛

– تأهيل العنصر البشري وتكوين إطارات للتحكم على ما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية؛

– العمل والسعي على تفعيل وتنشيط البورصة، لأن عملية التقييم التي لا تكون مبنية على أساس القيمة العادلة لا تعكس الصورة الحقيقية للواقع.

الاحالات والمراجع:

[1]/ خالد جمال الجعارات،معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ،2008، ص159.

[2]/ رياض عبد الله، نظرية المحاسبة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2009، ص 354.

[3] / Ropert Obert, pratique des normes " comparaison avec les règles françaises et les US GAAP ", 3 édition Dunod, paris, 2006, p55

[4]/ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص93.

[5]/ محمد عباس بدوي، المحاسبة المالية المتقدمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، طبعة 2002، ص 361، 362.

[6]/أحمد قايد نور الدين، الأساليب المحاسبية لمعالجة التضخم على القوائم المالية، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، 05- 06 /2013/05، ص5،6.

[7]/ مرجع نفسه، ص5،6.

[8]/ مدحت فوزي عليان وادي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية، رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية (غزة)، 2006، ص139، 140.

[9]/حسين القاضي ومأمون حمدان ، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008،ص 103 .

[10]/ voir le site : http://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias29.htm. Consulter le03/08/2015.

[11]/ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره،162، 163.

[12]/مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سبق ذكره، ص59، 60.

[13]/ بالرقي تيجاني، القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده مدى تأثيره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، جامعة سطيف، 2008، ص 68، 69.

[14]/وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة 2002 ، ص 376-387 .

[15]/ بالرقي تيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 70.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثالث/ جوان 2016

Mila Univ center. Publish. Co.

إشكالية القياس والإفصاح عن رأس المال البشري في القوائم المالية
دراسة حالة المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية بقسنطينة

The problem of measuring and disclosing the human capital in the financial statements
A study on the national enterprise for public works materials in Constantine.

أ.د. جمام محمود **أ. دباش أميرة**
جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/01/10 تاريخ قبول النشر: 2016/05/20

الملخص :

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على العوائق التي تواجهها المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية بقسنطينة في عمليتي القياس والإفصاح عن رأس المال البشري، حيث هناك العديد من الصعوبات التي تعد عائق على عملية القياس والإفصاح عن رأس المال البشري والذي أصبح من الأمور المهمة في المؤسسة، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها صممت استمارة لجمع المعلومات، حيث وزعت هذه الاستمارة على الأفراد العاملين في دوائر ومصالح المالية والمحاسبة بالمؤسسة، وتم معالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

الكلمات المفتاحية : القياس عن رأس المال البشري، الإفصاح عن رأس المال البشري، المؤسسة الوطنية للأشغال العمومية بقسنطينة.

Abstract :

This study seeks to identify the constraints facing the National enterprise for public Works materials in Constantine in the processes of measurement and disclosure of human capital, where there are many obstacles to the process of measurement and disclosure of human capital that became one of the important things in the enterprise.

To achieve the objectives of the study and answer its questions a Questionnaire was designed to collect information, and it was distributed to individuals working in departments and the services of finance and accounting in the enterprise, and were processed using the statistical program SPSS.

***Key words**: measurement of human capital, disclosure of human capital, National enterprise for Public Works materials in Constantine.*

مقدمة:

نظرا للظروف العالمية الجديدة والتي تعرف باسم العولمة، أدى هذا إلى توجه العالم نحو اقتصاد المعرفة، أين أصبحت المعرفة هي المورد الأهم التي يعتمد عليها في تحقيق أهداف الاقتصاديات ومن باب أولى أهداف المؤسسات، إذ أصبح الاهتمام الأكثر في هذا الاقتصاد هو رأس المال البشري والاستثمار فيه، كونه يعد من الأمور الهامة التي يحتاجها الاقتصاد ككل أو المؤسسة بصفة خاصة، إذ نجد هناك تزايد كبير في الاهتمام بالعنصر البشري باعتبار أنه يساهم في كل تطور تكنولوجي، وبالتالي يكون قائد قاطرة التنمية.

حيث يعد القياس والإفصاح عن رأس المال البشري من أهم أدوات تطوير الموارد البشرية، إذ بالرغم من تعدد البدائل والنماذج المقترحة للقياس والإفصاح عن رأس المال البشري في القوائم المالية، إلا أنه لم يكن كافي للاستمرار والتطور وذلك كون اعتماد المحاسبين على قواعد المحاسبة التقليدية، إذ تقدم هذه القواعد مقاييس مالية تعطي نظرة تاريخية وليست مستقبلية، حيث صممت من أجل الأصول المادية والملموسة، حيثإن قياس رأس المال البشري يمكن أن يساعد المؤسسة على أن تكون أكثر كفاءة وربحية وبالتالي أكثر تنافسية، فبتشخيص رأس المال وقياسه يصبح متخذي القرار أكثر استعداداً للرفع من الحاكمية المؤسسية ، وذلك من خلال تأكيد قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها سواء أن كانت هذه الأهداف تتمثل في التخطيط والتمويل أو البحث والتطوير وغيرها من ذلك.

وتأسيسا لما سبق فإن مشكلة الدراسة تظهر من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

فيما تتمثل إشكالية القياس والإفصاح عن رأس المال البشري في القوائم المالية بالمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية بقسنطينة؟

أولا– أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في:

- **الأهمية العلمية:** من خلال توضح القياس والإفصاح عن رأس المال البشري في القوائم المالية، والكشف عن المعوقات التي تحد من هذا القياس والإفصاح بالمؤسسة الجزائرية ومن ثمة المساهمة من الناحية العلمية في إثراء هذا الموضوع؛
- **الأهمية العملية:** من خلال دراسة هذا الموضوع في مؤسسة جزائرية، ومن ثم تقديم نتائج ملموسة واقتراحات في محاولة لتمكين المؤسسات الجزائرية من تحقيق أهدافها.

ثانيا– أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف عن الطرق والمداخل المستخدمة للقياس عن رأس المال البشري؛
- إلقاء الضوء على الإفصاح عن رأس المال البشري وأهميته والنماذج المعتمدة عليها؛
- مدى التزام المؤسسة محل الدراسة بالقياس والإفصاح عن رأس المال البشري ومعرفة الصعوبات التي تواجها؛
- التوصل إلى نتائج واقتراح توصيات لتحسين تطبيق القياس والإفصاح عن رأس المال البشري.

ثالثا – نموذج الدراسة: لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى الأهداف المحددة، تم تصميم أنموذج الدراسة التالي:

الشكل رقم 1: نموذج الدراسة

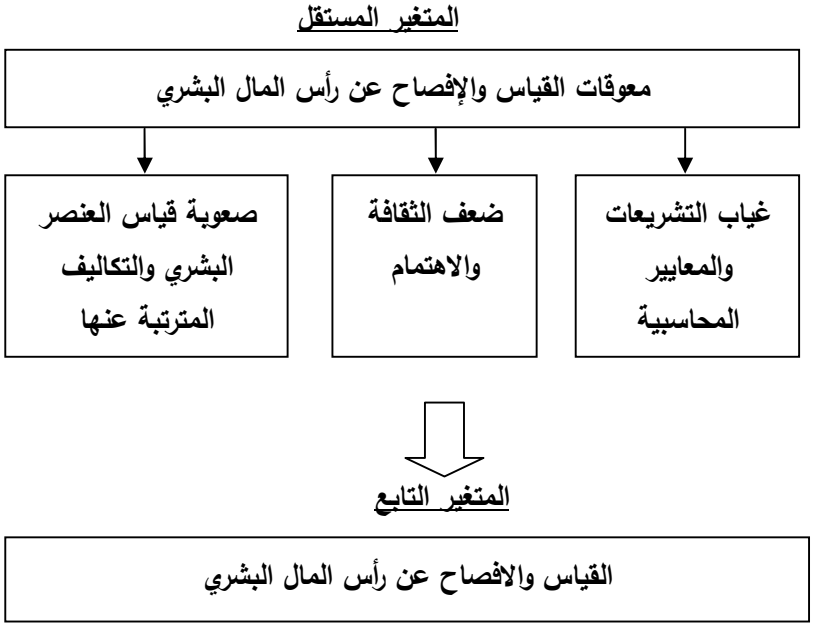

المصدر: من إعداد الباحثتين

رابعا – فرضيات الدراسة: استجابة لمتطلبات أهداف الدراسة، قمنا بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية:

- تتمثل إشكالية القياس والإفصاح عن رأس المال البشري في غياب التشريعات والمعايير المحاسبية الخاصة بالقياس والإفصاح عن رأس المال البشري وضعف الثقافة والاهتمام وصعوبة قياس العنصر البشري والتكاليف المترتبة عنها.

ويمكن تجزئة الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب التشريعات والمعايير المحاسبية والقياس والإفصاح عن رأس المال البشري عند مستوى دلالة 0,05؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف الثقافة والاهتمام والقياس والإفصاح عن رأس المال البشري عند مستوى دلالة 0,05؛

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبة قياس العنصر البشري والتكاليف المترتبة عنها والقياس والإفصاح عن رأس المال البشري عند مستوى دلالة 0,05.

خامسا – عينة وأداة الدراسة:

1– عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة من المؤسسة الوطنية للأشغال العمومية، حيث تألفت عينة الدراسة من ثلاثة فروع بالمجمع وهي SOMATEL، SOMATEL SOFAME، LIEBHERR وقد تم توزيع 34 استمارة على الأفراد العاملين في دوائر ومصالح المالية والمحاسبة بالمؤسسة، وتم استرجاع 30 استمارة، أي بنسبة 88.23% وهي تعد نسبة قابلة للدراسة.

2– أدوات البحث الميداني: تم استخدام برنامج (spss) لاستخراج النتائج الإحصائية، واستخدام الأساليب الإحصائية لتفسيرها:

- معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات الاستمارة؛
- اختبار ks (klomogrov– smirnov) للتأكد من إتباع البيانات التوزيع الطبيعي؛
- التكرارات والنسب المئوية لوصف مفردات الدراسة وتحديد نسب إجاباتهم بغرض وصف خصائص العينة؛
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لترتيب إجابات مفردات الدراسة لعبارات الاستبيان حسب درجة الموافقة؛
- معامل الارتباط بيرسون لبيان علاقة الارتباط متغيرات الدراسة؛
- الانحدار البسيط لتحديد شكل واتجاه العلاقة.

سادسا – الدراسات السابقة:

من أجل دراسة هذه الإشكالية واختبار الفرضيات سوف يتم الاستعانة ببعض الدراسات السابقة، حيث سنرى ما توصلت إليه هذه الدراسات ومن ثم الإضافة التي تصبوا إليها دراستنا، ومن أهم الدراسات التي نراها مناسبة ما يلي:

دراسة (إنعام محسن زويلف، 2014) بعنوان العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية في التقارير المالية للبنوك العاملة في الأردن:

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العوامل ذات العلاقة ببعض خصائص البنك في مستوى الإفصاح عن الموارد البشرية في التقارير المالية السنوية للبنوك في الأردن، كما تهدف إلى بيان مستوى الإفصاح عن الموارد البشرية في هذه التقارير.

ومن أهم النتائج أن الإفصاح عن الموارد البشرية يدخل بشكل عام ضمن إطار الإفصاح الطوعي حيث لا يوجد في الوقت الراهن معيار محاسبي خاص بالموارد البشرية ضمن معايير المحاسبة الدولية، وتتراوح مستوى الإفصاح عن الموارد البشرية في التقارير المالية بين متوسط وضعيف. وما أوصت به الدراسة إلى أهمية إدراك إدارات البنوك إلى وجود علاقة بين خصائص البنك ومستوى الإفصاح عن الموارد البشرية في التقارير المالية، إذ إن زيادة مستوى هذا الإفصاح يعكس صورة جيدة عن هذه الخصائص.

دراسة(فرعون أمحمد، محمد إليفي، 2009) بعنوان الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أهم التغيرات التي طرأت على إدارة الموارد البشرية في إطار اقتصاد المعرفة، وعلاقة الاستثمار في رأس المال البشري بتحسين تنافسية المؤسسات.

ومن أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة أن رأس المال البشري هو ذلك الأسلوب أو الآلية التي يمكن أن تخصص بها المؤسسة مبلغ معين بغية تكوين جهازها البشري بشكل علمي، وسليم بما يساهم ذلك في تحقيق أهدافها خلال فترة الخطة ويتطلب ذلك وجود مقومات الاستثمار في هذه الموارد ومعرفة مبررات وكيفية استخدامها كما يتطلب ذلك وجود خطة مسبقة تحدد الهدف من الاستثمار.

دراسة(رشا حمادة، 2002) بعنوان القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية وأثره في القوائم المالية " دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق":

وما تهدف له هذه الدراسة إلى قياس رأس المال البشري وتحديد أثره في القوائم المالية وبيان كيفية الإفصاح عن تكاليف وقيمة الموارد البشرية.

ومن أهم النتائج الذي توصل إليها الباحث، أن حتى تقوم المحاسبة عن الموارد البشرية بدورها لابد أن يقدم المختصون وسائل جديدة ومبتكرة تتناسب مع المتغيرات والاحتياجات الجديدة والمتزايدة والتي ترسخ الحاجة إلى نظام محاسبي شامل يضمن تدفق معلومات عن الموارد المالية والبشرية للمؤسسة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تناولت العوائق التي تحد من عملية القياس والإفصاح عن رأس المال البشري في الجزائر، والتي من بينها غياب

المعايير المحاسبية التي تبين عملية القياس والتشريعات التي تلزم على الإفصاح عنها، وقد ركزت هذه الدراسة على دراسة حالة خاصة أنها كانت في مؤسسة اقتصادية جزائرية.

سابعا – منهج الدراسة:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري من الدراسة والمنهج التحليلي من خلال الدراسة الميدانية التي كانت بالمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية بقسنطينة.

الإطار النظري للدراسة

أولا – ماهية رأس المال البشري

يعد رأس المال البشري المؤشر الرئيسي في جميع مكونات التنمية، إذ يمثل مهارات وقدرات الأفراد العاملين بالمؤسسة وهو الحلقة الأساسية في عملية الإبداع.

1– تعريف رأس المال البشري:

يمثل رأس المال البشري في "القدرات الفطرية والمكتسبة لدى كل فرد، والتي تؤدي إلى زيادة القيمة الاقتصادية المضافة لكافة مجالات الأعمال إذا أحسن استثمارها مثل باقي الأصول"[1]. فهو" القيمة المضافة التي يقدمها الأفراد للمؤسسات، والتي تستطيع التميز من خلالها عن بقية المنافسين فتحقق بذلك البقاء والاستمرار"[2] .

ويعد رأس المال البشري على أنه" أصل غير ملموس في المؤسسة والذي يمكن من الدراية والتفكير والإبداع الذي يمكن المؤسسة من التفوق والتميز في بيئتها التي تتميز بالتغيرات الشديدة"[3]. إذ يعتبر رأس المال البشري المورد الأهم في المؤسسة، فنجاح أي مؤسسة مرتبط بمدى إبداعات وابتكارات مواردها البشرية، وهذا لا يكون إلا من خلال إدارة فعالة لرأس المال البشري تهتم بتحقيق رضا وولاء العمال للمؤسسة.[4]

وعليه فإن رأس مال البشري يعد على أنه مجموعة القدرات والخبرات البشرية المتراكمة، التي يكتسبها من خلال العلم والخبرة، أي ليس ملك للمؤسسة، إذ يعد مصدر للابتكار والتحسين.

2– أسباب الاهتمام برأس المال البشري: من بين الأسباب نجد ما يلي:[5]

- التطورات التكنولوجية الهائلة؛
- اعتبار المعرفة أهم مكون للميزة التنافسية؛
- شدة المنافسة في السوق؛

- التغير في أذواق المستهلكين.

3- مزايا الاهتمام برأس المال البشري: إن الاهتمام بالموارد البشرية يساعد في تحقيق الفوائد الآتية:[6]

- يمكن من زيادة القدرة الإبداعية للعاملين في المؤسسة وفي كافة المستويات؛
- تعزيز ولاء العملاء القدامى؛
- العمل على جذب عمال جدد يمتازون بالكفاءة والمهارة اللازمة؛
- تستطيع المؤسسة تقليل الفترة الزمنية بين الابتكارات لتقديم منتجات جديدة ومطورة؛
- القيام بتخفيض التكاليف ومن ثمة إمكانية تخفيض أسعار البيع إلى المستويات التنافسية؛
- إدخال تعديلات جوهرية على أنشطة المؤسسة وأعمالها.

ثانيا: القياس والإفصاح عن رأس المال البشري في القوائم المالية

1- مداخل قياس رأس المال البشري: يوجد نموذجين للقياس عن رأس المال البشري حيث نجد نموذج يعتمد على القيمة والثاني على التكلفة:

1-1 مدخل القياس الذي يعتمد على القيمة: ويقصد بها هنا القدرة على تقديم خدمات أو منافع اقتصادية في المستقبل، حيث أن الأصل يصبح غير قادر على تقديم خدمة فإنه يصبح عديم القيمة، أما قيمة الأصل فيقصد بها القيمة الحالية للخدمات المتوقعة في المستقبل.

أما أهم نماذج قياس رأس المال البشري التي تعتمد على القيمة:[7]

- **نموذج الشهرة غير المشترات:** يمكن أن تقدر برسملة الإيرادات التي تزيد على الإيرادات العادية للصناعة أو لمجموعة المؤسسات التي تشكل الوحدة جزءا منها.
- **نموذج المزايدة التنافسية:** يعتمد سعر المزايدة الأعلى كقيمة للفرد نظرا لأنه يمثل المعادل التقديري الحالي للاستخدام الأمثل لخدمات الأفراد بين مراكز الربح.
- **نموذج القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية:** إن قيمة رأس المال محدودة باستخدام هذا النموذج ستزود مستخدمي البيانات المالية بمعلومات قابلة للتقويم حول التغيرات في القوى العاملة لمؤسسة ما.

- **نموذج القيمة الاقتصادية:** وهي التي تتضمن التنبؤ بالإيرادات المستقبلية، وحسم تلك الإيرادات المستقبلية.
- **نموذج تقويم المكافآت المستقلة:** وهو ينظر إلى حركة الأفراد من خلال أدوارهم المختلفة أو مناصبهم في المؤسسة باعتبار ذلك عملية مستقلة تعتمد على الوظائف السابقة أو حالات الخدمة التي قام بها الفرد في المؤسسة.
- **نموذج Likert للعلاقة بين السبب والتدخل والنتيجة النهائية:** حيث تتعامل مع عملية أو مجموعة عمليات بين الناس كعنصر هام في نجاح العديد من المؤسسات.
- **نموذج الأبعاد الخمسة:** حيث يقوم على تقدير للقوة العاملة ما وتقدير تكاليف المدخلات المختلفة لتحسين كفاءة التنظيم الإنساني، ويقترحها أن تتضمن أبعاد الأصول الإنسانية المعرفة والمهارات والصحة والوفرة والوضع الجسماني.
- **نموذج المنافع الصافية لمعادلة لظروف التأكد والمحسومة لأوغان:** يقوم بمراعاة التكلفة والمنفعة لقيمة الموارد البشرية في مؤسسة ما.

1-2 مدخل القياس باستخدام التكلفة التاريخية: من خلال هذا المدخل فإن قيمة رأس المال البشري تتحدد من خلال التكلفة اللازمة للحصول عليه، ويعتمد التقويم باستخدام هذه الطريقة مثل الأسس المستخدمة في تقويم الأصول المادية وعليه فإنه يتم تقسيم تكلفة الموارد البشرية إلى قسمين: القسم الأول يتم التعامل معها بصفة المصروفات الجارية كالرواتب والأجور، أما القسم الثاني فيتم التعامل معها كمصروفات رأسمالية تمكن من زيادة المنافع المستقبلية، حيث إن الإطفاء يكون على مدار العمر الإنتاجي للموارد البشرية لتحديد نصيب كل فترة منها، ويمثل الجزء المستفيد منها بقسط الإطفاء السنوي، أما الجزء المتبقي من الكلفة الأصلية الذي يظهر في قائمة المركز المالي مطروحا منه الجزء المستنفد فيمثل الجزء غير المستفيد، أما في حالة الاستغناء عنه قبل انتهاء حياته الإنتاجية يتم العمل على معالجة الرصيد المتبقي كخسارة تغلق في حساب النتيجة السنوي[8]

2- طرق الإفصاح عن رأس المال البشري: توجد عدة طرق يتم على أساسها الإفصاح عن رأس المال البشري:[9]

2-1 الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة: يتم الإفصاح عن المعلومات المالية التي تتعلق بالاستثمار في رأس المال البشري، فيتم توضيح حجم الاستثمارات التي قامت المؤسسة في توجيهها نحو تطوير إمكانيات العلمية لدى العاملين في المؤسسة، وتفيد هذه المعلومات

المستثمرين والمحللين الماليين بمدى اهتمام المؤسسة بتنمية رأس المال البشري باعتبار عامل لتحقيق الربحية في الأجل الطويل.

2- 2 **إعداد قائمة الاستثمارات المعنوية:** تناسب هذه الطريقة المؤسسات التي تنفق مبالغ ضخمة على شراء براءات الاختراع وشهرة المحل لمؤسسات بالإضافة إلى الاستثمار في الأصول البشرية في المؤسسات التي تستخدم أساليب التكنولوجيا المتقدمة ويكون لهذه القائمة تبويب مفصل من قائمة الدخل.

2-3 **الإدراج في القوائم المالية الأساسية المدققة:** يتم الإفصاح عن رأس المال البشري ضمن قوائم مالية أساسية وتخضع لمراجعة مراقب الحسابات أو مراجع الخارجي، وبهذا الإجراء يتم رسملة رأس المال البشري وإدراجها في قوائم مالية وإقفال الاستنفاذ السنوي في قائمة الدخل على مدى عدة سنوات مالية.

2-4 **قوائم مالية غير مدققة تلحق بالقوائم المالية الأساسية:** يتم الإفصاح عن رأس المال البشري في قوائم منفصلة لا تخضع لمراجعة وتدقيق من قبل مراقب الحسابات، بحيث يتم إدراجها ضمن ملاحق القوائم المالية الأساسية المدققة من قبل المراجع الخارجي.

3- الآثار المترتبة على الإفصاح والقياس عن رأس المال البشري: من أهم المنافع التي يمكن أن تتحقق من الإفصاح والتقرير عن رأس المال البشري ما يلي:[10]

- العمل على توفير كل البيانات اللازمة الخاصة بالرقابة على مكونات رأس المال البشري ومن ثمة دعم المركز المالي للمؤسسة؛
- توفير البيانات المتعلقة بالتخطيط ورقابة الأصول غير الملموسة لأغراض التقارير الاجتماعية والبيئية؛
- إن الإفصاح والقياس عن رأس المال البشري سوف يزيد درجة الشفافية في القوائم المالية، وهذا سوف يعمل على زيادة درجة الاعتماد عليها من مستخدميها الحاليين والمرتقبين ومتخذي القرارات من داخل وخارج المؤسسة؛

وعلى الرغم مما يحققه التقرير عن رأس المال البشري من منافع إلا أن هناك عدد من الآثار السلبية المترتبة على الإفصاح. والتقرير عنه ومن أهمها:

- إمكانية إلحاق الضرر بالمركز التنافسي للمؤسسة من خلال القيام بالكشف عن بعض المعلومات التي من شأنها إفادة المنافسين؛

- زيادة مسؤولية المؤسسة تجاه الغير فيما يتعلق بالقرارات التي تعتمد على قيم عناصر رأس المال البشري التي يتم التقرير عنها، خاصة وأن هذا التقييم يتم في ظروف تتسم بعدم التأكد؛
- الإفصاح عن رأس المال البشري لا يحض بالقبول العام في القوائم في ظل النظام المحاسبي التقليدي.

ثالثا: عوائق القياس والإفصاح عن رأس المال البشري

تتمثل الصعوبات التي تواجهها المؤسسة في القياس والإفصاح عن رأس المال البشري فيما يلي:[11]

- إمكانية إلحاق عدة أضرار مالية أو معنوية بالمؤسسة نتيجة تحديد القيمة الحقيقية لأصولها البشرية في القوائم المالية وخصوصا في ظل المنافسة بين المؤسسات المتعلقة في استقطاب الكفاءات البشرية؛
- عدم استطاعة الأساليب المحاسبية التقليدية التي تعتمد على قياس الأصول الملموسة من واقع السجلات التاريخية للمؤسسات على قياس وتقدير قيمة رأس المال البشري لها، الذي يشكل جزء كبيرا من أصولها؛
- ضعف قدرة الأساليب المحاسبية في تحديد مكونات رأس المال البشري .

الإطار التطبيقي للدراسة

سنحاول التعرف على إشكالية القياس والإفصاح عن رأس مال البشري بالمؤسسة محل الدراسة، وهذا من خلال مجموعة من الأسئلة والتي ترجمتها محاور الاستمارة.

أولا– التعريف بالمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية بقسنطينة:

تعتبر المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية شركة مساهمة عمومية اقتصادية ذات طابع صناعي تجاري، وهذا بموجب المرسوم رقم 06 ـ 83، يقدر عدد عمالها بـ 8000 عامل، فهي تعتبر أكبر مؤسسة في الصناعات الميكانيكية، حيث تضم مجموعة من الوحدات تنتشر هذه الوحدات عبر التراب الوطني، كما يتكون المجمع من ستة فروع إنتاج، أربعة فروع بعين السمارة، بقسنطينة واحد بالجزائر والآخر ببجاية، والتوزيع كما يلي:

SOFAME: (الصناعة الميكانيكية)، **SOMATEL**: (عتاد الترسنة والرفع)، **SOMATELIEBHERR**: هي شراكة جزائرية ألمانية مع مجموعة

SOFARE،LIEBHERR: (صناعة المحمل الارتدادي) **SOMABE**:(عتاد الإسمنت) **SOG ECO**:(رافعات للعمارات وأجهزة الرص).

ثانيا- تقديم استبيان الدراسة: لقد تم استخدام تقنية الاستبيان كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة حيث يتكون الاستبيان من (15) سؤال، وتم تقسيمه إلى محورين:

المحور الأول: والذي خصص لعوائق القياس والإفصاح عن رأس المال البشري ويشمل ثلاثة مجالات؛

المحور الثاني: وضعت له عدة فقرات خاصة بالقياس والإفصاح عن رأس المال البشري.

ثالثا- ثبات أداة الدراسة: لتحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام وحساب ألفا كرونباخ والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم 1: مدى ثبات محاور الدراسة

الرقم	العنوان	قيمة ألفا كرونباخ
1	المحور الأول: عوائق القياس والإفصاح عن رأس المال البشري	0,78
2	المجال الأول: غياب التشريعات و المعايير المحاسبية الخاصة	0,84
3	المجال الثاني: ضعف الثقافة والاهتمام بالقياس والإفصاح عن رأس المال البشري	0,73
4	المجال الثالث: صعوبة قياس العنصر البشري والتكاليف المترتبة عنه	0,63
5	المحور الثاني : القياس والإفصاح عن رأس المال البشري	0,84
6	**الاستمارة ككل**	**0,80**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

من الجدول السابق تبين أن معامل الثبات بلغ نسبة 80% ويعد مقبول لأغراض الدراسة وهذا ما يدل على ثبات محاور الدراسة.

رابعا- مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي: سوف نستخدم اختبار **Kolmogorov – Smirnov**

جدول رقم2: مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي (اختبار Kolmogorov– Smirnov)

الرقم	العنوان	Kolmogorov – Smirnov	مستوى المعنوية
1	المجال الأول: غياب التشريعات والمعايير المحاسبية الخاصة	0.134	0.180
2	المجال الثاني: ضعف الثقافة والاهتمام بالقياس والإفصاح عن رأس المال البشري	0.138	0.152
3	المجال الثالث: صعوبة قياس العنصر البشري والتكاليف المترتبة عنه	0.242	0.200
5	**المحور الأول: عوائق القياس والإفصاح عن رأس المال البشري**	0.142	0.126
6	المحور الثاني : القياس والإفصاح عن **رأس المال البشري**	0.237	0.140
7	**الاستمارة ككل**	0.111	0.200

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال مستوى المعنوية نلاحظ أن كلها أكبر من 0.05 أي إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، ومن ثمة إمكانية إجراء الاختبارات المعلمية المتمثلة في معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار.

خامسا– تحليل النتائج: سنحاول تحليل البيانات أو المعلومات الشخصية المكونة للاستبيان والمتحصل عليها من إجابات أفراد العينة إضافة إلى تحليل نتائج أسئلة المحورين واختبار الفرضيات.

1– تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة: سنحاول عرض إجابات أفراد عينة الدراسة وتحليلها باعتماد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من خلال الجداول التالية:

1–1 تحليل إجابات أفراد العينة نحو المحور الأول: بما أن المحور الأول قسم إلى ثلاث مجالات وعليه كانت اتجاهات أفراد العينة حسب هذه المجالات كما يلي:

- **تحليل إجابات أفراد العينة نحو المجال الأول:**

من خلال الجدول رقم 3 يمكن استنتاج ما يلي:

أفراد عينة الدراسة موافقون على:

- للمؤسسة نظام محاسبي لا يتماشى مع محاسبة الموارد البشرية؛
- لا توجد قوانين وعقوبات تعاقب من لا يقوم بالقياس والإفصاح عن رأس المال البشري؛

- يوجد ضعف في الرقابة على القياس والإفصاح عن رأس المال البشري.

إن النتائج السابقة تعد مقبولة وهي نتائج متوقعة كون أن هناك غياب وضعف كبير للتشريعات والقوانين الخاصة بالقياس والإفصاح عن رأس المال البشري، حيث لا نشعر أن المؤسسات الجزائرية مهتمة كثيرا برأس المال البشري وخاصة من الجهة المحاسبية مما انعكس على إجابات أفراد عينة الدراسة.

أفراد العينة غير موافقين على:

– لا توجد معايير محاسبية تقيس وتفصح عن الاستثمار في رأس المال البشري.

وهذه النتيجة تخدم الفقرات السابقة إذ أن الأفراد غير موافقين على عدم وجود معايير محاسبية للقياس والإفصاح عن رأس المال البشري، أي أن هناك خلل يكمن في الرقابة ومدى صرامة القوانين.

جدول رقم 3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال غياب التشريعات والمعايير المحاسبية الخاصة بالقياس والإفصاح عن رأس المال البشري

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يوجد ضعف في الرقابة على القياس والإفصاح عن رأس المال البشري	3.73	0.82	3
2	لا توجد قوانين وعقوبات تعاقب من لا يقوم بالقياس والإفصاح عن رأس المال البشري	3.77	0.89	2
3	لا توجد معايير محاسبية تقيس وتفصح عن الاستثمار في رأس المال البشري	2.51	0.91	4
4	للمؤسسة نظام محاسبي لا يتماشى مع محاسبة الموارد البشرية	3.87	0.90	1
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.		3.47	0.45	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

ومن خلال الجدول رقم 4 يمكن استنتاج ما يلي:

أفراد عينة الدراسة موافقون على:

- لا تقوم المؤسسة بتقديم ندوات ومحاضرات في محاسبة الموارد البشرية؛
- يوجد بالمؤسسة ضعف في الإعلام ونشر ثقافة محاسبة الموارد البشرية؛
- هناك ضعف بالمؤسسة في التوعية بأهمية القياس والإفصاح عن رأس المال البشري.

ومن خلال ما سبق يتبن أن المؤسسة محل الدراسة لا تهتم بنشر الوعي حول أهمية القياس والإفصاح عن رأس المال البشري، إذ أن هناك ضعف كبير في استخدام

وسائل التوعية حول هذه الأهمية ، ولعل السبب يمكن في الدهنيات السائدة القديمة التي لا تؤمن بأهمية المورد البشري وهذا أيضا يفسر سبب وجود الضعف الرقابي داخل المؤسسة.

أفراد العينة غير موافقين على:

– تعاني المؤسسة من تفاوت في الثقافات فيما يتعلق بالقياس والإفصاح عن رأس مال البشري.

وهذا يدل على أنه لا يوجد تفاوت في ثقافات الأفراد أي إمكانية الفهم السهل والسريع لأهمية القياس والإفصاح عن رأس المال البشري لكن المؤسسة لم تراعي لذلك.

جدول رقم 4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال ضعف الثقافة والاهتمام بالقياس والإفصاح عن رأس المال البشري

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	هناك ضعف بالمؤسسة في التوعية بأهمية القياس والإفصاح عن رأس المال البشري	3.63	0.99	3
2	تعاني المؤسسة من تفاوت في الثقافات فيما يتعلق بالقياس والإفصاح عن رأس مال البشري	2.47	1.00	4
3	لا تقوم المؤسسة بتقديم ندوات ومحاضرات في محاسبة الموارد البشرية	3.87	0.81	1
4	يوجد بالمؤسسة ضعف في الإعلام ونشر ثقافة محاسبة الموارد البشرية	3.80	0.92	2
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.		3.44	0.54	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

ومن خلال الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

أفراد عينة الدراسة موافقون على:

– تواجه المؤسسة صعوبة في قياس العنصر البشري نظرا لكونه عملية غير قابلة للتكهن بها وبنتائجها ؛ وهذا أمر منطقي كونه أصل غير ملموس يصعب قياسه.

أفراد العينة محايدين على:

– تعتقد المؤسسة أن العوائد المالية المتوقعة من عملية القياس والإفصاح عن رأس مال البشري أقل من تكاليفه ويرجع ذلك لصعوبة قياس رأس المال البشري، فهم لا يستطيعون مقارنة العوائد المالية بالتكاليف لذلك كانوا محايدين.

أفراد العينة غير موافقين على:

– تعاني المؤسسة من عدم كفاية مواردها المالية لأجل تدريب موظفيها على القياس والإفصاح عن رأس المال البشري، وهذا يدل على أن المؤسسة لها موارد مالية معتبرة باستطاعتها توجيهها نحو التدريب عن القياس والإفصاح عن رأس المال البشري، إلا أن المؤسسة لا تقوم بذلك ولا تبالي لذلك كون أن الإدارة لا تشجع على مثل هذه الأمور.

جدول رقم 5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال:صعوبة قياس العنصر البشري والتكاليف المترتبة عنها

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تواجه المؤسسة صعوبة في قياس العنصر البشري نظرا لكونه عملية غير قابلة للتكهن بها وبنتائجها	3.87	0.86	1
2	تعاني المؤسسة من عدم كفاية مواردها المالية لأجل تدريب موظفيها على القياس والإفصاح عن رأس المال البشري	2.13	0.81	3
3	تعتقد المؤسسة أن العوائد المالية المتوقعة من عملية القياس والإفصاح عن رأس مال البشري أقل من تكاليفه	2.93	0.58	2
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.		2.97	0.36	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

2-1 تحليل إجابات أفراد العينة نحو المحور الثاني:

جدول رقم6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور القياس والإفصاح عن رأس المال البشري

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يساعد الإفصاح عن رأس المال البشري الحكم عن كفاءة وأداء المؤسسة بشكل فعال	3.22	0.74	4
2	يعكس الإفصاح عن رأس المال البشري المزيد من الثقة في القوائم المالية	3.60	0.93	2
3	يساهم الإفصاح عن رأس المال البشري المزيد من الموضوعية في القوائم المالية	3.20	1.11	3
4	يساهم القياس والإفصاح عن رأس المال البشري في تقدير تكاليف المؤسسة وبالتالي اتخاذ القرارات الملائمة	3.67	0.99	1
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	3.42	0.42	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

أفراد عينة الدراسة موافقون على:

- يساهم القياس والإفصاح عن رأس المال البشري في تقدير تكاليف المؤسسة وبالتالي اتخاذ القرارات الملائمة؛
- يعكس الإفصاح عن رأس المال البشري المزيد من الثقة في القوائم المالية؛

وما نلاحظه أن عمال المؤسسة لهم قدر على الوعي بأهمية القياس والإفصاح عن رأس المال البشري، ويرجع ذلك لكون غالبية العينة من خرجي الجامعات إلا أن المؤسسة لا تستثمر في ذلك.

- **أفراد العينة محايدين على:**
- يساهم الإفصاح عن رأس المال البشري المزيد من الموضوعية في القوائم المالية؛
- يساعد الإفصاح عن رأس المال البشري الحكم عن كفاءة وأداء المؤسسة بشكل فعال.

ونجد أن هناك محايدة في هاتين الفقرتين المتعلقتين بأهمية القياس والإفصاح عن رأس المال البشري، وهذا راجع عن عدم اهتمام المؤسسة بنشر الوعي اللازم بذلك مما اختلط عليهم الأمر بشأن ذلك فكانوا محايدين.

سادسا– اختبار فرضيات الدراسة: سنحاول اختبار فرضيات الدراسة، من خلال استخدام معامل الانحدار البسيط، معامل الارتباط ومعامل التحديد، حيث من خلاله يتم رفض أو قبول فرضيات الدراسة.

الفرضية الفرعية الأولى: وتكون العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم7: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

البيان	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	الثابت	DF درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة
غياب التشريعات والمعايير المحاسبية الخاصة	0.783	0.613	0.172	2.686	1	0.007
					28	
					29	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذي دلالة إحصائية بين غياب التشريعات والمعايير المحاسبية الخاصة والقياس والإفصاح عن رأس المال البشري، حيث بلغ معامل الارتباط 78.30%، ومعامل التحديد61.30% وهذا ما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين المتغيرين، أي أن المتغير المستقل يفسر التغير الحاصل في المتغير التابع ب61.30% والبقية ترجع لأسباب أخرى ونلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0,05 ومنه نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية: لاختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية فإن الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم8: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

البيان	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	الثابت	DF درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة
ضعف الثقافة والاهتمام بالقياس والإفصاح عن رأس المال البشري	0.711	0.505	0.311	2.197	1 28 29	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

من الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذي دلالة إحصائية بين ضعف الثقافة والاهتمام بالقياس والإفصاح عن رأس المال البشري والقياس والإفصاح عن رأس المال البشري، إذ بلغ معامل الارتباط 71.11% ، ومعامل التحديد50.50%وهذا ما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين المتغيرين، أي أن المتغير المستقل يفسر التغير الحاصل في المتغير التابع ب50.50% والبقية ترجع لأسباب أخرى ونلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0,05 أي علاقة معنوية ومنه نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لاختبار صحة هذه الفرضية الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم9: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

البيان	Rمعامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	الثابت	DF درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة
صعوبة قياس العنصر البشري والتكاليف المترتبة عنها	0.763	0.582	0.323	2.306	1 28 29	0.006

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

من الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذي دلالة إحصائية بين صعوبة قياس العنصر البشري والتكاليف المترتبة عنها والقياس والإفصاح عن رأس المال البشري، إذ بلغ الارتباط 76.30% ، ومعامل التحديد58.20%وهذا ما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين المتغيرين، أي أن المتغير المستقل يفسر التغير الحاصل في المتغير التابع ب58.20% والبقية ترجع لأسباب أخرى ونلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0,05 أي علاقة معنوية ومنه نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

اختبار الفرضية الرئيسية:

جدول رقم10: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

البيان	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	الثابت	DF درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة
معوقات القياس والإفصاح عن رأس المال البشري	0.721	0.519	0.378	4.337	1 28 29	0.003

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذي دلالة إحصائية بين معوقات القياس والإفصاح عن رأس المال البشري والقياس والإفصاح عن رأس مال البشري، إذ بلغ معامل الارتباط 72.10%، ومعامل التحديد51.90%وهذا ما يدل

على وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين المتغيرين، أي أن المتغير المستقل يفسر التغير الحاصل في المتغير التابع ب51.90% والبقية ترجع لأسباب أخرى وهذا ما يؤكده مستوى الدلالة الأقل من 0,05 ومنه نتأكد من صحة الفرضية الرئيسية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولا: النتائج: من خلال هذه الدراسة اتضح أن هناك عدة أسباب ومعوقات تساهم في عدم قيام المؤسسة بعملية القياس والإفصاح عن رأس المال البشري، حيث يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة قوية وإيجابية ذي دلالة إحصائية بين معوقات القياس والإفصاح عن رأس المال البشري والقياس والإفصاح عن رأس مال البشري،
- تلعب محاسبة الموارد البشرية دورا هاما في عملية القياس عن الموارد البشرية بما تقدمها من معلومات حول التكاليف الفعلية والتقديرية، لاستقطابها واختيارها وتدريبها وتنمية قدراتها سواء داخل المؤسسة أو خارجها، كما تساهم في قياس كفاءة وفاعلية استخدامها؛
- يعاني النظام المحاسبي المالي نقص في إعطاء معلومات تفصيلية عن رأس المال البشري والإفصاح عنه في القوائم المالية، وذلك لكونه يعاني من مشاكل عديدة بالرغم من أهميتها في اتخاذ القرارات الخاصة بها.

ثانيا: الاقتراحات :في الأخير يمكن صياغة بعض الاقتراحات التالية:

- ضرورة احتواء القوائم والتقارير المالية على تكاليف رأس المال البشري، هذا ما سيؤدي في زيادة الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية، وبالتالي تلبية مختلف احتياجات مستخدمي هذه المعلومات ومتخذي القرار؛
- إصدار القوانين والتشريعات التي تلزم المؤسسات الاقتصادية بالتزام بالمعايير الدولية، ذات العلاقة بالقياس والإفصاح عن رأس المال البشري في ظل محاسبة الموارد البشرية؛
- زيادة الوعي بأهمية القياس والإفصاح عن رأس المال البشري من خلال تنظيم دورات تكوينية وبرامج تدريبية.

الاحالات والمراجع:

[1]/ علاء الدين يوسف، عائد الاستثمار في رأس المال البشري قياس القيمة الاقتصادية لأداء العاملين، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص171.

[2] /Angela Baron & Michael Armstrong, Human capital Management Achieving Added Value Through People, Kogan Page , London and Philadelphia, 2007,p05 .

[3]/Scarborough, H and Elias j, Evaluating Human Capital, London,2002, p08.

[4] /Bradley W. Hall,The New Human capital Strategy, American Management Association, New York, 2008,P01.

[5]Cathie Jo Martin, Stuck In Neutral Business And The Politics Of human Capital Investment Policy, Princeton University Press Princeton , New Jersey, USA ,2000,P19.

[6]/ علي محمد ثجيلال معموري، تحديات الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية: دراسة انتقاديه لدعم توجهات الإدارة في ظل عصر العولمة، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 17/15 ديسمبر 2012. ص18، 19.

[7]/ رشا حمادة، القياس والإفصاح عن الموارد البشرية وأثره في القوائم المالية " دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق"، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، جامعة دمشق، 2002. ص150.

[8]/ ثائر صبري، محمود كاظم الغبان، المناهج العلمية لقياس رأس المال البشري في ظل محاسبة رأس المال الفكري والإجراءات المقترحة للتطبيق في الوحدات المعرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 8، المجلد2، العراق، 2009. ص12.

[9]/ فضل كمال سالم، مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية أثره على اتخاذ القرارات المالية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 84، 85.

[10]/ عبد الله بن صالح، سحنون بونعجة، أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري من منظور معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الوطني حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 14/13/ ديسمبر/ 2011، ص 12.

[11]/ سليمان حسين البشتاوي، إسماعيل احمد حسين بني طه، أثر رأس المال الفكري في تحسين شركات الصناعات الدوائية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد2، الأردن، 2014، ص 238.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثالث/ جوان 2016

Mila Univ center. Publish. Co.

استراتيجية إقامة الحكومة الإلكترونية "المحاولة الجزائرية"

Electronic government strategy " the Algerian attempt"

د. لعرج مجاهد نسيمة
جامعة تلمسان - الجزائر

د. طويطي مصطفى
جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة - الجزائر

تاريخ الاستلام:2016/01/30 تاريخ قبول النشر: 2016/05/30

الملخص :

يهدف هذه المقال إلى تسليط الضوء على مشروع بناء الحكومة الإلكترونية القائمة على فكرة تهيئة الفرصة لعموم المواطنين ولقطاع الأعمال للتفاعل والقيام بالأعمال التجارية والحكومية باستخدام الوسائل الالكترونية بما يتيح إجراء مختلف المعاملات بين هذه الأطراف بالسهولة والسرعة اللازمة، مما يوفر الجهد والوقت والتكاليف، فبعد مرور أربعة سنوات على انطلاق مشروع الجزائر "الحكومة الالكترونية 2013" لم تصل فكرة الحكومة الإلكترونية إلى النضج الكامل ولم يتجسد بعد على أرض الواقع، إذ ما يوجد منها لا يتعدى كونه تطبيقات أولية تتمثل في رقمنة وأتمتة بعض الخدمات، الأمر يتطلب دراسة فكرة الحكومية الإلكترونية دراسة نقدية لبيان الطموحات والتحديات، أضف إلى ذلك مدى استجابة المواطن الجزائري إلى إقامة حكومة إلكترونية وهذا كله لتعظيم الإيجابيات وتفادي السلبيات أثناء التطبيق التدريجي لهذه الفكرة .

الكلمات المفتاحية: المعلوماتية، الحكومة الالكترونية، التحضير الإلكتروني.

Abstract :

This paper aims to shed light on the project of establishing the E-government basing on the idea of preparing the opportunity to all citizens and businesses sector to make an interaction and do business and government activities by using electronic tools which allow doing the various transactions between these parties easily and speedy, which saves time, effort and costs. After four years ago to the launching of Algeria project-E-government in 2013-the idea of E-government didn't reach full maturity and is not applied yet, as what exists from it no more than a preliminary application to digitize and automate some services, so it require studying the idea of E-government as a critic study to demonstrate the prospects and challenges, in addition to the degree of Algerian citizen response for establishing E-government, and it's all to maximize the advantages and avoid the inconveniants during the gradual implementation of this idea.

***Key words**: information technology, E-government, E-preparation.*

تمهيد :

تعتبر الثورة العالمية في مجال المعلوماتية و الاتصالات مستقبلا جديدا تلعب فيه الشبكة العنكبوتية و التقنيات الحديثة دورا رئيسيا بفتحها الباب لحدوث تغييرات عديدة للحضارة الإنسانية وظهور الكثير من المفاهيم الجديدة من أهمها مفهوم الاقتصاد الرقمي الذي ألغى العديد من الحواجز القائمة على بعد المادية كالمسافات والحدود الجغرافية، الأبعاد والجوانب المادية للمنتجات موضوع التبادل الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يعرف بالمنتجات الرقمية مما ساعد على دخول العالم الالكتروني للأعمال وتحويل النشاط الاقتصادي من نشاط تقليدي إلى نشاط إلكترونية ، بل أصبح لكل الأعمال المادية التقليدية ما يناظرها على الإنترنت، فكما أن هناك الإنتاج وتقديم الخدمات في عالم الأعمال المادي كذلك توجد المنتجات الرقمية والخدمات الإلكترونية في عالم الأعمال الإلكترونية، والاستراتيجية الإلكترونية (E-Strategy) أصبحت مقابل الاستراتيجية في الأعمال التقليدية، العمليات الإلكترونية (E-Operations) مقابل العمليات في إدارة الإنتاج والعمليات، الخدمات الإلكترونية (E-Service) مقابل الخدمات في الأعمال التقليدية، الحكومة الالكترونية (E-gouvernement) مقابل الحكومة التقليدية.

ويقتضي اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي مسايرة كل هذه التطورات ومحاولة الاستفادة منها على أكمل وجه، وفي إطار مشروع الجزائر "حكومة الكترونية 2013" فإنها

مطالبة بتطوير نماذج حكمها من المفهوم الكلاسيكي إلى مفهوم الحكومة الإلكترونية، ونقل معظم تركيبات ومكونات المجتمع المدني والاقتصادي والإعلامي إلى الفضاء الالكتروني ، و بالتالي فالإشكالية المراد معالجتها من خلال هذه الورقة البحثية تتمثل في:

ما مدى تجسيد مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر؟

وبهدف الإحاطة بجوانب هذه الإشكالية سوف نعتمد على عرض المحاور الأساسية التالية:

1. الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية ؛
2. خطوات تطبيق الحكومة الالكترونية ؛
3. واقع تجربة إقامة الحكومة الالكترونية في الجزائر.

أولا- مفهوم الحكومة الإلكترونية

إن التعريف بالحكومة الإلكترونية يقودنا لتقديم مفهوم الإدارة الإلكترونية التي تعود فكرتها إلى سنة 1973 في الولايات المتحدة ثم بدأت تنمو و تتطور لا سيما بعد انتشار استخدام الشبكة العنكبوتية حتى أصبحت الكثير من المؤسسات بل حتى الدول تدير أنشطتها المتنوعة دون الحاجة إلى استخدام الأساليب الروتينية المختلفة، الأمر الذي انعكس على التخلي بشكل تدريجي عن الورق بالإضافة إلى إمكانية ممارسة الأنشطة في أوقت مختلفة وبدون التقيد بالإطار المكاني، حيث تعتبر الإدارة الإلكترونية منظومة متكاملة وفضاء رقمي يشمل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية للأعمال، والحكومة الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية للأعمال الحكومية والتي سوف يتم التركيز عليه بإسهاب في هذه الورقة البحثية، والشكل الموالي يوضح ذلك[1]:

الشكل رقم (1): منظومة المصطلحات ذات العلاقة بالحكومة الالكترونية

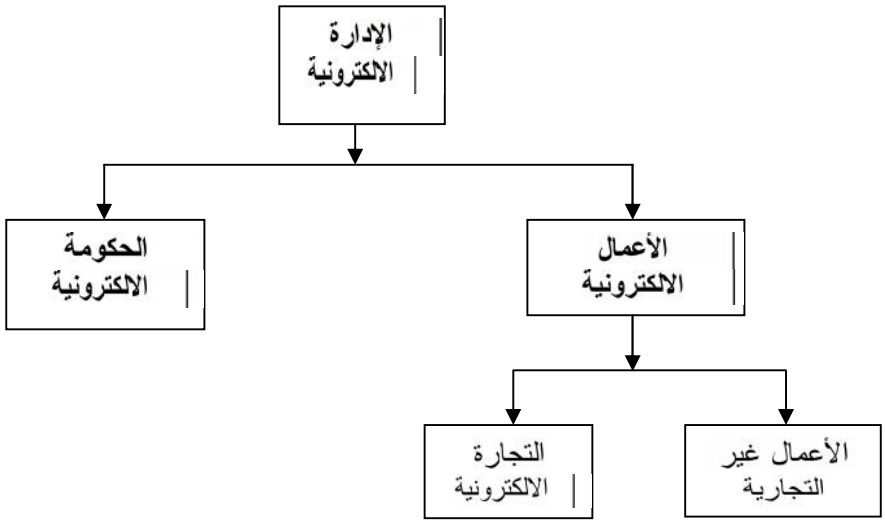

المصدر: عادل حرحوش المفرحي وآخرون، مرجع سابق، ص16.

1- تعريف الحكومة الإلكترونية: يعود ظهور مصطلح الحكومة الالكترونية إلى لجنة الأمم المتحدة لتنشيط التبادل التجاري بين الدول بالوسائل الالكترونية، في الوقت الذي أصبحت فيه الحكومة التقليدية تتخبط بين مستنداتها الورقية متعبة هرمة دون أن تلقى من شعوبها سوى التذمر وعدم التقدير نتيجة البيروقراطية وزحمة الدوائر والمؤسسات[2]، وما تجدر الإشارة إليه أن مسح الأدبيات العلمية حول موضوع الحكومة الإلكترونية يجعلنا ندرك بأن تفسير الحكومة الإلكترونية واسع ومتباعد جدا حيث لا يوجد تعريف محدد لها فلقد وردت عديد من الاجتهادات التي تعرف الحكومة الالكترونية والتي نورد البعض منها فيما يلي :

فقد عرف البنك الدولي "الحكومة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحقيق الإصلاح من خلال تسريع عملية الشفافية، وتقريب المسافات وإزالة العوائق وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على نواحي حياتهم المختلفة "

أما تعريف الأمم المتحدة للحكومة الإلكتروني بأنها "استخدام الانترنت والشبكة العالمية العريضة لإرسال معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين"[3].

وقد اعتبرها محمود بأنها عملية انتقال تقديم الخدمات الحكومية من الصيغة الورقية إلى الصيغة الالكترونية وذلك باستخدام أجهزة الكمبيوتر وشبكات الاتصال والبرمجيات اللازمة لذلك[4].

وبالتالي فإنه يمكن القول أن الحكومة الالكترونية هي النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية التقليدية مع وجود فارق أن الأولى تعيش في الشبكات الالكترونية وأنظمة المعلوماتية، في حين تحاكي وظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة[5]، وبهذا فإن الحكومة الالكترونية تتميز عن الحكومة غير الإلكترونية في مجموعة من المميزات نذكر منها[6]:

- **إدارة بلا ورق:** حيث تتكون من الأرشيف الالكتروني والبريد الالكتروني والأدلة والمفكرات الالكترونية والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية ؛
- **إدارة بلا مكان:** وتتمثل في التلفون المحمول والتلفون الدولي الجديد (التليديسك) والمؤتمرات الالكترونية والعمل عن بعد من خلال المؤسسات التخيلية ؛
- **إدارة بلا زمان:** تستمر 24 ساعة متواصلة ففكرة الليل والنهار والصيف والشتاء هي أفكار لم يعد لها مكان في العالم الجديد ؛
- **إدارة بلا تنظيمات جامدة:** فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.

2- أشكال الحكومة الالكترونية: يمكن تصنيف الحكومة الالكترونية وفق الأشكال التالية[7]:

2-1- المعاملات والخدمات التي تتم من الحكومة إلى الحكومة (G2G): أي شكل التعامل الالكتروني داخل أجهزة الدولة، حيث تقوم الحكومة الالكترونية بتوظيف البنية الشبكية للحكومة الالكترونية لتنفيذ معاملات تتطلب عبور مستويات إدارية مختلفة في وزارات مختلفة مما ينعكس على جودة العمل الوظيفي وتحسين الإنتاجية الإدارية؛

2-2- المعاملات التي تتم بين الحكومة ووحدة الأعمال (G2B): أي التعامل الالكتروني بين الحكومة ومنظمات الأعمال وبين منظمات الأعمال والحكومة. إذ يمكن للحكومة أن تصدر قراراتها وتقدمها إلى المنظمات عن طريق نشرها على مواقع الانترنت وتستطيع المنظمات الرد عليها من خلال الشبكة أيضا، كما يمكن أن تقوم منظمات الأعمال ببيع المنتجات أو تقديم الخدمات إلى المنظمات الحكومية وهو ما

يساهم في تدفق العمل وإلغاء التأخيرات الحاصلة في معالجة البيانات، وتشمل هذه الخدمات: الرواتب، تقديم الشكاوى ورعاية العملاء والانتخابات وغيرها ؛

2-3- المعاملات والخدمات التي تتم بين الحكومة والأفراد (G2C): أي التعامل الالكتروني مع الأفراد وتضم هذه العلاقة أنشطة متنوعة ومهمة ذات الصلة بالدور الحيوي للحكومة في حياة المواطنين كالتسجيل المدني والخدمات الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية وغيرها.

3- أهداف بناء حكومة الحكومة الالكترونية: تتمثل الفائدة المباشرة من الحكومة الإلكترونية في ضمان الاستفادة من الإمكانيات الهائلة وزيادة قدرة الحكومة على توفير المعلومات والخدمات العامة للمستفيدين بكلفة أقل، سرعة و دقة في إنجاز المعاملات كجمع الضرائب وخدمات الجمهور، بطريقة متواصلة ومفيدة مع المواطنين وخصوصا للمواطنين الذين يقطنون في أماكن بعيد، ويتم التعامل الإلكتروني في الخدمات الحكومية من خلال ميكنة هذه الخدمات دون الحاجة إلى الانتقال إلى مقر أداء الخدمة من خلال[8]:

- التعرف على إجراء و متطلبات الحصول على الخدمة؛
- إتاحة وتوفير النماذج المستخدمة في أداء الخدمة؛
- فتح قناة إتصال بين الأفراد و الجهات الحكومية ؛
- تحسين أداء المؤسسات الحكومية من خلال مجموعة من الإجراءات المتمثلة فيما يلي :
  - ❖ تخفيض الإنفاق الحكومي و التكاليف المباشرة؛
  - ❖ تحقيق التنسيق بين المؤسسات الحكومية ؛
  - ❖ الإنفتاح على العالم الخارجي و التعرف على التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات وتبسيط الإجراءات الحكومية في أقل وقت ممكن؛
  - ❖ خفض دورة الوقت ؛
  - ❖ تحسين الخدمات من خلال التقارير الواردة بالبريد الإلكتروني للتعرف على أهم معوقات الخدمات و كيفية مواجهتها و تطويرها
  - ❖ سهولة الوصول للخدمات الكترونية من خلال النشر الإلكتروني وهذا يحقق مبدأ الشفافية و العدالة لكافة شرائح المجتمع و تعزيز الديمقراطية ؛
  - ❖ تقديم نماذج جديدة من الخدمات الإلكترونية مثل التعليم الإلكتروني E-Learning ، والذي يعني التعلم باستخدام الحاسبات الألية وبرمجياتها المختلفة

سواء على شبكات مغلقة أو مشتركة أو شبكات الإنترنت إذ يعتبر تعلم مرن مفتوح ؛

- ❖ الطابع الدولي أو العالمي للخدمات الإلكترونية حيث يتم تقديم الخدمات من خلال وسائط إلكترونية التي تعتبر الإنترنت أهمها لأنها لا تعرف الحدود الزمانية ولا المكانية ؛

بالإضافة إلى أهداف الحكومة الإلكترونية هناك العديد من المزايا و التي يمكن حصرها فيما يلي :

– تساعد على سرعة الاستجابة لطلبات المنتفعين والعملاء إذا ما قورنت بالمعاملات الورقية الأخرى التي تستغرق وقتا طويلا ؛

– تساعد الأفراد و مؤسسات الأعمال على التعرف على الخدمات المتنوعة واختيار أنسبها في أقل وقت ممكن؛

– تمكن المشروعات الإنتاجية للتخلص من مخزونها عن طريق المزادات ؛

– تمكن المؤسسات للحصول على توريدات اللازمة بأنسب و أفضل العروض ؛

– تساعد على توفير نظم المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات الإدارية ؛

– إمكانية التعرف على الأسعار و المواصفات و معاينة البضائع التي تحتاجها المؤسسة دون الحاجة إلى ترتيبات حكومية مسبقة ؛

– سهولة أداء المدفوعات بواسطة النقود الإلكترونية المقبولة الدفع عالميا ؛

– الإحساس بالأمان في إستخدام تكنولوجيا المعلومات في إنهاء الخدمات العامة و تطبيق اللامركزية المؤسسية و المشاركة الشعبية والترويج للمشروعات ؛

– تعمل على تخفيض تكلفة الإعلانات والتوزيع بنسبة لا تقل عن 80% من النسبة الكلية.

ثانيا– خطوات تطبيق الحكومة الالكترونية : تمر عملية الإنتقال من الحكومة التقليدية إلى حكومة إلكترونية بمراحل متعاقبة بحيث ترتقي الحكومة شيئا فشيئا حتى تصل إلى الحكومة الإلكترونية التي تعتبر تطويرا للحكومة التقليدية، حيث قسمت بعض الدارسات ذات الصلة بهذا الموضوع خطوات تطبيق الحكومة الإلكترونية إلى ثلاث مراحل، والبعض الأخر إلى أربع، ولكن رغم هذا الاختلاف إلا أن هناك تشابها وتداخلا فيما بينها ، وفيما يلي عرض لأهم المساهمات التي قدمت تصنيفات لمراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية

1- حسب البنك الدولي: يرى البنك الدولي أن خطوات تطبيق الحكومة الالكترونية تم بثلاثة مراحل أساسية تتمثل في الآتي[9]:

- **مرحلة النشر**: ويتم هنا نشر كم هائل من المعلومات مثل: التشريعات والأنظمة والنماذج من خلال الانترنت ووسائل التكنولوجيا المتقدمة وتكون هذه المعلومات موجهة للمواطنين ورجال الأعمال ؛
- **مرحلة التفاعل:** وتتيح الاتصال المتبادل بين الحكومة والمواطنين من خلال: استخدام البريد الالكتروني، ومشاركة المواطن في عملية الحاكمية Gouvernance من خلال التفاعل مع صانعي القرار عبر عملية التفاعل ؛
- **مرحلة التبادل:** وتسمح بعملية التبادل المالي بين المواطن والحكومة وهي تشبه التجارة الالكترونية في القطاع الخاص .

2- حسب louin and lay : قدم الباحثين في مقالهما " تطوير وظائف كاملة للحكومة الإلكترونية: نموذج الأربع مراحل"، أنه للوصول إلى تجسيد فكرة الحكومة إلكترونية لا بد من المرور بأربع مراحل أساسية تنظم نمو وتطوير الحكومة الإلكترونية و والشكل التالي يوضح هذه المراحل كالآتي :

الشكل رقم(02): مراحل تطوير الحكومة الإلكترونية

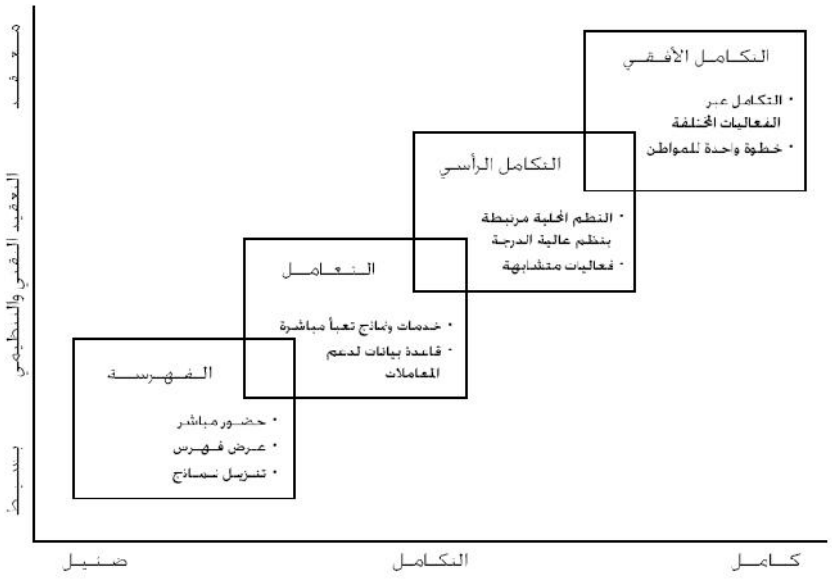

مصدر: أسامة بن صادق طيب، وآخرون، مرجع سابق، ص80.

- **فهرسة أو جدولة:** تقوم هذه المرحلة على أساس المجهودات الأولية للحكومة التي تكون مركزة على إيجاد ظهور لها على الإنترنت . وتقوم بذلك عدة جهات حكومية وتكون جهودها منصبة على تطوير هذا الموقع وتجهيز النماذج التي يقوم المواطنون بإنزالها من على الإنترنت وتعبئتها إما مباشرة في الموقع ومن ثم طباعتها أو من خلال إنزالها" النماذج "وتعبئتها حاسوبيا باستخدام برامج مساعدة مختلفة كمعالج النصوص أو يدويا. وهذه المرحلة تكون مركزة على الظهور وهي الأكثر أهمية ويجب أن يكون الظهور بشكل جيد وجذاب وأن تكون المعلومات محدودة . مثال ذلك موقع إدارة الجوازات والذي يتم فيه تعبئة نماذج تجديد وثائق السفر وإعادة الإصدار وتأشيرات الخروج والعودة وغيرها.
- **الصفقات:** في هذه المرحلة يجب أن تكون مبادرات الحكومة مركزة على ربط أنظمة الحكومة الداخلية بمواجهات مباشرة على الإنترنت بحيث تسمح للمواطنين بإنجاز أعمالهم مع الجهات الحكومية إلكترونيا وتسمى هذه المرحلة بالصفقات المستندية للحكومة الإلكترونية أو تدعى حكومة إلكترونية أساسها الصفقات، في هذه المرحلة ترتكز جهود الحكومة الإلكترونية على وضع تعايش وعمل مباشر لوصلات قواعد البيانات المرتبطة بالإنترنت، على سبيل المثال، يستطيع المواطنون تجديد رخص القيادة ودفع الغرامات على الإنترنت.
- **التكامل العمودي:** يشير التكامل الرأسي للأجهزة الحكومية المحلية للمقاطعات والمحافظات، إلى ربط الوظائف المختلفة أو خدمات الحكومة المختلفة، وكمثال للتكامل الرأسي: الحصول على ترخيص العمل، فعندما تكون الأنظمة متكاملة بشكل عمودي، فأن أي مواطن يتقدم للحصول على رخصة عمل في مدينة معينة تابعة لمقاطعة حكومية، فإن هذه المعلومات تنشر وتسجل في نظام ترخيص العمل التابع للمقاطعة أو التابع للجهة المركزية التابعة للدولة كوزارة العمل للحصول على رقم تعريفي لرب العمل.
- **التكامل الأفقي:** يعرف التكامل الأفقي كتكامل عبر وظائف وخدمات مختلفة، مثال ذلك: مؤسسة ترغب في دفع مصاريف حكومية أو غرامات أو رسوم إلى وكالة حكومية واحدة وترغب في دفع الزكاة أو مصاريف أخرى إلى وكالة حكومية

أخرى في نفس الوقت، يمكنها ذلك لأن الأنظمة في هاتين الوكالتين تتخاطب ومرتبطة مع بعضهم البعض، أو أن الوكالتين تعملان من نفس قاعدة البيانات .

3- طبقا لموسى اللوزي : وفق هذه الدراسة فقد تم تقسيم مراحل تطبيق الحكومة الالكترونية بناء على أربعة مراحل تتمثل في[10]:

- **المرحلة الأولى :** وهي استعداد الدوائر وجاهزيتها لتطبيق هذه التكنولوجيا، حيث يجب على كل دائرة أو وزارة أن تقوم بتوعية موظفيها استعدادا لهذا الأسلوب، كما يجب أن تقوم هذه الدوائر بإنشاء مواقع على الإنترنت يتوافر في كل منها معلومات كاملة عن هذه الدائرة أو الوزارة حتى يستطيع المواطنون والمنظمات الأخرى الوصول إليها.
- **المرحلة الثانية:** وتشكل ما يعرف بالعمل على الاتصال الثنائي وباتجاهين، حيث توفير المعلومات الكاملة كما في المرحلة الأولى عن الدائرة أو الوزارة على موقعها على شبكت الإنترنت، وفي الوقت نفسه يستطيع المواطنون الوصول إليها عن طريق البريد الإلكتروني، حيث تستقبل هذه المواقع المعلومات الكاملة عن المواطنين لتلبية حاجاتهم وتوفير ما يحتاجونه من خدمات.
- **المرحلة الثالثة:** وفي هذه المرحلة تقوم المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت للدوائر والمؤسسات الحكومية وبطريقة رسمية بتبادل المعلومات والاتصال بين المواطنين والدوائر الحكومية والقطاع الخاص للحصول على الخدمات أو دفع التزامات مالية أو للحصول على معلومات.
- **المرحلة الرابعة:** وهي المرحلة الكاملة لاستخدام الحكومة الإلكترونية، حيث يستطيع المواطن الدخول إلى شبكة الإنترنت باستخدام Pass Word والاتصال بأي دائرة حكومية، وهذه المرحلة هي التحول نحو الحكومة الإلكترونية، حيث يتم تصميم المداخل العامة على تكامل الخدمات الحكومية الإلكترونية.

ثالثا- واقع تجربة إقامة الحكومة الالكترونية في الجزائر

في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين بدأت مشاريع إنشاء الحكومة الالكترونية في العديد من الدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول العربية فقد بدأت تظهر بوادر التجارب الأولى في بداية القرن الحادي والعشرين، وهذا في كل من مصر، إمارة دبي، الأردن، وسوريا، وسرعان ما اقتنعت الدول العربية الأخرى بمميزات وفوائد هذا المشروع، مما دفعها

إلى تبني الفكرة، والجزائر واحدة من هذه الدول التي تحاول تنفيذ هذا المشروع على أرض الواقع حتى تتمكن من الاستفادة من الايجابيات التي يدرها هذا المشروع سواء على الحكومة أو على المتعامل، حيث أطلقت من خلال وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، أحد الملفات الكبرى وهو مشروع برنامج الجزائر الالكترونية 2008-2013، الذي تم التشاور فيه مع المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص والجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، إذ شارك أكثر من ثلاثمائة شخص في طرح الأفكار ومناقشتها خلال 6 أشهر، وتتضمن 13 محورا تحدد الأهداف الرئيسية والخاصة والمزمع انجازها إلى غاية 2013[11]:

1) تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.
2) تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى المؤسسات.
3) تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
4) دفع تطور الاقتصاد المعتمد على المعرفة
5) تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة.
6) تطوير القدرات البشرية.
7) تدعيم البحث في مجال التطوير والإبداع.
8) تأهيل الإطار القانوني(التشريعي والتنظيمي).
9) المعلومة والاتصال.
10) تثمين التعاون الدولي.
11) آليات التقييم والمتابعة.
12) الإجراءات التنظيمية.
13) الموارد المالية.

1- أهداف مشروع الجزائر حكومة إلكترونية 2013 : أن الهدف الأساسي من مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 وبالأخص مشروع الحكومة الإلكترونية يتمثل في مجموعة من النقاط اهمها[12]:

- ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وأن تكون متاحة للجميع، وذلك بتسهيل وتبسيط المراحل الإدارية التي يسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق أو معلومات ؛
- التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية ؛
- مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا لتنمية البلاد ؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة مجتمعنا والمساهمة كذلك في تجسيد على أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وكذا تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن ؛
- حماية مجتمعنا وبلادنا ضد آفة الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالبا تزوير وتقليد وثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها.

2- برنامج عمل تنفيذ مشروع الجزائر الحكومة الإلكترونية 2013: يتأتى برنامج الحكومة الإلكترونية ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها حكومة الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ويتمثل برنامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية في[13]:

- **برنامج تطوير التشريعات:** والذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الإلكترونية وتطوير التشريعات القائمة.
- **برنامج تطوير البنية المالية:** يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات ماليا لتصبح أكثر مرونة.
- **برنامج التطوير الإداري والتنفيذي:** والذي يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الإلكترونية.
- **برنامج التطوير الفني:** يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وأنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات.

- **برنامج تنمية الكوادر البشرية:** من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الإلكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الحكومة الإلكترونية بهدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصه.
- **برنامج الإعلام والتوعية:** يتم من خلال البرنامج إعداد خطة تعرف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية.

3- موقف المواطن الجزائري من إقامة حكومة إلكترونية :بالرغم من ضرورة توفر الإرادة السياسية والإمكانات المادية لنجاح مشروع الحكومة الالكترونية، فلا يمكن إهمال نوعية الموارد البشرية لأن أهم عنصر في هذا المشروع هو الفرد لأنه هو الذي سيتعامل مع الحكومة الالكترونية عن طريق طلب مختلف الخدمات التي يقترحها المشروع، لذا يجب على الحكومة أن توفر كل متطلبات تبني المواطن الجزائري للحكومة الالكترونية مثل[14]:

– خطوط الاتصالات من أقمار صناعية وهواتف ثابتة وخلوية من أجل إكمال عملية الشبك بالإنترنت.

– خدمة الاشتراك بالأنترنت ، حيث يجب أن يكون هناك أعداد كافية من الشركات التي تقوم بتزويد خدمة الانترنت أو ما يعرف بمزود خدمة الانترنت من اجل تمكين المواطنين من الحصول على حسابات اشتراك بالأنترنت.

– أسعار مناسبة للاشتراك بالأنترنت بحيث تمكن كل طبقات المجتمع من الشبك بالأنترنت.

– الأمن والحماية والثقة والخصوصية، توفر هذه العوامل الأربعة من أهم شروط نجاح تطبيق الحكومة الالكترونية، يجب على الزبون أن يشعر بثقة تامة وكبيرة وآمنة لتحفيزه على إجراء التحويلات المالية وإرسال المعلومات الخاصة.

– سرعة وفعالية الاتصال فسرعة الانترنت تؤدي إلى تخفيض كلفة الشبك بالأنترنت وتوفير وقت الانتظار لإنزال الملفات والصفحات

ولأن مشروع الحكومة الالكترونية 2013 مرهون بتطوير التدفق السريع في الجزائر لا بد أن يتم تدريجيا استبدال 4 مليون خط هاتفي، اقتناء أجهزة جديدة من أجل إنشاء 2 مليون خط هاتفي في المناطق التي لا تتوفر فيها هذه الخدمة للوصول في 2013 إلى 6 مليون

خط إنترنت ذو التدفق السريع وتحقيق كثافة انتشار الهاتف الثابت إلى 20 % أي ضعف الكثافة الحالية[15] ، كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (03) : تطور نقاط النفاذ ذات التدفق السريع (أجهزة)

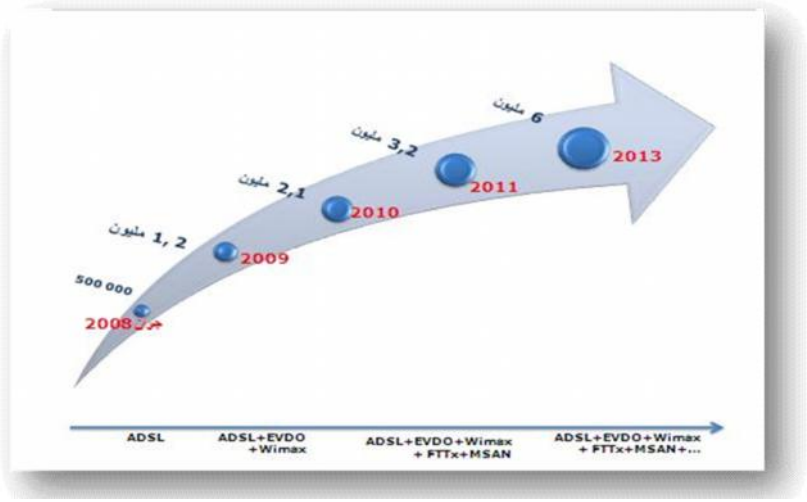

المصدر: بوحدة رشيدة، مرجع سابق، ص15.

– نشر الوعي والتدريب على كيفية استخدام الكمبيوتر والانترنت وكذا أهمية استخدام الانترنت والحكومة الالكترونية لما لها من فوائد كثيرة جدا على كل من المواطنين والحكومة والدولة بشكل عام، ويتم نشر التوعية الهادفة عبر المراحل التالية[16]:

– **الخطوة الأولى وهي الإعلام:** وتقوم المؤسسة باستمالة المعنيين بهدف نشر الوعي حول المشروع وأنه سيحقق العديد من الفوائد والايجابيات ويسعى للقضاء على العديد من السلبيات المرافقة للعمل الحكومي.

– **الخطوة الثانية:** وهي مرحلة الإيضاح وتهدف إلى إيجاد فهم للمشروع حول طبيعته وطرق عمله.

الخطوة الثالثة: والرابعة وهما الشمولية والمشاركة لتحقيق القبول والالتزام في المشروع حيث يتم مشاركة الجميع في العمل ضمن منظومة واحدة وبالتالي يتحقق الهدف الأعلى وهو الانجاز، والشكل التالي يوضح هذه المراحل:

الشكل رقم (04) : مراحل التوعية الهادفة التهيئة

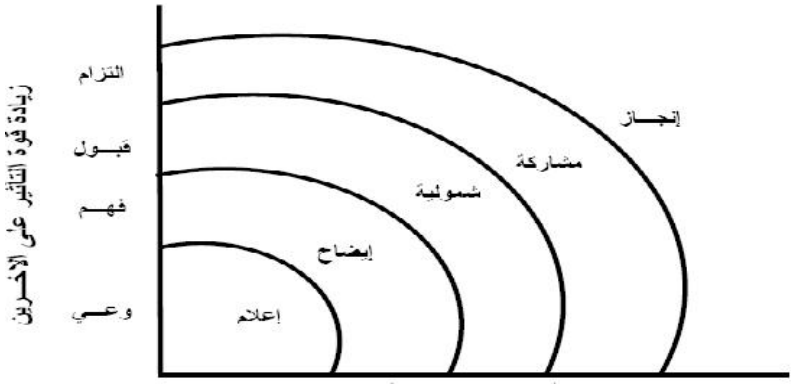

المصدر: إبراهيم عبد اللطف الغوطي، مرجع سابق، ص.52

4- مشروع الجزائر حكومة الإلكترونية بين الواقع والطموحات: من أجل بدء تنفيذ برنامج تحديث الإدارة العمومية وإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات قامت الحكومة بتنصيب لجنة تضم ممثلين عن جميع الوزارات بالإضافة لخبراء في تقنيات الإعلام والاتصال سميت باللجنة الالكترونية وهي تحت إشراف رئيس الحكومة[17]، حيث تم بدأ تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية بالجزائر وتم تحقيق العديد من العمليات منها[18]:

- ❖ تنصيب شبكة حكومية داخلية Intranet والتي اختصارها (RIG) وهي نظام شامل يتضمن مجموعة الوسائل الحديثة للاتصال على مستوى الحكومات العالمية؛
- ❖ كذلك على مستوى الوظيف العمومي وعلى مستوى مصلحة الموارد البشرية تم وضع برنامج IDARA، أما فيما يخص التسيير التنبؤي لعمال الوظيف العمومي، تم تنصيب شبكة معلومات تربط الإدارات مع الهياكل المركزية والمحلية المكلفة بالوظيف العمومي.

في إطار الإصلاحات الشاملة التي باشرتها الجزائر، تأخذ التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال حيزا كبيرا من اهتمامات الدولة حيث أدى ذلك إلى:

- أتمتة العديد من المعلومات المتعلقة بمختلف الدوائر الحكومية عبر مواقع الويب مثل موقع إدارة الضرائب، موقع مجلس الدولة، موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية، موقع وزارة العدل الجزائرية، موقع وزارة السياحة، موقع الأمانة العامة للحكومة، المجلس الشعبي الوطني، موقع وزارة التضامن الوطني، مجلس الأمة، موقع وزارة السكن والعمران، موقع وزارة الصحة، موقع وزارة الخارجية، موقع وزارة العمل والضمان

الاجتماعي، موقع مكاتب المداومة البرلمانية، موقع وزارة الصناعة، موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال...الخ

-أخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على عاتقها عملية تقنين الخدمات الإلكترونية بإطلاق ورشة كبرى لعصرنة الإدارة المركزية والجماعات المحلية وذلك بالوضع التدريجي لنظام وطني للتعريف المؤمن يرتكز على محورين أساسيين هما[19]:

- إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية و الإلكترونية (CNIBe).
- إطلاق جوازات السفر الالكترونية والبيومترية.

- إنشاء البريد الالكتروني.
- إعداد نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية.
- إعداد شبكة الصحة الجزائرية مع ربط مختلف المؤسسات الصحية.
- إعداد نظام الدفع البنكي والحسابات البريدية، بالإضافة لإنشاء موزعات بنكية (CAB, DAB,TPE) وتوزيع بطاقات السحب والدفع الالكتروني.
- إنشاء شبكة أكاديمية وبحثية تربط مجموعة مؤسسات التكوين العالي.
- شبكة للإطلاع على نتائج امتحانات شهادتي الباكالوريا والتعليم المتوسط.
- التسجيل الأولي للحاملين الجدد لشهادة الباكالوريا.
- إنشاء مركز الدراسات والأبحاث في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (CERTIC) كنقطة اتصال للبحث – التطور في تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتدعيم نشاطات تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة(CDTA) ومركز الإعلام العلمي والتقني (CERIST) ومركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية(CRSTDLA).

رغم أن هذا الخطوات تعد دليل على وجود إرادة سياسية لتحقيق مشروع الجزائر الحكومة الالكترونية 2013، إلا أنه لم يتجسد بعد على أرض الواقع وهذا باعتراف القائمين على المشروع في حد ذاتهم، وذلك بفعل مجموعة من المعوقات التي حالت دون تقدم المشروع نذكر منها ما يلي[20]:

– عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنت.

– تأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى، وتأسيسا عليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية مع دول العالم المتقدم في هذا المجال.

– محدودية انتشار استخدامات الانترنت في الجزائر، إن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا لازال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة.

– التعاملات المالية الإلكترونية لا تزال في بدايتها، رغم مرور عدة سنوات على شروع السلطات الجزائرية تعميم التعاملات المالية الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الإلكتروني والتأخير الكبير في تحيين حساباته.

– محدودية الجانب التشريعي المتخصص في هذا المجال.

– وعلى القطاعات الوزارية والهيئات يلاحظ وجود عدد غير كافي من الكفاءات التقنية المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال ورغم المجهودات المبذولة من أجل تنمية الكفاءات في هذا المجال إلا أنها تبقى غير منظمة وغير كافية[21].

وما تجدر الإشارة إليه أن تبني الأنماط الإلكترونية قادم إلينا شئنا أم أبينا، نظراً لارتباط كل دولة بالعالم الخارجي وتأثرها بما يجرى في العالم من تطور في تقنية الاتصال وحتى يضمن مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر النجاح لا بد من تفعيل الايجابيات والتغلب على السلبيات وتحديد التحديات والشكل رقم(5) يختصر كل ذلك:

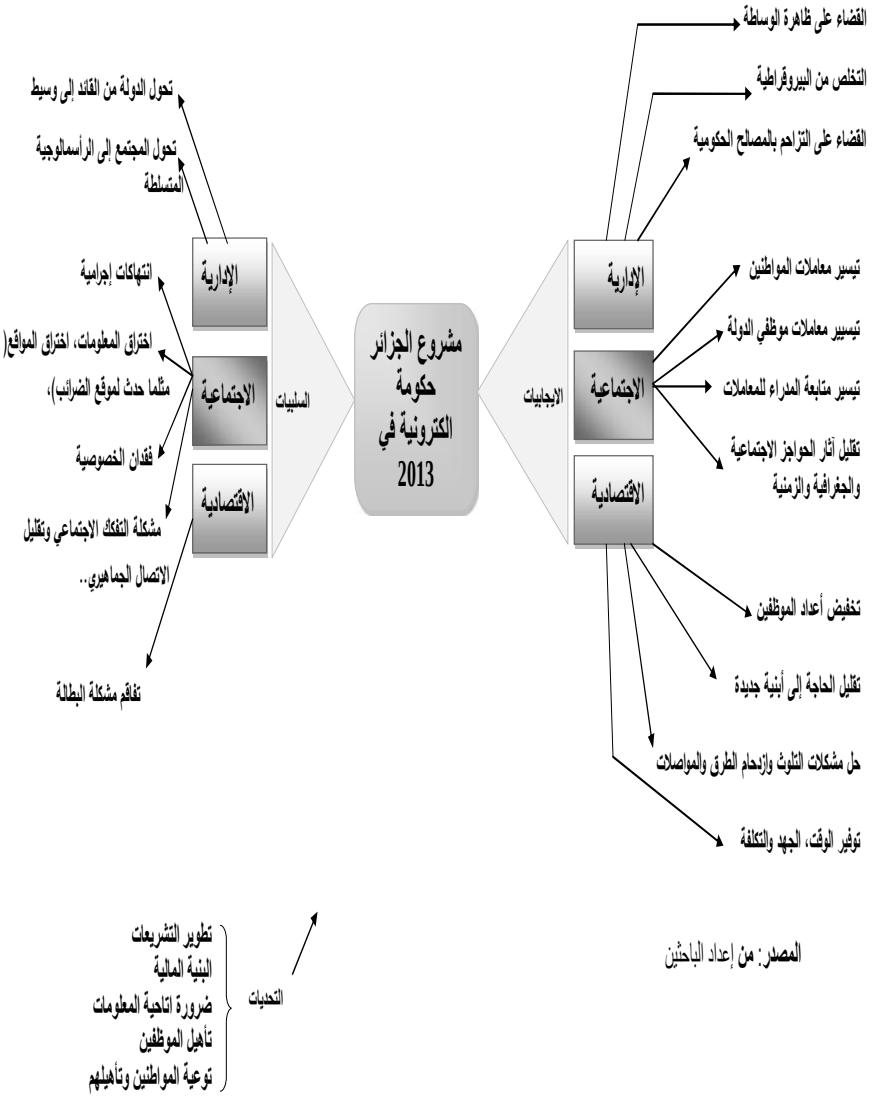

المصدر: من إعداد الباحثين

الخلاصة: تم في هذه الورقة مناقشة التجربة الجزائرية في مجال تطبيق الحكومة الإلكترونية التي تهدف إلى التنسيق وربط الأفراد ليس فقط فيما بينهم ولكن أيضا في ميادين تبادل الأفكار والنقاشات والمبادرات والابتكارات، والتعاملات، والنتائج تفيد الدراسات انه مع الوقت، ستحدث الحكومة الإلكترونية ثورة في العلاقة بين الناس وحكوماتهم ليس كزبائن للخدمات الحكومية فحسب ولكن كمواطنين يعيشون في مناخ من الحرية السياسية، وفيما يلي سيتم التطرق إلى مجموعة من النتائج و التوصيات على النحو الآتي :

تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي :

- إن تفعيل الحكومة الالكترونية في مرافق الدولة كلها هو جزء من السعي إلى الولوج إلى عالم المعلومات والاتصالات الحديثة من أوسع الأبواب وجزأ لا يتجزأ من العمل على بناء الاقتصاد الافتراضي وتوسيعه وكذا التفاعل مع العولمة ؛
- أن التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية يمثل تحدي حقيقي أمام الحكومات القائمة، حتى ولو صاحبها إيجابيات وبعض السلبيات، يلزم التعامل معها بحذر شديد في إطار تفعيل الإيجابيات وتفادي السلبيات أو حتى معالجة آثارها ؛
- بخصوص مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر والذي تجاوز الأربعة سنوات عن إطلاقه فإنه تعتبر فيه جملة من العقبات تحول دون تحقيقه أهمها، عدم استكمال البنية التحتية للاتصالات، محدودية انتشار الانترنت والجانب التشريعي المتخصص في هذا المجال وارتفاع تكاليف عتاد المعلوماتية وأجهزة الاتصالات وغيره ؛
- إن التغييرات الواضحة والتطورات المتلاحقة في البرنامج التطويري لسير العمل في الوزارات والدوائر الحكومية والاجتماعات المتلاحقة لدافع قوي للتقدم بمشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر، كما أن جميع الوزارات والجهات الحكومية وهي تواكب هذا الحدث المهم يجب أن لا تغفل العنصر البشري الذي يمكنها من حمل هذه الرسالة التقنية ويمكنها من نشر الوعي التقني داخل قطاعاتها وتحصين هذه التقنية من أي اختراقات قد تعترضها، وهذا ما سيمنحنا امتياز تقديم الخدمة بجودة و أمن وسهولة وسرعة و يقدم لنا تأشيرة الأمان للدخول إلى عالم الاقتصاد الافتراضي ؛
- أن الحكومة الإلكترونية هي مشروع وطني ضخم يتطلب وضوح الرؤية ودقة التخطيط والإعداد، ويحتاج موارد تقنية ومعلوماتية ومادية وبشرية، ويتطلب التزام حكومي على أعلى المستويات ودعم ومتابعة صارمة من القيادة السياسية والحكومية

العليا، وينبغي أن ينشأ في إطار استراتيجية وطنية شاملة للتنمية واستراتيجية واضحة لإعادة هيكلة وتفعيل الجهاز الإداري للدولة .

أما بالنسبة للتوصيات المقترحة تتمثل في النقاط التالي :

- يجب عدم استيراد أفكار الحكومة الإلكترونية وتطبيقها في مجتمعاتنا بشكل مباشر، بل يلزم الأمر عمل الدراسات المناسبة التي تجعل منظومة الحكومة الإلكترونية تتوافق مع كل مجتمع على حده، بسبب الاختلاف في الظروف والعوامل التي تشكل كل مكون من مكونات الحكومة الإلكترونية ؛
- العمل بشكل جاد على التغلب على مشكلة الأمية، حيث أنها من المشكلات الكبيرة التي تعترض تطبيق فكرة الحكومة الإلكترونية في الجزائر ؛
- عمل الدراسات التي تعالج سلبيات الحكومة الإلكترونية بشكل خاص والتي من أهمها مشكلة البطالة والخصوصية، وتحقيق الأمن والأمان ؛
- ينبغي الحذر من اعتماد تطبيقات الحكومة الإلكترونية لمجرد مواكبة الركب وبدون أن يكون لها فائدة عملية وأهداف واضحة، وبالتالي قد لا تحقق النجاح المأمول منها ؛
- زيادة الوعي بين فئات المجتمع بأهمية الإنترنت و تقنيات المعلومات والاتصالات عموما، وما توفره هذه الخدمات من فوائد، وكذلك زيادة الوعي للجهات الحكومية والأفراد والمؤسسات بما توفره تقنيات المعلومات والاتصالات من فرص للتطوير وزيادة الكفاءة والفاعلية .

الاحالات والمراجع:

1- عادل حرحوش المفرجي وآخرون،" الإدارة الالكترونية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص16.

[2]- أسامة بن صادق طيب، محمد نور بن ياسين قطاني وعصام بن يحي الفيلالي "نحو مجتمع المعرفة" سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات، الإصدار التاسع: الحومة الالكترونية، جامعة الملك عبد العزيز، 2006، ص4.

[3]- خالد ممدوح إبراهيم، "أمن الحكومة الالكترونية"، الدار الجامعية- الإسكندرية، مصر ، 2008، ص 64.

[4]- محمود القدوة " الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة" دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن/عمان، الطبعة الأولى 2010، ص17.

[5]- أحمد بن عيشاوي " أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الأعمال" مجلة الباحث، صادرة عن جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر ، العدد07، 2009، ص 288 .

[6]- محمود القدوة، "مرجع سابق" ص 43.

[7]- خالد ممدوح إبراهيم "مرجع سابق" ص 69.

[8] .www.egov.ps/PA e-Government strategy.pdf

9- محمد خير و هيثم علي حجازي "اثر تطبيق الحكومة الالكترونية وأبعاد إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى جودة الخدمة : دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية الأردنية"، مجلة البحوث المالية والتجارية العدد الثاني، ديسمبر 2007، ص15.

[10]- موسى اللوزي "التنظيم وإجراءات العمل"، دار وائل للنشر والتوزيع – عمان ، الأردن ، 2002، ص167.

[11]- راجع مشروع e-Algérie 2013 المنشور على موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال: http://www.mptic.dz/ar/IMG/pdf/e-algerie.pdf

[12]- Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales: http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=7&s=4 (بالتصرف)

13- واعر وسيلة " دور الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية "حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية – الجزائر"، الملتقى الدولي حول إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات جامعة منتوري قسنطينة، ص ص 14-15.

14- خضر مصباح الطيطي، " التجارة الالكترونية من منظور تقني وتجاري وإداري"، دار حامد للنشر والتوزيع – المملكة الأردنية، 2008، ص ص 153-154.

15- بوحدة رشيدة، "البنية التحتية للتدفق السريع في الجزائر: الوضعية و الآفاق"، اليوم البرلماني حول التدفق السريع والاقتصاد الرقمي ودورهما في التنمية، ص15.

16- إبراهيم عبد اللطف الغوطي "متطلبات نجاح الحكومة الالكترونية من وجهة نظر الإدارة العليا في الوزارات الفلسطينية"، رسالة ماجيستر في إدارة الأعمال تحت إشراف محمد إبراهيم المدهون، الجامعة الإسلامية غزة – كلية التجارة، ابريل 2006، ص51.

[17]- Kamel Benel Kadi, gouvernement électronique en Algérie : la langue marche vers le numérique, article publie : au journal EL WATAN, samedi 3 Mai 2008, p2.

18- العربي عطية، "الإطار الفني لعمل الحكومة الالكترونية وإمكانية تحقيقه في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، مارس2010، العدد الثامن عشر، ص ص 72-74، بالتصرف.

19- Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales:
http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=7&s=4
(11/02/2012)

20- أحمد بن عيشاوي"مرجع سابق" ص293.

21- رفيق بن مرسلي "الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق :دراسة حالة الجزائر 2001-2011"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، تحت إشراف سرير عبد الله رابح، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص163.